عمادة الدراسات العليا

جامعة القـــــــدس

# السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

جهاد نهاد جهاد الوحيدي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444هـ_2022م

# السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية


**إعداد:**

**جهاد نهاد جهاد الوحيدي**

**بكالوريوس زراعة وبيئة من جامعة الأزهر – غزة**

**إشراف: د. نبيل أبو شمالة**


**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس**

**1444هـ – 2022م**

جـــامعـــــة القـــــدس
عمـــادة الدراســات العليـــا
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية
معهد التنمية المـــستدامة

**إجازة الرسالة**

# السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

**إعداد الباحث: جهاد نهاد جهاد الوحيدي**
**الرقم الجامعي: 21920122**

**اشراف: د. نبيل أبو شمالة**

**نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/8/13 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:**

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور نبيل أبو شمالة التوقيع.....
2- ممتحناً خارجياً: الدكتور: حسن السعـــدوني التوقيع.....
3- ممتحناً داخلياً: الدكتور عبد الرحمن التميمي التوقيع.....

**القدس – فلسطين**

**1444هـ_2022م**

**إهداء**

إلى قدوتي الأولى،ونبراسي الذي ينير دربي إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود ،إلى من رفعت رأسي عالياً إفتخاراً به ..... أبي العزيز أدامه الله ذخراً لي.

إلى من أضاءت لي طريق العلم والتي ضحت بالغالي والنفيس من أجلي ..والتي رآني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشاؤها قبل يديها الى شجرتي التي لا تذبل،الى الظل الذي آوي إليه في كل حين..... أمي الحبيبة حفظها الله .

إلى روح جدتي الغالية.... رحمها الله وأسكنها الفردوس الأعلى من الجنة.

إلى جدي العزيز أطال الله في عمره و أدامه لنا مصدر القوة و الإصرار.

إلى اخواني وأخواتي ... حفظهم الله.

الى المهندس القدير نزار الوحيدي لما له من توجيهات ونصائح لي.

الى منتدى غزة للزراعة الحضرية وأخص بالذكر المهندس أحمد الصوراني.

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

إلى كل من يحرص على بناء ورفع هذا الوطن.

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

**الباحث**

**جهاد نهاد جهاد الوحيدي**

**إقـــــــرار**

أُقر أنا معدُّ الرسالة – جهاد نهاد جهاد الوحيدي– بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثُما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: جهاد نهاد جهاد الوحيدي

التوقيع: جهاد نهاد جهاد الوحيدي

التاريخ: 2022/8/13م

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على أشرف الأنبياء، والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

انطلاقاً من قول المصطفى الكريم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله ) فإني أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نجاحي واكمالي لدراستي، والشكر موصول لجامعتي جامعة القدس، وجميع العاملين فيها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل/ **نبيل أبو شمالة**، الذي تفضل بالإشراف والتوجيه، فكان واسعَ الصدر، وخيرَ موجه لي في رحلة البحث والتنقيب.

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور/ حسن السعدوني والدكتور عبد الرحمن التميمي، حفظهم الله ورعاهم لتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وتقديم الملاحظات عليها.

كما أتقدم بجزيل شكري للسادة المشاركين في المقابلات على جهودهم.

وأخيرًا كل الشكر والتقدير لكل الأصدقاء والإخوة الذين شجعوني، وساهموا في إنجاح هذه الدراسة.

**الباحث**

**جهاد نهاد جهاد الوحيدي**

## مصطلحات الدراسة

**السياسات الحكومية:**

برامج عمل الحكومة والخطط الحكومية اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية، وتوضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله (مخزومي، 2016، ص18).

**ويرى الباحث** أن السياسات الحكومية تتمثل في النظام التي تسعى الحكومة لتطبيقه، والتحقق من التزام الجميع به سواء مؤسسات أو أفراد، ويحتوي هذا النظام على مجموعة من القواعد والأسس التي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع.

**التنمية الزراعية المستدامة:**

مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يحقق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه (سالم (2021، ص655).

**ويرى الباحث** أن التنمية الزراعية المستدامة تتمثل في قدرة النظام الزراعي على الحفاظ على انتاجه عبر الزمن تحت تأثير الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية.

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم الدراسة باستخدام المنهج الكيفي في جمع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في منظمات المجتمع المدني الزراعية، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه، والمهندسين الزراعيين، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة اختيارية بلغت (10) أفراد.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الزراعية تساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية لو تم تطبيقها بشكل كامل, وهذا ما لم نشهده على أرض الواقع، كما أن هذه السياسات تحظى بدرجة قليلة من الشرعية والتوافق، حيث يوجد ضعف في التنسيق بين المحافظات الشمالية والجنوبية فيما يتعلق بالسياسات الزراعية، كما أن هناك استخداماً جائراً للمبيدات، وللسياسات الزراعية دور أساسي في الحد من تأثير التغيرات المناخية على القطاع الزراعي. أما على صعيد الوضع المائي فإن الوضع سيء فهناك شح في مخزون المياه وعدم الاستفادة من مياه الأمطار كما يجب، بالإضافة للتلوث الكبير في مياه الشرب، كما إن استخدام السياسات المائية له أثر كبير على جودة الواقع المائي فهي تعمل على تحسين نسبة المياه الصالحة للشرب في الشبكات العامة للمياه، وضمان الوصول العادل للمياه لجميع المواطنين. أما على صعيد أثر السياسات الزراعية والمائية على العدالة الاجتماعية فإنها لا تحقق العدالة إلا في أمور قليلة مثل موضوع المياه المعالجة، أما من ناحية أسعار مدخلات الانتاج وأسعار المياه وقطاع الدواجن وحجم الاستثمار فإنها في الغالب لا تحقق العدالة، بل يستفيد فئة معينة ولا سيما كبار المزارعين على حساب فئات أخرى. أما على صعيد دور السياسات الزراعية في التمكين الاقتصادي فإن السياسات الزراعية والمائية تساعد العاملين في القطاع الزراعي على تحقيق دخل شهري مناسب وتلبي المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة، وتعزز الأفكار الاقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال، وتعزز نظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة، وتعزز مكانة الفرد داخل الأسرة، وتسهم في تشغيل الأيدي العاملة.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تعطي الحكومة للقطاع الزراعي والمائي أولوية في موازناتها وتدخلاتها وسياساتها أسوة بباقي القطاعات الأخرى التي تهتم بها الحكومة، والعمل على تعويض المزارعين عن الأضرار التي تلحق بهم جراء الاعتداءات الاسرائيلية، والعمل على إنهاء الانقسام السياسي لما له من تداعيات طالت كافة القطاعات الاقتصادية، وتطوير قوانين حماية المستهلك وسن الأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية وتطوير المنتج من أجل رفع معدلات نسبة الاكتفاء الذاتي.

**Government Policies and their Impact on Achieving Sustainable Agricultural Development in the Southern Governorates of Palestine.**

**Prepared by: Jehad N. Al-Wahidi**

**Supervisor: Nabil abu Shamala**

# Abstract

The aim of this study is to identify government policies and their impact on achieving sustainable agricultural development in the Southern Governorates of Palestine, and to achieve the objectives of the study, the study was designed using the qualitative method of data collection and represents the study community with workers in agricultural civil society organizations, the Ministry of Agriculture, the Water Authority and agricultural engineers, and the sample of the study was selected in an optional manner amounting to (10) individuals.

The study found that agricultural policies help to achieve sustainable agricultural development in the southern Palestinian governorates if they are fully implemented, and this is not seen on the ground, and these policies have a low degree of legitimacy and compatibility, where there is a weakness in coordination between the northern and southern provinces with regard to agricultural policies, and there is an unfair use of pesticides, and agricultural policies play a key role in reducing the impact of climate change on the agricultural sector. In terms of the water situation, the situation is bad, there is a scarcity of water stocks and the lack of proper access to rainwater, in addition to the significant pollution in drinking water, and the use of water policies has a significant impact on the quality of the water reality, as it works to improve the proportion of drinking water in public water networks, and to ensure equitable access to water for all citizens. In terms of the impact of agricultural and water policies on social justice, they do justice only in a few things, such as treated water, but in terms of the prices of inputs, water prices, the poultry sector and the volume of investment, they often do not do justice, but benefit a particular group, particularly large farmers, at the expense of other groups. In terms of the role of agricultural policies in economic empowerment, agricultural and water policies help agricultural workers to achieve a suitable monthly income and meet life requirements associated with diverse aspects of spending, promote economic ideas towards future business expansion, enhance society's perception of women working in agriculture, enhance the individual's place within the family and contribute to the employment of the labour force.

The study recommended that the government should give priority to the agricultural and water sector in its budgets, interventions and policies, as in other sectors of concern to the government, work to compensate farmers for the damage caused to them by Israeli attacks, work to end the political divide because of its repercussions on all economic sectors, and develop consumer protection laws and enact regulations and legislation on the protection and development of the product in order to raise the rates of self-sufficiency.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### 1.1 مقدمة:

يعد القطاع الزراعي في جميع دول العالم النامي وغير النامي من أكبر القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف، والأهم من ذلك أن غالبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في معيشتهم، لذا تعتبر الزراعة من القطاعات المهمة بالنسبة للتنمية ورفع مستوى معيشة السكان، ومن ثم فإن الانفاق الحكومي على الزراعة في الدول النامية يعد أحد الأدوات اللازمة لتعزيز عملية التنمية الزراعية (أبو اليزيد وآخرون، 2020، ص1).

إن عملية التنمية الزراعية لها أهمية كبيرة حيث تعتبر المزود الأساسي للمواد الغذائية، والجزء الأكبر من مواد الملابس فضلاً عن تزويد الصناعة بحاجتها من المواد الأولية والأيدي العاملة، وفي كونها تمثل سوقا للمنتجات الصناعية، ويعد الفائض في الإنتاج الزراعي الركيزة الأولى في بنيان التنمية الاقتصادية (عجاج، 2016: ص19).

وتسعى معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تساهم في تلبية الاحتياجات من الغذاء وتوفير فرص عمل لائقة للأجيال الحالية والمستقبلية، والتي تحافظ على القدرات الانتاجية وتجديد قاعدة الموارد الطبيعية، لذا فان التنمية الزراعية المستدامة تكتسب أهميتها من أهمية القطاع الذي تعمل فيه، كونه يعد المصدر الأساس للتراكم الرأسمالي والمصدر الأساس لتزويد الصناعات الوطنية بما تحتاج اليه من المواد الخام الأولية (ماهر، 2017، ص9).

وتعد السياسات الحكومية مهمة لعملية التنمية نظراً لدورها في مساعدة المؤسسات الزراعية على النجاح والاستمرارية، والتغلب على المخاطر التي تتعرض لها، من حيث امكانية استغلال الفرص والاستفادة من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لكي تكون المؤسسات الزراعية ريادية في أدائها وتستطيع النجاح بشكل فعال في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة (الخطيب، 2020: ص113).

ارتبط مجال السياسات الحكومية بالتوجه العام للدولة وهذا ما جعلها محل اهتمام من طرف الباحثين في جميع المجالات، حيث أنها تمثل العملية النظمية التي تنطلق من وجود مدخلات في شكل مطالب وبيانات تتلقاها الحكومة وتقوم بدراستها وتقديمها في شكل مخرجات وقرارات يكون الهدف منها هو تحقيق التنمية وخدمة الصالح العام.

تمر عملية صنع السياسات الحكومية بمراحل تنطلق من مرحلة تحليل المشكلة وصولاً إلى مرحلة تقييم البرامج وهذا ما يجعلها تساهم بشكل وضح في رسم معالم الدولة والمجتمع من خلال تلك القرارات الصادرة من الجهاز الحكومي في قالب رسمي وقانوني يجعل منها اجبارية التطبيق والمتابعة (مجاهري، 2019، ص145).

وبناءً على ما سبق تسعى هذه الدراسة للكشف عن أثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

يعود تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وكذلك القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالدرجة الأولى إلى الواقع الجيوسياسي، حيث تعتبر دولة الاحتلال الأكثر تأثيراً في عملية

التنمية من خلال ممارساتها التي تعرقل عملية التنمية بالإضافة إلى المعوقات الداخلية التي تشكل تحدياً لعملية التنمية الزراعية المستدامة.

وتلعب المؤسسات الأهلية الزراعية دوراً ايجابياً ومتنوعاً في أهدافها ووسائل عملها ومصادر تمويلها مكنها من الحصول على دعم الشعوب والاحترام الدولي، مما له من أثر ايجابي في وضوح مساهمتها في جميع الميادين المختلفة، فقد تقوم هذه المؤسسات بدور أساسي وفعال في توفير الخدمات إلى الفئات التي تحتاجها من المجتمع.

وتواجه هذه المؤسسات تحدياً كبيراً يتجلى في تعقد واضطراب امكانية استمراراها وسط متغيرات بيئية تمتاز بالديناميكية المستمرة لذلك فإن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة يعتبر من التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات.

ويرى الباحث من خلال عمله في المجال الزراعي أن التنمية الزراعية المستدامة ينتج عنها الزيادة في فرص الحياة عند الأفراد فالغاية منها هي تحقيق إنسانية الإنسان عبر العدل والمساواة معاً، وإحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية في البناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، وحتى البيئية.

كما أن التنمية الزراعية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال مشاركة كل الفاعلين من صناع القرار، والمجتمع المدني، والمختصين وأيضاً من خلال تطبيق السياسات الحكومية المناسبة، وتعتبر السياسة الزراعية إحدى القواعد والأساليب والإجراءات التي اعتمدتها الحكومات لتوجيه القطاع الزراعي لتحقيق الأهداف، مثل تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة عودة الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الفجوة بين الطلب وإنتاج الغذاء، ومساعدة المزارعين على تجاوز العقبات، حيث يتمثل التحدي الحكومي في تحسين التنسيق والتواصل بين جميع القطاعات الفرعية للزراعة.
ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

❖ **ما أثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

## 3.1 مبررات الدراسة

- تعد هذه الدراسة استجابة لاتجاه عالمي جديد بدأ ينمو في الآونة الأخيرة في مجال الدراسات والأبحاث.

- توجيه نتائج الدراسة وتوصياتها لإدارات ومتخذي القرار في المؤسسات الزراعية لتصويب مسارات العمل وتطوير أدائها لتحقيق أكبر فائدة ممكنة، والتوجه نحو الأهداف الحقيقية بكفاءة وفاعلية وصولًا إلى أعلى درجات النجاح.
- تعتبر هذه الدراسة وما سيتم التوصل إليه من نتائج مصدرًا ومرجعًا يُساهم في تحقيق فوائد مختلفة للمؤسسات الزراعية وكذلك للباحثين في هذا المجال.

## 4.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- **الأهمية العلمية:** تكتسب الدراسة أهميتها من خلال المؤسسات الزراعية التي تعتبر أحد الأركان الأساسية في خدمة وتنمية المجتمع، كما تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العلمية في استخدام منهج علمي يثري المعرفة في مجال السياسات الحكومية وأثرها على التنمية الزراعية المستدامة.
- **الأهمية العملية:** تعتبر مخرجات هذه الدراسة مهمة للباحثين ذات العلاقة بالموضوع، فهي تطلعهم على واقع السياسات الحكومية وأثرها في عملية التنمية الزراعية المستدامة، كما أنها تلفت نظر الباحثين للقيام بدراسات ذات علاقة بالموضوع.

## 5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

**وينبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:**

1. التعرف على واقع السياسات الزراعية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
2. التعرف على واقع السياسات المائية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
3. التعرف على واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للعدالة الاجتماعية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
4. التعرف على ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للتمكين الاقتصادي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

## 6.1 تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما أثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

**وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:**

1. ما واقع السياسات الزراعية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
2. ما واقع السياسات المائية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
3. واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للعدالة الاجتماعية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
4. ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للتمكين الاقتصادي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

## 7.1 متغيرات ونموذج الدراسة:

**المتغير المستقل: السياسات الحكومية:** وتتمثل في الأبعاد التالية:

- السياسات الزراعية
- السياسات المائية

**المتغير التابع:** التنمية الزراعية المستدامة

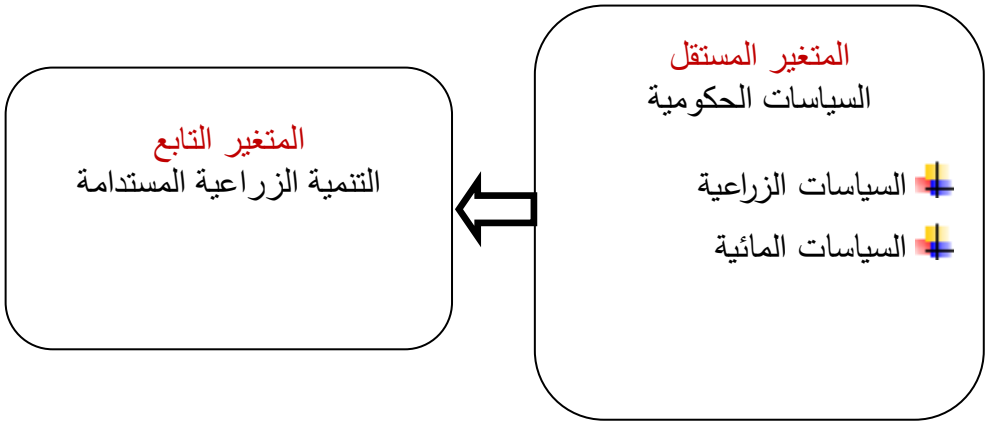


**شكل (1.1) يوضح نموذج الدراسة**

**المصدر**: جرد بواسطة الباحث بالاستعانة بالدراسات السابقة التالية: (أبو شمالة، 2020)، (مجاهري، 2019)، (الواعر، 2019)، (عبد الحميد وآخرون، 2017)، (مخزومي، 2016)

## 8.1 مصطلحات الدراسة:

- **السياسات الحكومية:** فعل حكومي تستجيب من خلاله الدولة للمجتمع وتحافظ على ديمومتها وتكيفها مع البيئة المحيطة (مجاهري، 2019، ص146).
- **التنمية الزراعية المستدامة:** إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. إن مثل هكذا استراتيجية يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنياً واقتصادياً من المجتمع (صالح، 2012: 22).

## الفصل الثاني

---

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### 1.2 المبحث الأول: السياسات الحكومية

تعتبر السياسات الحكومية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث يقوم صانعي السياسات برسم استراتيجية السياسات الملائمة للدولة وفق ما هو متاح، وتختلف هذه السياسات من دولة إلى أخرى، حيث يقوم صانعي السياسات بتحديد الأدوات اللازمة لتطبيقها، وذلك وفق أيديولوجية تتبانها الدولة بوضع التشريعات القانونية التي تواءم وضع الدولة (سمور، 2013، ص24).

وتمر السياسات الحكومية بعدة مراحل تنطلق من وجود المشكلة وصولاً إلى تنفيذ القرارات الحكومية، وتشترك في هذه العملية عدة أطراف بعضها رسمي والبعض الآخر غير رسمي، وتتأثر هذه السياسات بعدة عوامل اقتصادية، سياسية وثقافية تلعب دور مهم في إخراج البرامج الحكومية إلى المجتمع في شكل قرارات إلزامية التطبيق (مجاهري، 2019، 144).

ويعد رسم السياسات الحكومية مقرونا بالتطبيق الناجح والإجراءات التنفيذية لكي يواكب العملية المعقدة في الاعداد والصياغة وتحقيق النتائج المرجوة التي تحقق تقدم للمجتمع والدولة معاً (العزاوي، 2019).

## 1.1.2 مفهوم السياسات الحكومية:

تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير السياسات العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية للدولة.

وتعبر السياسات العامة للحكومات عن مجموعة من النشاطات المتعلقة في (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها من خلال إدارتها للمجتمعات (بوريش، 2014، ص131).

وتعرف السياسات الحكومية بأنها: النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية، وتوضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله (مخزومي، 2016، ص18).

ويرى مجاهري (2019، ص145) بأن السياسات الحكومية تتمثل في العمل الحكومي الذي يهدف إلى تسيير الدولة والمجتمع عن طريق الاستجابة الذكية للمطالب الشعبية وفق مقاربات نظرية وعملية مختلفة يجمعها هدف واحد وهو تحقيق التنمية الشاملة.

**ويرى الباحث** أن السياسات الحكومية تتمثل في النظام التي تسعى الحكومة لتطبيقه، والتحقق من التزام الجميع به سواء مؤسسات أو أفراد، ويحتوي هذا النظام على مجموعة من القواعد والأسس التي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع.

### 2.1.2 خصائص السياسات الحكومية:

تتمثل خصائص السياسات الحكومية في الآتي (العزاوي، 2019):

- تحقيق المصلحة الوطنية حيث أن هذه السياسات مصممة لتحقيق مصالح تتناسب مع احتياجات المواطنين وتحافظ على حقوقهم، فهذه السياسات لا تقتصر على فئات معينة من الأفراد بل تشمل جميع شرائح المجتمع.
- الاعتماد على مجموعة إجراءات مدروسة جيدًا تساهم في تحقيق جميع أهدافها.
- تستخدم مزيجاً من الموارد البشرية والطبيعية والصناعية مما يساعد على ضمان تحقيق النتائج المرجوة بنجاح.
- تتضمن الجمع بين جميع الوكالات الحكومية وتكليف كل وكالة بمجموعة من المهام والوظائف التي تساهم في التنفيذ الناجح للسياسة العامة.
- يعتمد كل هدف من أهداف السياسات الحكومية على مجموعة من المعايير (القانونية، الأخلاقية، الوطنية، التشاركية) التي توفر الأدوات الصحيحة لتحقيق الهدف بالطريقة الصحيحة.
- تعتبر السياسات الحكومية ملزمة للجميع.
- تنتج مخرجات ذات طبيعة عملية ولها تأثير مستقبلي لأنها مهتمة بتحديد التوجهات للفترات المستقبلية.
- تتضمن السياسات الحكومية الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة أو الموارد المتاحة.

### 3.1.2 تحليل السياسات الحكومية:

من أجل فهم أهمية تحليل السياسات، علينا أولاً تعريف السياسات العامة، فيعرّفها وليام جنكنز على أنها: مجموعة من قرارات مترابطة في ما بينها تتخذها جهة أو مجموعة جهات سياسية في ما يخص اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها في حالة محددة حيث يجب أن تكون هذه القرارات، في المبدأ، ضمن سلطة هذه الجهات من أجل تحقيقها، وبشكلٍ أبسط إنها وسيلة تدعم من خلالها الحكومة حاجات مواطنيها أو تعالجها وتتوافر ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات العامة وهي (دليل تحليل السياسات، 2016):

1. **السياسات التنظيمية:** ويتطلب هذا النوع من السياسات تدخل الحكومة للحفاظ على الكفاءة وحماية الأطراف الضعيفة فمثلًا غالباً ما تتدخل الحكومة في المسائل التجارية لتحقيق هدفين

أساسيين هما: الكفاءة والإنصاف؛ وهي تحقق الهدف الأول من خلال الحفاظ على ممارسات تجارية تنافسية، وتحقق الهدف الثاني من خلال حماية الأطراف الضعيفة في الصفقات الاقتصادية.

2. **السياسات التوزيعية:** وتستخدم الحكومة الأموال العامة لتأمين السلع أو الخدمات للجميع فمثلًا تستخدم الدولة الضرائب لبناء المدارس الرسمية أو الطرقات السريعة، ويستطيع المواطنون الاستفادة من هذه السلع والخدمات بحرية وبشكل متساوي ومن دون تنافس.
3. **سياسات إعادة التوزيع:** تستخدم الحكومة الأموال التي تجمعها من مجموعة معينة لمعالجة مسألة تواجهها مجموعة أخرى، لكن يجب ألا ننسى أنه مع أن هذه السياسات تهدف إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية على ما يبدو نظرياً، من خلال إعادة توزيع السلع بطريقة منصفة، فهي لا تُستخدم دائماً بهذا الشكل.

وتنفذ السياسات الحكومية من أجل غاية سواء لحل مشكلة اجتماعية أو للتصدي إلى تهديدٍ ما أو لملاحقة هدفٍ ما. إن تحليل السياسات هو وسيلة لفهم أسباب المشاكل ولاقتراح حلول من خلال السياسات من أجل تحقيق هدفٍ محدد أو مجموعة من الأهداف، ويحدده جنكنز سميث كمجموعة أساليب ومعايير ترافقها لتحليل خيارات السياسات العامة والاختيار من بينها، ولترشيد تطوير السياسات العامة وتنفيذها، وكوسيلة لزيادة الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد العامة (دليل تحليل السياسات، 2016).

### 4.1.2 الإعتبارات الواجب مراعاتها عند التخطيط للسياسات الحكومية:

عند رسم وتحديد السياسات الحكومية يجب مراعاة التالي (سمور، 2013، ص37):

1. **تحديد الأهداف بشكل دقيق وسليم:** إن التحديد السليم لأهداف كل سياسة من شأنه أن يساعد في اختيار الأدوات والوسائل اللازمة التي تساعد للوصول لتحقيق الأهداف، ويلعب صانعو السياسات والخبراء الدور الأكبر في تحديدها بدقة.
2. **التنسيق بين السياسات المختلفة:** فمن الضروري جداً أن يكون التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة متكاملاً، ولا يسمح بالتعارض بينها.

3. **الاجماع الوطني على تنفيذ هذه السياسات:** لا بد أن يكون هناك توافق مجتمعي من أغلبية شرائح مجتمع القطاع الخاص والقطاع الشعبي والجمعيات الأهلية حول تطبيق السياسات التي تسعى الدولة لتبنيها.

## 5.1.2 السياسات الحكومية:

### 1.5.1.2 السياسات الزراعية:

يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي لاختلاف أداء القطاع الزراعي، ونظراً لغياب التفاصيل التشريعية للخطط في الكثير من الدول العربية، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها، لذلك فإنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من مختلف المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية (الغزالي، 2013، ص5).

وتُعرف السياسات الزراعية بأنها منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنّها الدولة من أجل تحقيق أهداف محددة تتضمّنها الخطط التنموية الزراعية، تهدف السياسات الزراعية لتحقيق عدة أهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الفجوّة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، تأخذ هذه الأهداف بعين الاعتبار التوازن بين السياسة العامة للدولة وبين الفاعلين الآخرين سواء مؤسسات أو أفراد، لذلك تأخذ السياسة الزراعية عدة أمور بعين الاعتبار أهمها (أبو شمالة، 2019، ص23):

- مصلحة المزارعين واحتياجاتهم للتغلّب على جملة المعوقات والمشاكل التي يواجهونها.
- الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة للدولة.
- السياسات العامة للدولة وسياسة القطاعات الأخرى.
- التناقض بين أصحاب المصالح المختلفة.

وتعمل السياسات الزراعية على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية والتي تحدد مسار التنمية الزراعية والريفية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، 2022):

- الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، وبشكل خاص الأرض والمياه بكفاءة اقتصادية، وبما يضمن استمراريتها، والمحافظة على البيئة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

- تنمية وتطوير الريف من خلال تحقيق التنمية الريفية المتكاملة، والتي تشكل الزراعة العمود الفقري لها، واعتماد مبدأ المشاركة الشعبية، ومراعاة التكامل، والتنسيق مع المنظمات الأهلية، وإدماج النوع في التنمية، وتشجيع إنشاء تنظيمات المزارعين والمستهدفين الآخرين.
- زيادة وتحسين القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في الأسواق المحلية والأجنبية.
- تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التنمية الزراعية.
- تدعيم وتقوية البناء المؤسسي والإطار القانوني للزراعة، وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق كفاءة أكبر في تقديم الخدمات.
- تشجيع التعاون والتكامل الزراعي العربي والإقليمي والمشاركة الفعالة في المنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء.

**أنواع السياسات الزراعية**

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها، إلى ثلاث مجموعات وهي (الأمين، 2016):

1. **سياسات التوجيه الزراعي:** ويسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية، وتجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضرورياً لخدمة هذا الهدف؛ ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.
2. **سياسات الإصلاح الزراعي:** وقد طُبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا وإيطاليا، وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:
   - تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
   - توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون.
   - فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

3. **السياسات الثورية الزراعية:** وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظراً لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى، ومهما تكن السياسة الزراعية فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي، ومهما يكن فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة.

### 2.5.1.2 السياسات المائية:

تعرف السياسات المائية بأنها الإطار الذي تتم من خلاله إدارة الموارد المائية واستنباط مجموعة القواعد التي تنظم ذلك، هذا وقد طورت قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992 ومؤتمر دبلن حول المياه والبيئة عام 1992 بعض المبادئ العامة كمرتكزات للسياسات المائية بشكل خاص والسياسات التنموية بشكل عام والتي يجب على البلدان العربية إتباعها والتي أهمها (الجبوري، 2020، ص2):

1. **مبدأ الاستدامة:** ويقصد بهذا المبدأ سعي الدول والشعوب إلى تحقيق التنمية المستديمة ضماناً لحقوق الأجيال القادمة واستمرار الحياة على كوكب الأرض وبخاصة إن مورد المياه لا بديل عنه، ونظراً لأن العديد من البلدان العربية وصلت إلى مراحل مختلفة من الندرة المائية فقد سعت إلى إتباع حلول بديلة لمعالجة المشكلات المائية لديها، فدول مثل الكويت والبحرين وقطر اعتمدت خيار تحلية مياه البحر، أما السعودية واليمن وعمان والإمارات فقد اعتمدت إضافة إلى خيار تحلية مياه البحر، خيار تنمية موارد الوديان وشرعت في دراسة إعادة استعمال المياه.
2. **مبدأ العدالة في التوزيع:** يقصد به في هذا المجال تحقيق العدالة في مجال توفير المياه وتوزيعها كحصص على مستوى الأفراد والشرائح الاجتماعية والقطاعات وتحقيق العدالة في التوزيع يجب ألا يقتصر على إمدادات مياه الشرب وإنما أن يتم تحقيقه أيضاً في مشاريع الري.
3. **سلامة البيئة:** إن استثمار الموارد الجوفية المتجددة أو غير المتجددة يحقق عادةً منافع اقتصادية واجتماعية، ولكن عندما تكون الموارد المائية الجوفية غير متجددة ينتج عن عملية الاستثمار آثار

سلبية تسبب ضرراً كبيراً على المياه، ويتمثل هذا الضرر بالهبوط المستمر لمناسيب المياه والتدهور في نوعية المياه بسبب التملح والتلوث.

أما في فلسطين فإن الوضع المائي يجعل صانعي القرار بين نارين، نار الخضوع للإجراءات غير العادلة وغير الشرعية للاحتلال، ونار معاناة المواطن اليومية من شح المياه، حيث تشير الدراسات إلى أنه في توقيت ما بين سنة (2035–2050) فإن الطلب على المياه سيزيد عن الكميات المتوفرة من المياه، وعلية فإن الوصول إلى مصادر المياه سوف يخفف من أزمة المياه ولكنه لن يحلها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

إن الواقع يتحدث أنه في الوقت الذي يوجد فائض مائي في الضفة الغربية لا يمكن الاستفادة منه لصعوبة الوصول لمصادر هذه المياه بسبب المعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي، فإن قطاع غزة يعاني من عجز كمي وتدهور نوعي في المياه الجوفية والتي تعتبر المصدر الوحيد للمياه لجميع الاستخدامات، ولكن سهولة الوصول لمصادر المياه في قطاع غزة أدى إلى ما يمكن أن نسميه" الفلتان المائي"، حيث يصل عدد الآبار غير المرخصة إلى 3 أضعاف عدد الآبار المرخصة (أبو شمالة، 2019، ص38).

وأشارت الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين نحو بناء دولة فلسطينية من منظور مائي في عام (2014) إلى مبادئ السياسة المائية والمتمثلة في الآتي:

**1. التطوير المستدام لمصادر المياه**

- المياه العذبة مورد محدود ومهدد وهو أساسي لصون الحياة والتنمية والبيئة
- يعتبر الماء جزءا من أنظمة بيئية أكبر، وإدراكا لأهمية ونقص المياه العذبة فإنه يجب التعامل معها كعنصر أساسي لصون جميع أشكال الحياة.
- يجب أن تستند إمدادات المياه إلى التنمية المستدامة لجميع مصادر المياه (التقليدية وغير التقليدية سواء كانت مشتركة أو ذاتية)
- يجب أن يستند تطوير مصادر المياه على جمع البيانات وتقييم جميع مصادر المياه فضلا عن تحقيق التوازن بين توفر المياه والاحتياجات المائية لجميع القطاعات.
- الماء له قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- يجب تحقيق الأهداف البيئية من خلال ترشيد استخدام المياه وحماية جميع مصادر المياه من التلوث.

**2. الإدارة المتكاملة لمصادر المياه**

- يجب إدارة مصادر المياه بطريقة متكاملة مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وآراء جميع المستخدمين الحاليين والمحتملين وضمان استدامة هذه المصادر على المدى الطويل.
- ستضمن الدولة التخصيص العادل والمنصف والمستدام لجميع أنواع الاستخدام.
- يجب أن تتماشى المشاريع الزراعية والصناعية وغيرها من المشاريع التنموية والاستثمارية مع كمية المصادر المائية والجودة المتاحة أو التي سيتم تطويرها.

**3. حقوق المياه:** سيواصل الفلسطينيون اهتماماتهم المرتبطة بالحصول على حقوقهم المائية والتي تشمل حق الوصول العادل وحق السيطرة وحق استخدام مصادر المياه المشتركة مع دول أخرى وفقا للقانون الدولي.

**4. الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي**

- تحظى المياه بقيمة فريدة لبقاء الإنسان وصحته، ولكل مواطن الحق في الحصول على ما يكفي من المياه بأسعار معقولة وبالجودة المطلوبة لأغراض استخدامها.
- كما أن لكل مواطن الحق في الحصول على خدمات صرف صحي آمنة.
- ستؤخذ احتياجات واهتمامات جميع الفئات المجتمعية (المهمشين والفقراء والمقيدة تحركاتهم والمرأة وغير ذلك) في الاعتبار.
- **الاستدامة المالية لمرافق المياه:** نظرا لما تحظى به المياه من قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية لجميع الاستخدامات المتنافسة عليها فإن خدمات المياه والصرف الصحي هي خدمات غير مجانية.

**5. الحوكمة والإدارة**

- تعتبر كافة مصادر المياه ملكية عامة.
- ينبغي أن يستند تطوير مصادر المياه وادارتها على منهج تشاركي ويشمل جميع الجهات المعنية (كالمستخدمين والمخططين وواضعي السياسات) وعلى كافة المستويات.
- ينبغي الفصل المؤسسي بين مسؤوليات حكومة مصادر المياه بوصفها وظيفة تنظيمية وادارة خدمات المياه بوصفها وظيفة تشغيلية.

**6. الإدارة المستدامة للصرف الصحي**

- على كل من تسبب بتلويث المياه التوقف عن هذا التلويث ودفع قيمة الأضرار والتعويضات عن الأضرار التي تسبب فيها.
- يتطلب التصريف الآمن لمياه الصرف الصحي معالجة هذه المياه لإزالة الأخطار البيولوجية والكيميائية والمادية.
- تُعد مياه الصرف التي تمت معالجتها مصدرا للمياه وتُضاف إلى الموازنة المائية، ويُعد ذلك مجدياً في ظل المناخ شبه الجاف ومصادر المياه العذبة المحدودة والطلب المتزايد على مياه الشرب والتكاليف الحدية لتطوير هذا المصدر.

## 6.1.2 مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة

وتتلخص مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة في الآتي (منتدى فلسطين الدولي الأول للمياه، 2018):

**1. الأمطار:**

تتراوح كمية الأمطار المتساقطة سنويا على الضفة الغربية من 2700 – 2900 مليون متر مكعب، بينما في قطاع غزة تتراوح بين 100 – 130 مليون متر مكعب في السنة. ولكن في الضفة الغربية فإن كمية المياه المفقودة بالجريان السطحي تشكل من 2.2 – 3.2% من كمية الأمطار المتساقطة، وهي تقدر ب 60 – 70 مليون متر مكعب، وهي إما تتجه شرقا لتصب في نهر الأردن والبحر الميت أو تصب غربا في البحر الأبيض المتوسط.

**2. مياه الوديان أو المياه السطحية:**

وهي أيضاً أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في نتائج الموازنة المائية، ويقصد هنا بالمياه السطحية هو مجموعة الأودية والسيول والمجاري المائية سواء أكانت الدائمة أو الموسمية، وتعتمد على عدة عوامل منها التضاريس وكمية الأمطار الساقطة ونوعية التربة والغطاء النباتي وهذا يؤثر على اختلاف كميتها من منطقة إلى أخرى. علما بأن إسرائيل تستولي على 86%من إجمالي المياه الجوفية والسطحية في الأراضي الفلسطينية.

**3. مياه نهر وادي الأردن:**

وادي نهـر الأردن: وهـو أهـم الأنهـار فـي المنطقـة تبلـغ مسـاحة تغذيتـه 18850 كـم2، والمصدر الرئيسي لمياه نهر الأردن يأتي من المنابع الشمالية وجبل الشيخ لارتفاع معدل الأمطار في هذه المنطقة إذ تصل إلى 1300 ملم/سنة. وتقدر كمية المياه الواردة لنهر الأردن ب 1320 مليون متر مكعب سنويا، وقد أعطت خطة جونسون 200-320مليون متر مكعب من المياه سنوياً للفلسطينيين لأن الضفة الغربية كانت جزءاً من الأردن وحدودها الشرقية نهر الأردن. وقد استولت إسرائيل على حصة الضفة الغربية وعلى جزء من حصة الأردن بحيث أضحت الضفة الغربية لا تستفيد من مياه نهر الأردن، ومن هنا نؤكد في هذه الدراسة على ضرورة المطالبة بحقوق الفلسطينيين المائية في نهر الأردن.

**4. المياه السطحية في قطاع غزة:**

لا يوجد جريان سطحي دائم في قطاع غزة ويعتبر وادي غزة الوادي الأهم في المنطقة، يصل طوله 8.5 كم ويمتد باتجاه الشمال الغربي، وتشكل جبال الخليل وشمال النقب المصادر الرئيسية لمياه الوادي بحيث تشكل مساحة حوضه 3600 كيلومتر مربع، وتقدر كمية معدل مياه الجريان السطحي في الوادي بحوالي 2-3 مليون متر مكعب، ولا تصل مياهه الآن كما كانت في السابق بسبب بناء إسرائيل عدداً من السدود وسحب مياهه إلى شمال النقب، ولا يقوم الجانب الإسرائيلي بفتح هذه السدود إلا بعد امتلاءها، الأمر الذي يسبب أضرار للسكان المقيمين على جانبي الوادي، كما يسبب انجرافات في التربة. بالإضافة إلى وادي غزة هناك وادي بيت حانون وهو وادي قليل الأهمية من ناحية تخزين المياه لأن الجزء الموجود داخل القطاع قليل العمق والاتساع، وكذلك هناك وادي السلقا الذي يمتد من الشرق إلى الغرب قريبا من منطقة البركة في دير البلح.

**5. المياه الجوفية:**

وهي تعتبر المورد الأساسي للمياه في فلسطين، فعلى الرغم من أن الأمطار هي المصدر الأول للمياه إلا أن تذبذب كميات سقوط الأمطار في فصل الشتاء من سنة لأخرى، هذا بالإضافة إلى أن الشهور الممطرة قليلة يجعل من المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه.

يمتد الخزان الجوفي في قطاع غزة على كامل القطاع طوله وعرضه ولكنه يتغير بشكل ملحوظ من حيث العمق والنوعية، ويبلغ اقصى سمك له 160م في المناطق الشمالية الغربية من القطاع، ويقل هذا السمك كلما اتجهنا شرقاً ليصل إلى 70متر في المناطق الجنوبية. يعاني الخزان

الجوفي في قطاع غزة من تدهور في كمية ونوعية المياه بسبب الضخ الجائر من جهة وتلوث المياه بالنترات الناتجة عن تسرب المياه العادمة من الحفر الامتصاصية من جهة أخري، وكذلك ارتفاع تركيز الأملاح. ويعتبر قطاع الزراعة في قطاع غزة ثاني أكبر مستهلك للمياه بعد البلديات، حيث يستهلك 45% من إجمالي الاستهلاك والذي يتراوح من 190–200 مليون متر مكعب في السنة، ولا تتجاوز كمية التعويض للخزان الجوفي عن 90–100 مليون مترا مكعبا سنويا، أي أن هناك عجزا مائيا يقدر ب 100 مليون متر مكعب في السنة. هذا من الناحية الكمية؛ اما من الناحية النوعية فإن هناك تدهور كبير في نوعية المياه الجوفية ناتج عن الضخ الجائر والذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية (وصل الانخفاض في منسوب المياه الجوفية في منطقة تقع شمال غرب رفح إلى (19.5 متر)، مما قد يتسبب في حدوث ظاهرة اقتحام مياه البحر للخزان الجوفي.

كما أن تسرب المياه العادمة من الحفر الامتصاصية في المناطق غير المشمولة بشبكة الصرف الصحي أدى إلى زيادة تركيز النترات في المياه الجوفية في تلك المناطق، فقد تجاوز تركيز النترات في منطقة خان يونس على سبيل المثال إلى 400 mg/l.

وعليه كان لابد من البحث عن مصادر مياه غير تقليدية لتعويض العجز في الخزان الجوفي وإعطاءه فرصة لهذا الخزان للتعافي، ومن أهم هذه المصادر هي المياه العادمة المعالجة.

### 7.1.2 أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017– 2022

تسعى وثيقة أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017 2022 إلى تحديد التوجهات السياساتية الواقعية التي تتكفل بتعزيز صمود وتحسن نوعية حياة أبناء شعبنا والارتقاء بها في هذه المرحلة الصعبة، بينما تركز في الوقت نفسه على تحقيق هدفنا النهائي والمتمثل في نيل الحرية والاستقلال، الذي يمثل الأساس لوضع حد للحلقة المفرغة التي تحرمنا من الاستفادة من الإمكانيات التي تزخر بها دولتنا الفلسطينية ومكامن طاقاتها على الوجه الأمثل.

ولا تزال إسرائيل تمنع أعدادًا متزايدة من أبناء الشعب الفلسطيني من الوصول إلى المنطقة المسماة (ج )التي تشكل 64% من مساحة الضفة الغربية، حيث لا تزيد المساحة التي تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالبناء فيها عن 0.5% من مجمل مساحة هذه المنطقة، وفضلاً عن ذلك، يلتهم جدار الضم والتوسع ما يزيد عن9% من مساحة الضفة الغربية، ويحاصر بينه وبن الخط الأخضر ما يزيد على 335,000 مواطن فلسطيني، بمن فيهم المواطنون من سكان القدس الشرقية.

ومازالت إسرائيل ماضية في مصادرة مواردنا الطبيعية، وتُعَدّ المياه أبرز الأمثلة الصارخة على ذلك، حيث تواصل إسرائيل استخراج ما نسبته 80% من المصادر المائية الفلسطينية في الضفة الغربية. وبالتالي، يواجه الفلسطينيون شحًا مزمنًا في المياه، حيث لا تزيد حصة الفرد من المياه عن 79 لترًا في اليوم، وهو أقل بكثير من المعيار الصحي الأدنى الذي تعتمده منظمة الصحة العالمية، البالغ 100 لتر للفرد يوميًا. وتحدثت الوثيقة عن القطاع الزراعي في الأولوية الوطنية مجتمع قادر على الصمود والتنمية ويتفرع منها السياسة الوطنية .النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية، وهي واحدة من 30 سياسة وطنية (أجندة السياسات الوطنية للأعوام، 2016).

## 2.2 المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة

الزراعة هي عنصر أساسي يمد الإنسان بالمواد الغذائية، فهي أحد الحرف العالمية واسعة الانتشار، ومصدراً للدخل والغذاء في أوقات الأزمات، وتعبر المورد الأساسي للاقتصاد وأهم عمل يقوم به السكان، بالإضافة إلى دورها الرئيس في تحقيق الأمن الغذائي، والدخل غير المحسوب في الاحصاءات وحماية الحقوق المائية والبيئية، كما تعتبر رافداً للقطاعات الاقتصادية الأخرى (علوان، 2017، ص41).

وتحتل قضية التنمية الزراعية بعداً محورياً في اهتمامات المجتمع الدولي، فمنذ أكثر من خمسة عقود، أخذ المفهوم يتسع لاستيعاب المزيد من المضامين المرتبطة بتطور المجتمعات البشرية، ليشكل نظرية متكاملة حول التنمية الزراعية بمدخلاتها ومخرجاتها، وحدود ارتباطها بالقضايا الاقتصادية والبيئية والثقافية (أبو منديل، 2011، ص19).

### 1.2.2 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

تعبر التنمية عن تقدم ينعكس على المجتمع وذلك عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ممَّا يؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وهذا كله فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، كما أنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك الانتقال العديد من التغيرات الجوهرية والجذرية في التركيبة الاقتصادية والبنيان الاقتصادي (الشريف، 2019، ص36).

وتمثل التنمية الزراعية عملية تحسين الإنتاج الزراعي سواء كان ذلك في الكم أو النوع للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد على الاستيراد، وذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرق الإنتاج المتبعة وإجراء تغييرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة، فالتنمية الزراعية المستدامة تعني متابعة وصيانة الموارد الحية وانتاجها لكل الأجيال سواء الحالية أو القادمة (الفرا، 2019، ص22).

أما بالنسبة لوزارة الزراعة فقد عملت على اعتماد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للفترة من (2010–2020) وعرفتها بأنها الاستغلال الأمثل لوحدة المساحة من الأرض مع تعظيم العائد من استغلالها بأقل ما يمكن من التكاليف، أي الوصول بالإنتاجية إلى أكثر من الإنتاجية الحدية بأقل التكاليف لوحدة المساحة.

ويشير مفهوم التنمية الزراعية المستدامة حسب منظمة الأغذية والزراعة إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعة الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانة الحالية والمستقبلة، ومن منظور أشمل فان التنمية الزراعية المستدامة تعبر عن الآتي (الأشرم، 2007، ص49):

- تقليل هشاشة القطاع الزراعي وخاصة العوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة، وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم الاعتماد على الذات.
- توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة للمرتبطين في الانتاج الزراعي.
- حفظ وصيانة ورفع القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالمورثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي.
- ضمان التوازن في المتطلبات الغذائية للأجيال الحالية والمستقبلة مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الزراعة المستدامة بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها والتوجه نحو التغيير التكنولوجي والمؤسسي لضمان تحقيق واستمرار الاحتياجات الانسانية للأجيال القادمة وهي الزراعة التي تهدف إلى الاستخدام المستدام للأراضي (سويلم، 2015، ص32)

والتنمية الزراعية المستدامة تمثل نمط من أنماط التنمية التي من شأنها اقامة علاقات ايجابية بين مكونات المنظمة البيئية الزراعية ومشتملاتها الطبيعية والفيزيقية والبيولوجية والاجتماعية

والسياسية والمؤسسية والاقتصادية للحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وحمياتها وتنميتها لمقابلة احتياجات وتطلعات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم (الخولي وباشا، 2018، ص1787).

ويرى سالم (2021، ص655) بأن التنمية الزراعية المستدامة مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يحقق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه.

**ويرى الباحث** أن التنمية الزراعية المستدامة تتمثل في قدرة النظام الزراعي على الحفاظ على انتاجه عبر الزمن تحت تأثير الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية.

## 2.2.2 مراحل التطور الزراعي في فلسطين:

مرت الزراعة الفلسطينية بعدة مراحل بناءً على التحولات السياسية ويمكن تقسيمها لأربعة مراحل وهي (أبو سمرة، 2014، ص7):

1. **المرحلة الاول (1948-1967م):** وهي الفترة لتي شكلت فيها الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني وتجاوزت نسبتها 30% من اجمالي الناتج المحلي الاقتصادي الفلسطيني، وتميزت الزراعة في هذه الفترة بالزراعة المكثفة المروية وتحديداً الحمضيات.
2. **المرحلة الثانية (1967-1994م):** وفي هذه الفترة اتسم القطاع الزراعي بأنه مكوناً من مكونات الاقتصاد الفلسطيني، حيث عمل بما يلاءم الاقتصاد والسوق الاسرائيليين، وذلك من خلال سياسات الاغلاق والتحكم في التصدير واتباع وسيلة زراعية لتكريس المشكلات الاقتصادية، وتراجع أداء الزراعة في هذه الفترة من خلال احلال الخضروات بدلاً من الحمضيات، وزيادة عدد الدفيئات والمحاصيل الزراعية التي تُصدر لإسرائيل وتحديداً التوابل والفراولة والزهور.
3. **المرحلة الثالثة (1994-2006م):** وهي مرحلة انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية التي حاولت اعداد سياسة زراعية فلسطينية في مؤتمر الخليل 1999، وذلك لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ولكن هذه الاستراتيجية اصطدمت بالعراقيل الاسرائيلية المستمرة ورهن الاقتصاد

الفلسطيني لاتفاق باريس الاقتصادي، وتحول جزء كبير من العاملين في السوق الاسرائيلي للعمل في القطاع الزراعي وبالتالي استنزاف المخزون الجوفي من المياه.

4. **المرحلة الرابعة (2006–حتى الوقت الراهن):** وهي المرحلة الراهنة التي تتسم بإعادة هيكلة القطاع الزراعي بما يخدم المزارع، المواطن، العامل، دورة رأس المال، ويسمى بالاقتصاد الزراعي المقاوم أو اقتصاد الصمود.

### 3.2.2 أهداف استراتيجية التنمية الزراعية الفلسطينية المستدامة:

تهدف إستراتيجية وزارة الزراعة للتنمية الزراعية المستدامة للفترة من (2010–2020) إلى التالي (الفرا، 2019، ص23):

- استخدام المياه المعالجة في الأشجار غير المثمرة ومحاصيل الأعلاف واستنبات الأعلاف الخضراء السريعة النمو.
- توزيع الدخل الزراعي على المزارعين وجعلهم أكثر الفئات استفادة في دورة الاقتصاد الزراعي.
- زراعة المحاصيل التي يمكن تخزينها مباشرة والتي تمتاز بفترة صلاحية عالية للتخزين.
- العمل على تشجيع الاقتصاد البيتي والتدوير الداخلي لرأس المال الزراعي والعدالة.
- ربط القطاع الزراعي بالصناعي وتحقيق الاستفادة من البرامج الإغاثية.
- التأسيس للزراعة العضوية والتكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.
- العمل على إنتاج ملايين الأشتال لتغطية العجز في الفواكه المثمرة.
- الإدارة السليمة للموارد المحلية
- الاعتماد على الذات.
- التوجه نحو المحلي والبلدي.
- التوفير في استخدام المياه وتصنيع الكمبوست.

وتحتوي هذه الاستراتيجية على عشرة برامج كما موضح في شكل (1.2):

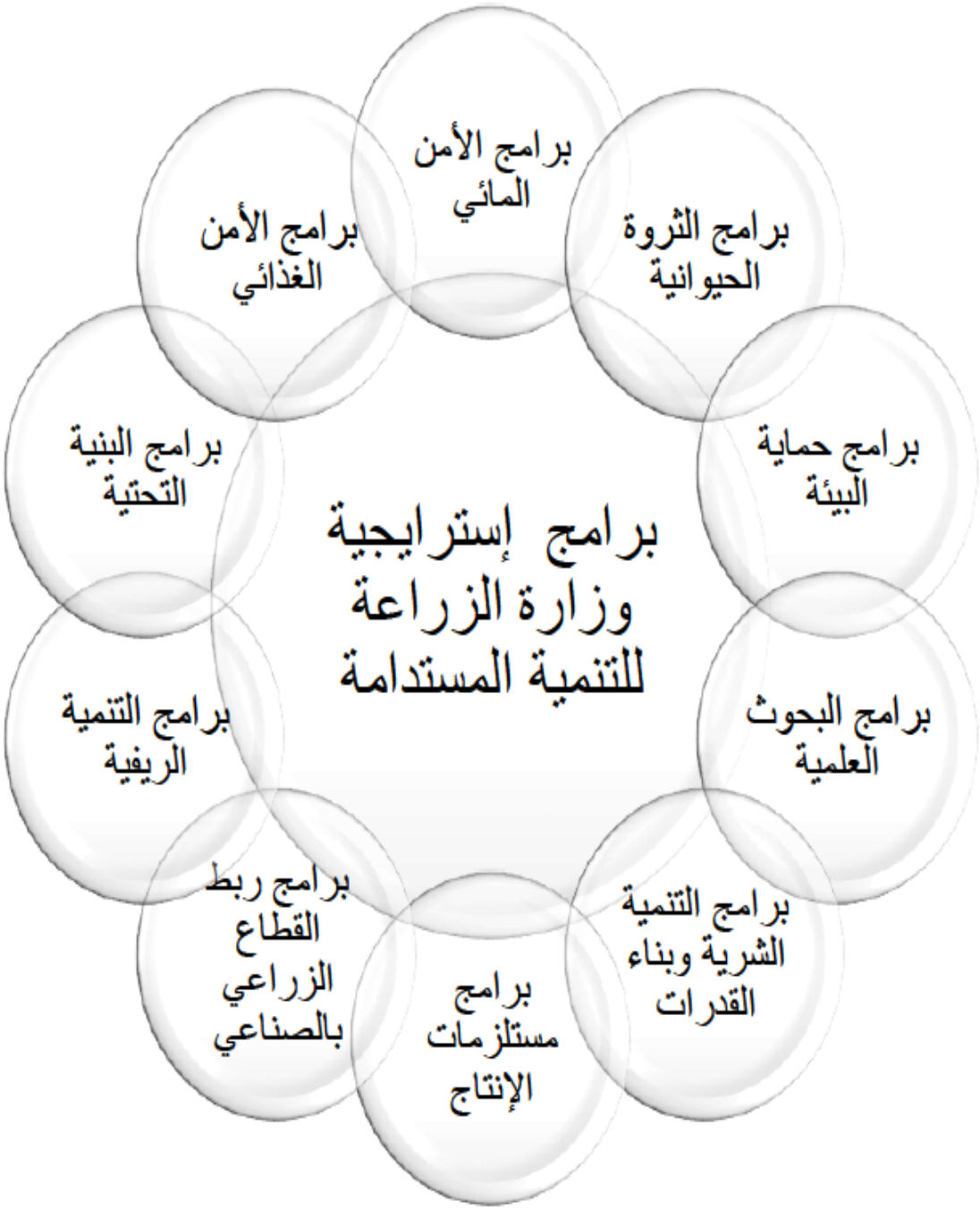


**شكل (1.2): برامج استراتيجية وزارة الزراعة للتنمية المستدامة**

**المصدر**: وزارة الزراعة

### 4.2.2 أبعاد التنمية الزراعية المستدامة:

يرى (أبو منديل، 2011) نقلاً عن (Reijntjes,1992) بأن الزراعة تصبح مستدامة اذا توافرت بها الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي:** أي أن يتمكن المزارعون من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو ادارة الربح أو الأمرين معاً، والحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة، ومتطلبات الانتاج ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر وحسب، بل بوظائف أخرى مثل المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.
- **البعد البيئي:** ويشمل هذا البعد الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تزيد من حيوية النظام الزراعي بأكمله بدءً من البشر والمحاصيل والحيوانات، وحتى عضويات التربة، وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة، والمحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية والتنظيم الذاتي، وذلك يعني استخدام الموارد المحلية بشكل يحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة ويقي من التلوث، ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد المتجددة.
- **البعد الاجتماعي:** أي أن تتوزع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق ويتم إفساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار، في الحقل والمجتمع، إذ أن الاضطراب الاجتماعي قادر على تهديد النظام الاجتماعي بأكمله، بما في ذلك الزراعة.

كما يرى سالم (2021، ص656) بأن أبعاد التنمية الزراعية المستدامة تتمثل في الأبعاد الآتية:

- **البعد الاقتصادي:** ويشمل النمو وكفاية رأس المال والعدالة الاقتصادية.
- **البعد البيئي:** ويشمل الطاقة والتنوع البيولوجي.
- **البعد الاجتماعي** ويشمل المساوة والتنوع الثقافي واستدامة المؤسسات.

ويرى الخولي وباشا (2018، ص1785) بأن هناك شبه اتفاق بين العلماء والباحثين على أبعاد التنمية الزراعية المستدامة والمتمثلة في:

- **البعد الاقتصادي:** ويهدف إلى تحقيق صافي عائد ايجابي للزراعة لإعالة الأسر الريفية أو على الأقل تحقيق التوازن بين العائد والتكاليف.
- **البعد البيئي:** ويعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع ويحافظ على موارده البكر.

- **البعد الاجتماعي** يتضمن التوزيع العادل للموارد حتى يمكن تلبية جميع احتياجات الأفراد الأساسية وضمان حقوقهم.

## 5.2.2 أساليب التنمية الزراعية المستدامة:

في إطار المساعي الدؤوبة للمجتمعات من أجل زيادة معدلات التنمية الزراعية وتطوير الأداء الزراعي بهدف زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين، تعددت أساليب التنمية الزراعية في العصر الحديث وتمثلت فيما يلي:

1. **التنمية الزراعية الأفقية:** ظهر هذا النمط التنموي الزراعي في أوروبا مع بداية القرن الثامن عشر، حيث عرفت تلك الفترة تناقصاً في إنتاج الغذاء نتيجة لإهمال القطاع الزراعي آنذاك، فقد تزايدت موجات الهجرة من الريف نحو المدن بفعل ما ترتب عن الثورة الصناعية من فرص عمل جديدة وتحسن ظروف المعيشة داخل المدن، إذن فنتيجة للشعور بالتهديدات من نقص الغذاء وعدم كفايته، خاصة في ظل الزيادات السكانية، اتجهت الجهود نحو التوسع الزراعي باستصلاح واستزراع المزيد من الأراضي ما دامت متوافرة وكذلك الزيادة من استخدام مياه الري سواء من الأمطار أو المجاري المائية، وبزيادة الحاجة إلى المزيد من الإنتاج الزراعي زاد التوجه نحو الارتقاء بإنتاجية الموارد الزراعية المتاحة (الأرض والمياه)، ومن جانب آخر عرف قطاع الثروة الحيوانية بدوره مزيداً من الاهتمام، وقد مكن التكامل بين تنمية قطاعي الزراعة وتربية الحيوانات من إعطاء دفعة قوية للزراعة الأوروبية في تلك الفترة (Jeremy, 2005).
2. **التنمية الزراعية العمودية:** مع بداية الحرب العالمية الثانية لم يتم التوصل إلى معالجة مشكلة نقص الغذاء بشكل كلي، وبذلك عرفت سنوات الخمسينات من القرن العشرين بداية تشكل نمط تنموي زراعي جديد قوامه التكثيف الزراعي، فقد تبنت كثير من الدول في سياساتها لتنمية القطاع الزراعي إنتاج الغذاء بكميات كافية وبأسعار معقولة، ونتيجة لذلك فقد تميزت أنشطة التنمية بانطلاقة كبيرة نتيجة للإنجازات العلمية والتقدم التكنولوجي، وقد شملت هذه الانطلاقة التنموية الأرض وخصوبتها، الري، الصرف الزراعي، التحسين الوراثي للأصناف النباتية والسلالات الحيوانية خاصة الحبوب، وكذلك العوامل المساعدة الأخرى كالمكننة والنقل والتخزين والتصنيع فضلاً عن نظم حيازة الأرض والتشريعات الزراعية والائتمان والتمويل والتسويق والتصنيع الزراعي، كما شملت السكان المزارعين أنفسهم في أسلوب تعاملهم مع المعطيات

الجديدة وأيضاً إنتاجيتهم ودخولهم، ولقد كان لهذه الثورة التنموية ثمارها تجسدت في الزيادات الكبيرة في إنتاج الغذاء والإنتاج الزراعي بوجه عام كماً ونوعاً وأدت إلى تقدم كبير في مستويات المعيشة في الأقطار التي أخذتها، فهذه الانطلاقة التنموية الزراعية الحديثة هي التي مكنت الدول التي أخذت على عاتقها تنمية البحوث الزراعية من توفير الغذاء لسكانها الذين بدؤوا يتزايدون بسرعة فائقة (الحمزة، 2012، ص62).

3. **التنمية الزراعية المتسارعة (البيوتكنولوجية):** تشكل هذا النمط التنموي خلال الربع الأخير من القرن الماضي وما يزال إلى يومنا هذا، ويتضمن هذا النمط انطلاقة أكبر لقدرات العلم والتكنولوجيا الحيوية الزراعية الحديثة التي هيأت ظروفا مناسبة لعصر زراعي جديد مستند على العلم والتكنولوجيا، وموجه أساساً من أجل الإنتاج للسوق، وعلى العكس من الثورة الخضراء فإن الثورة البيوتكنولوجية تعاملت مع جميع الأصناف النباتية والحيوانية، إضافة إلى أن هذه التنمية الزراعية المتسارعة امتدت آثارها إلى جميع دول العالم (السيد، 2009، ص107).

## 6.2.2 مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة:

هناك مجموعة من المؤشرات يتطلب تشخيصها وتحليلها للوقوف على حقيقة التنمية الزراعية المستدامة والتي صنفت وقسمت من الباحثين والمنظمات الدولية الى مجموعات تبعاً لمجالات الحياة التي يفترض أن يعيش فيها الفرد برفاهية، وهي (العكيدي، 2020، ص24):

- **المؤشرات الاقتصادية:** وهي مجموعة من المؤشرات التي تقيس العوائد الاقتصادية المتحققة من التنمية الزراعية المستدامة كنسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو المؤشر الأمثل المستخدم من قبل صناع القرار للحكم فيما إذا كان القطاع الزراعي في حالة نمو أو انكماش، وكذلك نصيب الفرد من الناتج الزراعي وهو أكثر المؤشرات استخداماً لتحديد مستوى التنمية في بلد ما، ويشكل نقطة انطلاق جيدة لتقييم الاستدامة من حيث عدالة التوزيع بين الأفراد للجيل الحالي والاجيال القادمة، إذ يعكس مؤشر نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور في قيمة الناتج الزراعي مقترناً بمعدل النمو السكاني. وتشمل كذلك إنتاجية العامل الزراعي، الواردات الزراعية، الصادرات الزراعية، الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي.
- **المؤشرات البيئية:** وتشمل "التصحر والزحف الصحراوي، تغدق وتصلح الأراضي الزراعية، الغطاء النباتي، مكافحة الآفات الزراعية".

- **المؤشرات التقنية الزراعية الحديثة:** وتشمل "معدل استخدام المكننة الحديثة، استخدام تقنيات الري الحديثة، استخدام البذور المحسنة، استخدام الأسمدة العضوية، انتشار الزراعة المحمية".
- **المؤشرات التنظيمية المؤسساتية:** وتشمل "إدارة القطاع الزراعي، مساهمة القطاع الخاص، الدعم الحكومي، الاستثمار الزراعي"
- **المؤشرات السكانية:** وتشمل "معدل النمو السكاني، نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان، نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة".
- **المؤشرات السياسية:** وتشمل "الوضع الأمني، القوانين والتشريعات، الفساد المالي والاداري".
- **المؤشرات الفكرية:** وتتمثل برؤية ورسالة وأهداف التنمية الزراعية المستدامة.
- **المؤشرات الموردية:** وتشمل "الموارد المائية، الموارد الأرضية، الموارد المالية، الموارد البشرية".
- **المؤشرات الاجتماعية:** وتشمل "مستوى الفقر، مستوى التعليم، البطالة".
- **المؤشرات الإنتاجية:** وتشمل "الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني".

### 7.2.2 تحديات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة:

من الخطوات الهامة لإعداد وتنفيذ إستراتيجية للتنمية المستدامة، تحديد التحديات ذات الأولوية التي يجب أن تتناولها الإستراتيجية، وعلى ذلك توجد العديد من التحديات التي تواجه الزراعة بشكل عام، وتحقيق تنمية زراعية مستدامة بشكل خاص، وتتمثل هذه التحديات كما يراها كلاً من فؤاد (2017، ص3) وSoliman (2015، ص20):

- الاستخدام غير المرشد للمخصبات الزراعية والمبيدات.
- ضعف الموارد المخصصة للأبحاث العلمية وعدم انتظامها بالإضافة إلى قلة التنسيق بين الجهات البحثية وعدم تكامل أنشطتها.
- تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نتيجة محدودية المساحة والزيادة السكانية.
- تناقص الإنتاجية للأراضي الزراعية نتيجة لزيادة منسوب الماء الأرضي وارتفاع مستوى الملوحة.
- النقص في إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك وذلك بسبب ضعف إنتاج السلالات المحلية وانتشار الأمراض وقلة فاعلية الجهاز الإرشادي.
- الزحف العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية القديمة الخصبة.

- التصحر وزحف الكثبان الرملية.
- وجود فجوة بين نتائج البحث العلمي والتطبيق.
- محدودية استخدام الزراعة العضوية لتأثيرها الإيجابي علي البيئة وعلي العائد الاقتصادي لهذا النوع من الزراعة.
- عدم استغلال المخلفات الزراعية الاستغلال الأمثل وعدم تطبيق نتائج الأبحاث المتعلقة بها.
- ضعف دور مؤسسات التدريب والإرشاد الزراعي والتعاونيات الزراعية.
- ضعف دور المرأة والمنظمات الأهلية غير الحكومية في التنمية الزراعية والريفية.
- تفتت الحيازات الزراعية.
- غياب الدورة الزراعية.
- ارتفاع نسبة الفاقد في المحاصيل الزراعية.
- ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية.

## 3.2 المبحث الثالث: التنمية الزراعية في فلسطين:

"يقع هذا القطاع في دائرة استهداف سلطات الاحتلال الدائم؛ فقد سلك الاحتلال طرقًا عدة للاستيلاء على الأراضي الزراعية والتضييق على المواطن الفلسطيني؛ لحمله على الهجرة واضطراره إلى التخلي عن رباطه في أرض الوطن، ومن بين هذه السياسات والسبل: مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وإنشاء جدار الفصل العنصري، وشق الطرق الالتفافية التي تلتهم الأراضي الزراعية الفلسطينية، سالكا بسياساته هذه العديد من التدابير التي تتطور وتتفاقم باستمرار وبسعي محموم في سباق مع الزمن على مر السنين؛ لفرض أمر واقع يجابه الحق الفلسطيني".

ويمثل النشاط الزراعي الركيزة الأمتن التي "ترفد الاقتصاد الفلسطيني بأحد أهم موارد الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ يساهم في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي؛ بالإضافة إلى مساهمته في توفير السلع والمواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية؛ إضافة لكونه عنصرًا مهما في الصادرات الفلسطينية. ويتسم النشاط الزراعي في فلسطين باعتماده بشكل رئيس على الأمطار، واعتماده المحدود على الأساليب الزراعية الحديثة".

## 1.3.2 عدد العاملين في قطاع الزراعة

حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021) بلغ عدد العاملين في قطاع الزراعة في العام 2021 نحو 59.600، منهم 44.000 من الضفة الغربية، و15.600 من قطاع غزة؛ بينما كان عدد العاملين في قطاع الزراعة في العام 2013 نحو 82.700، منهم 59.900 من الضفة الغربية، و22.800 من قطاع غزة، ويوضح جدول رقم (1.2) ذلك:

**جدول (1.2): عدد العاملين في قطاع الزراعة**

| السنة | الضفة الغربية | قطاع غزة | المعدل |
|---|---|---|---|
| 2021 | 44,000 | 15.600 | 59.600 |
| 2020 | 40.600 | 12.800 | 53.400 |
| 2019 | 40.900 | 12.400 | 53.300 |
| 2018 | 37,000 | 14,500 | 51,500 |
| 2017 | 39,300 | 14,900 | 54,200 |
| 2016 | 44,200 | 15,700 | 59,900 |
| 2015 | 52,500 | 18,200 | 70,700 |
| 2014 | 61,800 | 21,700 | 83,500 |
| 2013 | 59,900 | 22,800 | 82,700 |

**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021.

## 2.3.2 معدل الأجر اليومي الحقيقي

حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021) بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي في قطاع الزراعة في عام 2022 نحو 54.8 شيكل، بمعدل 153.8 شيكل للعامل في الضفة الغربية و60.6 شيكل للعامل في قطاع غزة، ويوضح جدول رقم (2.2) ذلك.

**جدول (2.2): معدل الأجر اليومي الحقيقي**

| السنة | الضفة الغربية | قطاع غزة | المعدل |
|---|---|---|---|
| 2021 | 86.5 | 20.9 | 54.8 |
| 2020 | 105 | 20.5 | 59.2 |
| 2019 | 93.6 | 21.1 | 57.9 |
| 2018 | 73.1 | 21.1 | 47.0 |
| 2017 | .65 | 24.0 | 44.3 |
| 2016 | 62.2 | 25.0 | 44.7 |
| 2015 | 62.3 | 23.7 | 45.9 |
| 2014 | 55.1 | 23.7 | 43.0 |
| 2013 | 52.4 | 23.0 | 37.0 |

**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021.

## 3.3.2 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021)، بلغت مساهمة أنشطة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.1%. وقد انعكس التفاوت في نسب تغيير القيمة المضافة حسب المنطقة على نسب المساهمة؛ إذ ارتفعت نسبة المساهمة في الضفة الغربية لتبلغ 6.1%؛ كما ارتفعت في قطاع غزة إلى 12.0%، وذلك خلال العام 2020، ويوضح جدول (3.2) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام من 1994 حتى 2021.

**جدول (3.2): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام من 1994 حتى 2021**

| السنة | النسبة |
|---|---|
| 2021 | 6.5 |
| 2020 | %7.1 |
| 2019 | %7.0 |
| 2018 | %3.5 |
| 2017 | %2.8 |
| 2016 | %3.1 |
| 2015 | %3.4 |
| 2014 | %3.8 |
| 2013 | %4.5 |
| 2009 | %5.5 |
| 2008 | %5.7 |

| السنة | النسبة |
|---|---|
| 2007 | %5.6 |
| 2006 | %5.8 |
| 2005 | %5.5 |
| 2004 | %7.1 |
| 2003 | %6.8 |
| 2002 | %7.3 |
| 2001 | %8.7 |
| 2000 | %10 |
| 1999 | %10.9 |
| 1998 | %12.1 |
| 1997 | %11.6 |
| 1996 | %13.2 |
| 1995 | %12 |
| 1994 | %13.3 |

**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021.

ولا يخفى على أحد ما يعانيه قطاع الزراعة الفلسطيني من وتحديات تتعلق بممارسات الاحتلال ومستوطنيه، من مصادرة للأراضي، وبناء جدار الفصل العنصري، وشق الطرق الالتفافية، وسرقة المياه الفلسطينية، ومنع استيراد العديد من الأدوية والأسمدة، وضع المعيقات أمام تصدير المحاصيل الزراعية، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية، لضرب الناتج الزراعي الفلسطيني الحيواني والنباتي.

## 4.3.2 مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين:

يواجه القطاع الزراعي في فلسطين الكثير من المُعيقات والمشاكل، ويقف الاحتلال الإسرائيلي على رأس المتسببين بهذه المُعيقات والمشاكل، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات الذاتية والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2022):

1. **مشاكل ومعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي:** يمثل الاحتلال الإسرائيلي العائق الرئيس لقطاع الزراعة الفلسطيني؛ نتيجة للسلسلة متواصلة من الإجراءات والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على هذا القطاع والتي تضع العقبات أمام نموه وتقدمه. ويمكن استعراض وتلخيص أبرز هذه المشاكل والمعوقات على النحو الآتي:

- مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات العسكرية وشق الطرق الالتفافية.

- الإعلان عن مساحات شاسعة مناطق عسكرية مغلقة؛ وأخرى للتدريب العسكري يحظر الوصول إليها وممارسة الأنشطة الاقتصادية فيها.
- إعلان مساحات شاسعة محميات طبيعية تهيئة لمصادرتها والاستيطان فيها.
- إنشاء الجدار وما نجم عنه من صعوبات وعزل للأراضي الزراعية، وتدمير للزراعة والبنية التحتية.
- عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية والعمل على نهبها بشكل متواصل، وفي مقدمتها المياه التي تمثل روح القطاع الزراعي.
- انتشار الحواجز العسكرية والسيطرة على المعابر أعاق وحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى؛ إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية؛ ما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي، وانخفاض في أسعار السوق المحلية.
- الاجتياحات والحروب المتواصلة التي دمرت ولوثت مساحات واسعة ومحاصيل زراعية– كبدت المزارعين خسائر بشرية ومادية كبيرة؛ إضافة إلى سياسة الاحتلال في اقتلاع الأشجار المثمرة وسرقة المحاصيل وتجريف الأراضي الزراعية بشكل شبه يومي.
- العمل على منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية بإغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها بما فيها منتجات المستوطنات؛ لتضيق الخناق على المزارع الفلسطيني ودفعه إلى هجر أرضه؛ وبالتالي تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي.
- منع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية، والاستمرار في مطاردتهم والاعتداء عليهم وهدم بيوتهم وحظائرهم وترحيلهم ومصادرة معداتهم وقطعانهم، وفرض الغرامات المالية الباهظة بحقهم.
- عدم التزام دولة الاحتلال بالاتفاقيات المعقودة مع الفلسطينيين؛ إذ تفرض بالقوة حدودًا غير ثابتة للصيد؛ وتطارد قطعها الحربية الصيادين، وتطلق عليهم نيران أسلحتها، وتعتقلهم وتصادر مراكبهم التي غالبًا ما تفتقر لتوفر قطع الغيار بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة؛ بالإضافة لصعوبة تسويق الأسماك بمنع وصولها إلى أسواق المحافظات الشمالية أو الأسواق في الخارج.

2. **مشاكل ومعوقات الذاتية:** إلى جانب المُعيقات والمشاكل التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي يواجه قطاع الزراعة الفلسطيني تحديات ذاتية يمكن استعرض أبرزها على النحو الآتي:

**أولاً: المشاكل ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية:**

- محدودية المياه والأراضي الزراعية، وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى.
- انجراف التربة وتدهور خواصها وتدني إنتاجيتها.
- الاستعمال غير السليم للكيماويات، وبشكل خاص المبيدات.
- تدهور نوعية المياه المستعملة في الري بسبب الضخ الزائد.
- تدهور الغطاء النباتي ومواطن الأحياء البرية النباتية والحيوانية نتيجة للرعي الجائر.
- الزحف العمراني والحضري والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية.

**ثانياً: المشاكل والمعوقات الفنية:**

- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية، وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافية، والنقص الحاد في وجود المختبرات والمعدات والأجهزة اللازمة؛ بالإضافة إلى نقص الباحثين والمدربين لتغطية المجالات الزراعية المطلوبة.
- قلة إمكانيات جهاز الإرشاد ووقاية النبات والخدمات البيطرية.
- ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي.
- ضعف أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي.
- قلة البيانات والمعلومات المتوفرة حول الزراعة وتضاربها في بعض الأحيان.
- ضعف القدرات الفنية الزراعية.

**ثالثاً: المشاكل والمعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي:**

- صغر وتشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها؛ ما قلل جدواها الإنتاجية.
- قلة العائد من الزراعة وارتفاع عنصر المخاطرة؛ ما أدى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في هذا القطاع، بالإضافة إلى قلة الاستثمارات الزراعية.
- عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي.
- ضعف العمل الجماعي والتعاوني.
- اتجاه العديد من المواطنين للعمل في الداخل؛ نتيجة الفارق المادي الكبير لعملهم هذا مقارنة مع العمل الزراعي.

## 4.2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة أحد أهم المحاور الرئيسية التي يقوم عليها موضوع البحث، لأنها تُستخدم في بلورة مشكلة الدراسة، وتحديد متغيرات وفروض البحث وأهدافه، وقد قام الباحث بالاطلاع في المكتبات والانترنت على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وتوصل لمجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي ضوء ما سبق فقد قسم الباحث الدراسات السابقة لدراسات عربية ودراسات أجنبية، ويمكن إيجاز هذه الدراسات كما يلي:

### 1.4.2 الدراسات العربية:

**1. دراسة (أبو شمالة، 2020) بعنوان: سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على كفاءة وفعالية السياسات والاستراتيجيات الزراعية في مواجهة التحديات المختلفة.

وخلصت الدراسة إلى وجود فجوة في السياسات الزراعية على مستوى السياسة نفسها وعلى مستوى التنفيذ، إضافة إلى وجود فجوة واضحة في السياسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الانقسام الفلسطيني، بالرغم من ذلك فإن هذه الفجوة قد تقلصت نتيجة جهود الحكومة مع وزارة الزراعة ومع الوزارات المعنية وبدعم فني من منظمة الفاو، حيث تم اعتماد الخطة الوطنية لسلامة الغذاء وكذلك تم اعتماد السياسة الوطنية للأمن الغذائي وخطة الاستثمار الوطنية، وبرغم اعتماد تلك الاستراتيجيات إلا أن المشكلة تكمن في تمويلها وفي تطبيقها، لأن تطبيقها يحتاج إلى توفر السيادة على الأرض والموارد والمعابر، وتعتبر سياسات الاحتلال في تقييد الوصول للموارد من أرض ومياه ومنع استخدامها في كثير من الأحيان والسيطرة على المعابر، أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات والخطط الزراعية.

وأوصت الدراسة بتبني منهج شمولي متكامل يجمع بين السير في طريق الوصول لحل سياسي عادل يضمن الحقوق السياسية والسيادة على الموارد والمعابر من خلال تفعيل الضغط والمناصرة والاتجاه نحو محاكم دولية لاسترداد الحق في الأرض والمصادر المائية الفلسطينية ومنع إنفاذ خطة الضم وكذلك فتح ملف اتفاقية أوسلو فيما يتعلق بالموارد المائية.

**2.دراسة (مجاهري، 2019) بعنوان: صنع السياسات الحكومية: بين المنفعة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث المعمق في دور الحكومات في تحقيق التنمية الاجتماعية وكيفية مساهمتها في الرفع من الأداء العام في مختلف القطاعات والبرامج.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومات يجب أن تعمل على ايجاد استراتيجية لا تهدف فقط لتحقيق العوائد المادية ولكن تهدف بالأساس لتطوير قدرات المواطنين وتحقيق مستوى أفضل من الخدمات الحكومية والاحتياجات الأساسية، كما توصلت الدراسة لضعف أداء الحكومات وضرورة تطويره باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة.

وأوصت الدراسة بضرورة توجه صناع القرار في الدولة نحو تبني سياسات الخيار الاجتماعي في سبيل كسب المزيد من التأييد الشعبي للسياسات الحكومية.

**3.دراسة (الفرا، 2019) بعنوان: أهمية وكفاءة قواعد البيانات في دعم التدخلات التنموية والإغاثية للقطاع الزراعي نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية 2008-2018.**

هدفت الدراسة للتعرف لزيادة كفاءة التدخلات التنموية والإغاثية وقت الأزمات من خلال تحسين أداء قواعد البيانات، وتم الاعتماد على المقابلات والمجموعات البؤرية، مع المدراء والجهات العليا بوزارة الزراعة بالإضافة للخبراء في المجال.

وتوصلت الدراسة إلى وجود دور بارز لقواعد البيانات في دعم التدخلات التنموية والإغاثة، وإدارة ملف الأضرار بكفاءة وفعالية عالية، حيث ظهر ذلك الدور خلال فترات التطوير التي حصلت في قواعد بيانات وزارة الزراعة ما بين عام 2008-2018 من خلال العمل على تعزيز الدقة والشفافية والشمولية والجودة في البيانات، أيضا ساهمت عمليات التطوير التي حصلت في هذه الفترة إلى تحسين عملية إصدار التقارير وحل كافة المشاكل المتعلقة بها، وتحسين آلية حصر وتسجيل الأضرار لتصبح بشكل إلكتروني بالاعتماد على أجهزة التابلت والصور الجوية قبل وبعد حدوث الضرر.

وأوصت الدراسة بالعمل على استمرارية تدفق البيانات إلى النظام الجديد المحوسب حتى يتم الاستفادة من هذه البيانات وقت حدوث أي أضرار.

**4. دراسة (الواعر، 2019) بعنوان: دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.**

هدفت الدراسة لتقييم أثر سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال فترة 2000–2016 وذلك من خلال تحليل تطور كل من صناديق الدعم والقروض البنكية الممنوحة للفالحين على أداء القطاع الفلاحي.

وتوصلت الدراسة لعدم وجود أثر بين التمويل البنكي والانتاج الفلاحي، وكذلك تأثير القروض القصيرة الأجل على الانتاج الفلاحي، كما أن الادخار الفلاحي يؤثر سلباً على الانتاج الفلاحي، وبينت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين كل من القروض المتوسطة والقروض الطويلة والانتاج الفلاحي، وكذلك لا توجد علاقة بين عدد الفلاحين المستفيدين من القروض والانتاج الفلاحي.

وأوصت الدراسة بمراجعة لآليات دعم القطاع الفلاحي والعمل على تنسيق الجهود فيما بين الأطراف التي لها صلة بتمويل هذا القطاع.

**5. دراسة (ماهر، 2017) بعنوان: التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على بعض مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها ليتسنى لنا تقديم عدد من المقترحات التي تساهم في معالجة هذه التحديات.

وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية الزراعية المستدامة في العراق تواجه تحديات عدة تمثلت بتراجع كفاءة استخدام مياه الري بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية في الري والهدر في الاستخدام، فضلاً عن ضعف الجانب التقني المستخدم في عمليات الانتاج الزراعي والآفات الزراعية وعدم القدرة على مكافحتها بشكل صحيح مما ترك آثاراً سلبية على القطاع الزراعي، كما يتميز القطاع الزراعي في العراق في كثافة استخدام رأس المال البشري مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال والتكنولوجيا ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض فلا نجده يفوق عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للعاملين في هذا القطاع.

وأوصت الدراسة باستغلال المساحات الواسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة، عن طريق الاستثمار المشترك مع شركات عربية أو اجنبية على أن تكون القوى العاملة عراقية وبما يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

**6. دراسة (محمد، 2017) بعنوان: أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان خلال الفترة (1985–2015 م) وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في النهوض وترقية قطاع صادرات السلع الزراعية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واسلوب الاقتصاد القياسي التحليلي لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية، ووجود علاقة عكسية بين الضرائب وصادارات السلع الزراعية، وجود علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية، وعدم وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية.

وأوصت الدراسة بالعمل على اتباع سياسة نقدية سليمة ومحكمة تحافظ على استقرار سعر الصرف باعتباره عامل مؤثر على صادرات السلع الزراعية، اضافة إلى اتباع سياسة مالية تعمل على تخفيض الضرائب والرسوم واعفاء المدخلات الزراعية من الرسوم الجمركية وذلك من اجل زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي تشجيع وزيادة صادرات السلع الزراعية.

**7. دراسة (العكشية، 2015) بعنوان: قياس مدى فعالية النهج التشاركي لتخطيط وتقييم ورقابة الموارد البشرية في تحقيق استدامة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى فعالية النهج التشاركي لتخطيط وتقييم ورقابة الموارد البشرية في تحقيق استدامة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة، وتكونت عينة الدراسة من (38) منظمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن وظائف التخطيط والتقييم والرقابة تساهم في استدامة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة، ووجود علاقة ارتباطيه بين وظيفة التخطيط التشاركي للموارد البشرية واستدامة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة، ووجود علاقة ارتباطيه بين وظيفة الرقابة التشاركية للموارد البشرية واستدامة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة، ووجود علاقة ارتباطيه بين وظيفة التقييم التشاركي للموارد البشرية واستدامة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة.

وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة برامج المنظمات بهدف دمج مبدأ المشاركة فيها لمنح الموظفين العاملين فيها الدافعية الكافية لتحقيق الاستدامة.

**8. دراسة (عبد الحميد وآخرون، 2017) بعنوان: الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال دراسة الانفاق الحكومي ومكوناته وطبيعة العلاقة بينه وبين النمو في القطاع الزراعي المصري، وطبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي والنمو في القطاع الزراعي المصري. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المرتبطة بموضوع الدراسة المنشورة وغير المنشورة في صورة سلاسل زمنية تغطي الدراسة الفترة 1995-2015.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات التي تؤثر معنوياً على إجمالي الإنفاق الحكومي على الزراعة بالقيم الحقيقية هي إجمالي الإنفاق الحكومي على الزراعة، المساحة المحصولية، قيمة مستلزمات الإنتاج، الاستثمار، معدل التضخم، والواردات الزراعية، وتبين أن وهذه المتغيرات مجتمعه تفسر 82.9%.

**9. دراسة (الغزالي، 2017) بعنوان: العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة: دراسة تطبيقية على جودة خدمة المياه**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي من وتحسين جودة الخدمة في مصلحة مياه بلديات الساحل في محافظات غزة، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة التي طبقت على جميع العاملين في مصلحة مياه بلديات الساحل، وبلغت عينة الدراسة (130) مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة في مصلحة مياه بلديات الساحل، ووجود علاقة بين جميع أبعاد التخطيط الاستراتيجي (تطوير الرؤية والرسالة والأهداف، تحليل البيئة الداخلية والخارجية، تطوير الاستراتيجيات، تنفيذ الاستراتيجيات، المتابعة والتقييم) وتحسين جودة الخدمة في مصلحة بلديات الساحل، وبينت الدراسة عدم وجود فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمة في مصلحة مياه بلديات الساحل تُعْزى لمتغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي، بينما

وجدت فروقًا في متوسطات استجابات المبحوثين حول التخطيط الاستراتيجي في مصلحة مياه بلديات الساحل تعزى لسنوات الخبرة.

وأوصت الدراسة بمنح الفرصة للعاملين في المؤسسة للمشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي، لأن ذلك يساعد على المشاركة في التنفيذ، وهذا عنصر أساسي للتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المؤسسة، وأهمية وضع خطة مناسبة لتطوير مستوى كفاءة الكادر البشري، وتطوير مهاراتهم وخبراتهم، وتزويدهم بالتدريب الكافي بما يخدم عملية التخطيط الاستراتيجي.

**10.دراسة (الجعبري، 2017) بعنوان: مدى تطبيق الجمعيات الزراعية بقطاع غزة لأسلوب الادارة بالنتائج وأثرها على نجاح المشاريع الزراعية.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق الجمعيات الزراعية بقطاع غزة لأسلوب الادارة بالنتائج وأثرها على نجاح المشاريع الزراعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (132) مفردة من الجمعيات الزراعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسلوب الادارة بالنتائج لدى الجمعيات الزراعية مستخدم بدرجة كبيرة، ويوجد تأثير لأبعاد هذا الأسلوب على نجاح المشاريع الزراعية.

وأوصت الدراسة بالعمل على تدريب العاملين في الجمعيات الزراعية على أسلوب الادارة بالنتائج، والعمل على تطوير هذا الأسلوب.

**11.دراسة (عجاج، 2016) بعنوان: متطلبات التنمية المكانية وأثرها على التنمية الزراعية في محافظة درعا.**

تطرقت هذه الدراسة لوضع محافظة درعا في اطار الاقليم الجنوبي من حيث الموارد والأنشطة وتظهر الدراسة امكانات التدخل التخطيطي في رفع المستوى التنموي ومدى القدرة على الحد من معوقات التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه تمتلك المحافظة موارد متعددة ومتنوعة إلى جانب الموارد الزراعية، إلا أن استثمار هذه الموارد لايزال قاصراً لعدة أسباب منها ضعف البنية التحتية، وعدم وضع أدوات وبرامج فاعلة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية على المستوى المحلي والإقليمي، كما بينت النتائج أن التنمية الزراعية محدودة، على الرغم من أن حلول المشاكل التي تحول دون النهوض بالتنمية الزراعية ممكنة ولا تتطلب الكثير من الجهد الحكومي أو الاستثماري.

وأوصت الدراسة بدراسة الوضع الراهن دراسة مستفيضة من قبل جهات إقليمية، ووطنية، تمكن المؤسسات الإقليمية من وضع خطط إقليمية ذات واقعية اقتصادية مبنية على أسس علمية، وتراعي القدرات الإنتاجية المحلية.

**12. دراسة (أبو حلوب، 2016) بعنوان: محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين: دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2014.**

هدفت الدراسة لمعرفة محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين خلال الفترة (1995-2014م) المتمثلة بإجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة، معدل نمو القيمة المضافة، اجمالي الصادرات الفلسطينية، اجمالي الصادرات الزراعية البحتة، نسبة العمالة الزراعية من اجمالي العمالة الفلسطينية، نسبة الأراضي المزروعة من اجمالي الأراضي، وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كأداة للوصول للنتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني من العديد من العراقيل بسبب السياسات الاسرائيلية ونقص الموارد الطبيعية وضعف الكادر البشري، وهناك تراجع في مساهمة الزراعة في نمو الاقتصاد وتوفير فرص عمل ويظهر ذلك بتراجع مؤشراته الكلية في السنوات الأخيرة، كما أن الدعم الحكومي الخاص بالقطاع الزراعي منخفض وضعيف، وبينت الدراسة وجود علاقة احصائية بين النمو في الانتاج الزراعي مع كلاً من الصادرات الاجمالي والقيمة المضافة في القطاع الزراعي واجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي.

وأوصت الدراسة بأنه على الحكومة اعادة النظر في سياساتها الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي وخصوصاً سياسات التمويل وزيادة الرقابة على التسهيلات التي تقدمها البنوك للقطاع الزراعي الفلسطيني.

**13. دراسة (مخزومي، 2016) بعنوان: آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف.**

اعتمدت الدراسة نموذج التكثيف الزراعي المستدام في منطقة وادي سوف، ويركز النموذج على ضرورة بناء نموذج مستدام من خلال إدارة مياه الري والحفاظ على البيئة والحد من هدر المياه الجوفية، ويُبقى وجود مجموعة من السياسات الداعمة اللازمة لتحقيق الأهداف الكاملة. ودعم البحث في تحليل هذه الطفرة الزراعية بناء مصفوفة تحليل السياسات الزراعية، وشملت الدراسة المحاصيل التي تمثلها أهم جوانب التكثيف المحصولي في المنطقة وهو البطاطس والتمر والتبغ.

وتظهر نتائج ومخرجات المصفوفة القدرة التنافسية والميزة النسبية للمحاصيل الثلاثة في المنطقة فضلاً عن المؤشرات المختلفة التي تحدد تأثير ودور السياسات والبرامج الحكومية على كل نظام، ولم يستفد نظام إنتاج البطاطس والتمور من الإجمالي لمستوى الحماية، وكل عوامل الإنتاج لم يكن لديه أي دعم حقيقي، ولا يوجد دعم للمنتج سواء التبغ.

**14.دراسة (عبد الرسول، 2014) بعنوان: أثر السياسات الحكومية علي إنتاج واستهلك وتصدير البطاطس.**

تم هدفت الدراسة للكشف عن أثر السياسات الحكومية علي إنتاج واستهلك وتصدير محصول البطاطس، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية وتم التحليل بواسطة نموذج تحليل توازن السوق باستخدام برنامج اكسل.

و خلصت الدراسة إلي أن هنالك ضريبة فرضت على المنتجين بينما كان هناك دعم بالنسبة للمستهلكين، وأوضحت الدراسة أن سياسات محصول البطاطس كان لها الأثر السالب علي النتاج وعلى الكميات الصادرة بينما كان اثرها موجب علي كل من المستهلكين والحكومة.

وأوصت الدراسة بتشجيع المزارعين لزيادة النتاج وذلك بخفض الضرائب، وتوفير عوامل ومدخلات النتاج والرقابة علي اسعار المدخلات والمنتجات بين مختلف السواق وتوفير معلومات حول السعار المحلية والعالمية للمنتجين.

**15.دراسة (أبو منديل، 2011) بعنوان: الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة: دراسة حالة قطاع غزة 1996-2001.**

هدفت الدراسة لدراسة الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة في مجال التنمية الزراعية، والتعرف على مصادر التمويل المتاحة للقطاع الزراعي الفلسطيني، وعلى واقع منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة من حيث مجالات عملها وتمويلها للتنمية الزراعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى عدم ملائمة أولويات هذه المنظمات مع أولويات التنمية وتشكل فاقداً ينجم عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المنسجم مع أولويات التنمية الزراعية المحلية.

وأوصت الدراسة بتطوير العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وربط برامج منظمات المجتمع المدني في فلسطين ببرامج تنموية يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية.

## 2.4.2 الدراسات الأجنبية:

**1. دراسة (Oliveira, 2021) بعنوان: استراتيجية موجهة نحو الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة**

**Sustainability-oriented strategy and Sustainable Development Goals**

هدفت هذه الدراسة لاكتشاف ما إذا كانت الشركات التي تمارس الأعمال التجارية في البرازيل تفكر في أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها. وتحديد العوامل الخارجية والداخلية التي تحفزهم على ذلك. وتم جمع البيانات من خلال استطلاع عبر الإنترنت يتمثل في 355 مؤسسة.

تظهر نتائج الدراسة أن الشركات تتناول أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها، وجميع العوامل الدافعة الداخلية والخارجية متشابهة بالنسبة للشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، باستثناء العوامل الخارجية السلبية لسلسلة القيمة، وأن الشركات متعددة الجنسيات أكثر عرضة للنظر في العوامل الخارجية السلبية، وهو اتجاه إيجابي. كما بينت النتائج أن الشركات تأخذ في الاعتبار الأهداف السبعة عشر في استراتيجياتها، على عكس الحجة النظرية القائلة بأن الشركات متعددة الجنسيات تعاني من ضغوط أكبر بسبب نطاقها الجغرافي الواسع.

**2. دراسة (Foguesatto, 2021) بعنوان: اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة في البرازيل: فهم تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.**

**Adoption of sustainable agricultural practices in Brazil: understanding the influence of socioeconomic and psychological factors.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة في ولاية ريو غراندي دو سول، أحد أكبر منتجي الحبوب البرازيليين، وباستخدام أربعة نماذج لوجستية، وتكونت عينة من 172 مزارعًا.

تظهر النتائج أن اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة يتأثر بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين مثل: الجنس، مستوى التعليم، حجم المزرعة، قيم الأصول، دخل المزرعة، كما بينت النتائج قلة الاهتمام بتحليل العوامل النفسية للمزارعين في الدراسات حول تبني ممارسات الحفظ الزراعي.

**3. دراسة (Foguesatto, 2020) بعنوان: استراتيجية تقييم الأعمال لتطوير المزارع المائية الجديدة – اقتراح نحو التنمية الزراعية المستدامة.**

**Business valuation strategy for new hydroponic farm development – a proposal towards sustainable agriculture development.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الزراعة المائية (من خلال تقنية الأفلام المغذية) مع مراعاة عدم اليقين والاستدامة وفائدة النظام في الجغرافيا الصحراوية السائدة. وتم تقييم مزرعة الزراعة المائية باستخدام صافي القيمة الحالية ونهج الخيارات الحقيقية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإنتاج المحلي للأغذية يضمن زيادة فرص العمل في القطاع وزيادة الاستهلاك المحلي. بالإضافة إلى ذلك يرتبط استهلاك الطعام الطازج ارتباطًا مباشرًا بالصحة الجيدة.

كما أن السياسات الداعمة قد تسرع من التوسع في مثل هذه المشاريع من خلال الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة الاستثمار في تدريب القوى العاملة.

**4. دراسة (Stefan, 2015) بعنوان: مكانة الزراعة في النمو الاقتصادي.**

**The Place Of A agriculture In Economic Growth.**

هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والزراعة من خلال تحليل قياسي من مستوى الاقتصاد الكلي من أجل قياس مساهمة الزراعة في معادلة النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الزراعة تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي، وإن القطاع الصناعي له فوائد وتأثير أكبر بعلاقته بالنمو الاقتصادي، لأنه يساعد على تطوير القطاع الصناعي وازدهاره.

**5. دراسة (Alami, 2015) بعنوان: محاكاة محاصيل القمح المستقبلية" الاستجابة لتغير المناخ وتقييم كفاءة الزراعة المبكرة في إسبانيا**.

**Simulating Future Wheat Yields 'Response to Climate Change and Evaluating the Efficiency of Early Sowing in Spain**

هدفت هذه الدراسة لتقييم الآثار المستقبلية لتغير المناخ على محصول القمح في إسبانيا بحلول عام 2050م ولتقييم كفاءة الزراعة المبكرة كاستراتيجية للتكيف.

وتوصلت الدراسة إلى أن القمح سيتأثر بتغير المناخ في إسبانيا وأن تواريخ الزراعة المبكرة تؤدي عموما إلى زيادة في الغلة اعتماداً على الموقع كما بينت الدراسة الحاجة لاستكشاف المزيد من إجراءات التكيف لأن تغيير مواعيد الزراعة لن يكون خياراً صالحاً للنصف الثاني من القرن.

## 3.4.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تم في هذا الفصل استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتنوعت الدراسات السابقة بين دراسات عربية وأجنبية، وكان أحدث هذه الدراسات عام (2020م)، وكان أقدمها عام (2011م)، وقد وجد الباحث بأن هذه الدراسات قد تعددت واختلفت باختلاف الأهداف والقطاعات والبيئات والمتغيرات التي تناولتها والمنهجيات التي اتبعتها، وقد غلب على تلك الدراسات استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

### 1.3.4.2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

**أ. من حيث موضوع الدراسة وأغراضها وأهدافها:**

تناولت الدراسات السابقة مجموعة من الأغراض والأهداف فبعضها تناول السياسات الحكومية وبعضها تناول القطاع الزراعي وبعضها تناول التنمية الزراعية، وهو ما يتشابه مع الدراسة من حيث المضمون.

**ب.من حيث المنهج والأداة المستخدمة:**

اتفقت غالبية الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة، كما اتفقت معظم الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة والمقابلات كأداة رئيسية للدراسة.

**ج.من حيث مجتمع الدراسة وعينتها:**

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اختيار مجتمع وعينة الدراسة حيث أن الدراسات السابقة طبقت على مؤسسات حكومية وخاصة، بينما طبقت الدراسة الحالية على سلطة المياه ومنظمات المجتمع المدني الزراعية ووزارة الزراعة ومهندسين زراعيين.

### 2.3.4.2 أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- عرض الإطار النظري للدراسة.
- بناء أداة الدراسة.

- تحديد منهج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.
- عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها، وتقديم التوصيات والمقترحات.

### 3.3.4.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تعتبر هذه الدراسة المحاولة الأولى لتفسير وتحليل وقياس السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
- يأمل الباحث في أن تسهم هذه الدراسة بإضافة جديدة لمجال البحث العلمي وخاصة في موضوع أثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

## 4.4.2 الفجوة البحثية

**جدول 1.2: الفجوة البحثية**

| أهم نتائج الدراسات السابقة | الفجوة البحثية | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| - ركزت الدراسات السابقة على المتغير المستقل: وعلاقته بمتغيرات أخرى.<br>- ركزت الدراسات السابقة على المتغير التابع: وذلك بقياسه منفرد، أو بعلاقته كتابع أو مستقل مع متغيرات مختلفة.<br>- كان مجال تطبيق الدراسات السابقة (المؤسسات الخاصة والقطاع العام وغيرها). | - ندرة الدراسات بشكل عام على حد علم الباحث التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية.<br>- تختلف مع معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث الهدف ومجال التطبيق حيث لا يوجد دراسة فلسطينية ركزت على أثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.<br>- عدم وجود دراسات سابقة تناولت محاور الدراسة الحالية والمتمثلة في السياسات الزراعية والمائية والعدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي.<br>- تناول الدراسة الحالية المنهج الكيفي وهو ما لم تتناوله معظم الدراسات السابقة. | اهتمت الدراسة الحالية بأثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وذلك من خلال:<br>- دراسة واقع السياسات الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.<br>- دراسة واقع التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.<br>- تحليل العلاقة بين السياسات الحكومية والتنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.<br>- تقييم أثر السياسات الحكومية على التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية. |

**المصدر**: إعداد الباحث

## الفصل الثالث

---

## الدراسة الكيفية

### 1.3 مقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورًا رئيسيًا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وبناءً على ذلك تناول هذا الفصل وصفًا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها.

### 2.3 منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم الدراسة باستخدام المنهج الكيفي في جمع البيانات حيث تم استخدام المنهج الكيفي من خلال أداة المقابلة لجمع البيانات الكيفية، وسيتم في هذا الفصل وصف إجراءات الدراسة التي تسعى إلى فحص السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

## 3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فانَّ المجتمع المستهدف يتمثل في العاملين في منظمات المجتمع المدني الزراعية، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه، وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على علمهم بالسياسات الزراعية والمائية الحكومية. وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة اختيارية بلغت (10) أفراد، نظراً لأن الأسئلة كيفية وتحتاج الى وقت وجهد كبير فاقتصرت عينة الدراسة على (10) أفراد، وقد حاول الباحث إجراء مقابلات هيكلية مع أشخاص آخرين لكن وقتهم كان غير متاح، ووجد صعوبة في التواصل معهم، وقد تم تغطية هذا العجز من خلال المجموعة البؤرية التي استخدمت لتوضيح بعض التناقضات وتفسير بعض الاجابات في اجابات المبحوثين.

## 4.3 أداة الدراسة

اعتمد الباحث على اجراء المقابلات الشخصية فكانت المقابلات مهيكلة، والأسئلة فيها مفتوحة للاستفادة بأكبر قدر من اجابات المبحوثين، وقد أجريت المقابلات من خلال طرح الأسئلة مباشرة على كل مبحوث على حده، وتكونت أسئلة المقابلة من أربعة أقسام وهما على النحو التالي:

- المحور الأول: السياسات الزراعية الحكومية، ويتكون من 10 أسئلة.
- المحور الثاني: السياسات المائية الحكومية ، ويتكون من 12 سؤال.
- المحور الثالث: العدالة الاجتماعية، ويتكون من 10 أسئلة.
- المحور الرابع: التمكين الاقتصادي، ويتكون من 16 سؤال.

## 5.3 اجراءات أداة الدراسة:

**أولاً: التخطيط للمقابلة:**

1. تمثل الهدف الأساس للباحث من اجراء المقابلات في جمع البيانات والمعلومات للإجابة على أسئلة الدراسة.
2. اختار الباحث مجموعة من الخبراء والعاملين في منظمات المجتمع المدني الزراعية، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه، والمهندسين الزراعيين.

3. قام الباحث بصياغة وكتابة أسئلة المقابلة بناءً على الاطار النظري والدراسات السابقة والمقالات التي تناولتها الدراسة، واعتمد على المقابلة في الجزء العملي من الدراسة، وذلك للمساهمة في ايجاد اجابة لتساؤلات الدراسة.
4. تم تحديد موعد المقابلات مع المبحوثين.
5. تم اجراء المقابلات مع المبحوثين.

**ثانياً: معالجة المقابلة وتفريغها:**

تم تفريغ اجابات المبحوثين التي تم سماعها ووضعت الاجابات على شكل بيانات مرتبة ومحدودة الاجابة لكل شخص على حده حول كل اجابة من الاجابات، وتم استخدام تحليل المحتوى النوعي، لتكون نتائج المقابلة تبريراً لمواقفهم تجاه السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وذلك تبعاً لخبراتهم في هذا المجال وآرائهم الشخصية حول مشكلة الدراسة.

## الفصل الرابع

---

### نتائج الدراسة

يعرض هذا الفصل نتائج تحليل الدراسة التي تضمنت النتائج المتعلقة بالمقابلات، والتي تجيب على أسئلة الدراسة.

## 1.4 نتائج تحليل أداة الدراسة (المقابلات الهيكلية):

### 1.1.4 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الأول: ما واقع السياسات الزراعية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتحليل نتائج المقابلات والاجابة الأسئلة الفرعية للسؤال الأول كما يلي:

**السؤال الأول: الى أي مدى تساعد السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| تسهم بدور جوهري في تحقيق تنمية زراعية مستدامة<br>**بدرجة كبيرة** | أساس في أي تطوير للزراعة المستدامة.<br>**بدرجة كبيرة** | تسهم في استغلال الموارد الزراعية بما يضمن الاستدامة.<br>**بدرجة كبيرة** | تسهم الى حد ما في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة<br>**إلى حد ما** | **إلى حد ما** |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| لو تم تطبيق السياسات الزراعية بحذافيرها؛ لكانت النتائج قابلة للقياس.<br>**بدرجة متوسطة** | السياسات الزراعية هي من أهم الضوابط للتنمية الزراعية المستدامة<br>**بدرجة كبيرة** | تساعد السياسات الزراعية في الوصول الى أهم القضايا والمشاكل مما يدعم الوصول لتنمية زراعية مستدامة.<br>**بدرجة كبيرة** | **بدرجة كبيرة** | تسهم في تحقيق التنمية الزراعية بناءً على أهداف واضحة.<br>**بدرجة كبيرة** |

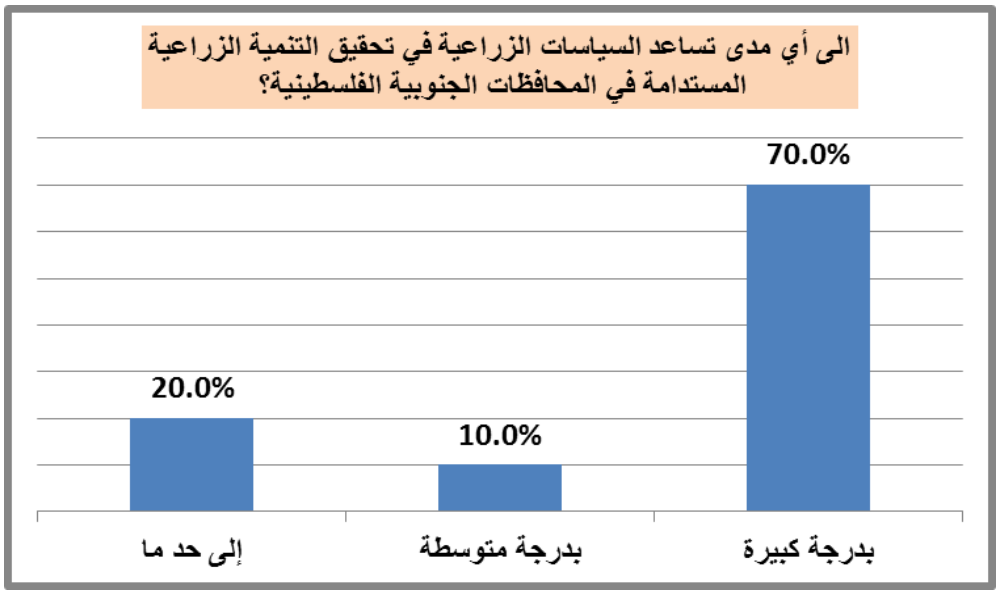


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت نتائج المقابلات الهيكلية أن هناك اتفاق بين عينة الدراسة على الدور الواضح للسياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث يرى 70% من المستجوبة آرائهم بأن السياسات الزراعية تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، لأنهم يعتبرون أن السياسات الزراعية هي حجر الأساس في تحقيق تنمية زراعية مستدامة. في المقابل يرى 20% أن السياسات الزراعية المستدامة تساهم إلى حد ما في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

**السؤال الثاني: الى أي مدى تحظى السياسات الزراعية بالشرعية والتوافق؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| ليس هناك سياسات لوطن واحد، مما يضعف القطاع الزراعي.<br>**بدرجة قليلة** | **الى حد ما** | هناك تعارض وتضارب بين التشريعات الناظمة للعمل الزراعي.<br>**الى حد ما** | تحظى السياسات الزراعية بالشرعية والتوافق<br>**بدرجة كبيرة جداً** | **الى حد ما** |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| يتم التنسيق للسياسات التي وضعت كإطار عام.<br>**إلى حد ما** | **بدرجة قليلة** | **إلى حد ما** | **الى حد ما** | **بدرجة قليلة** |

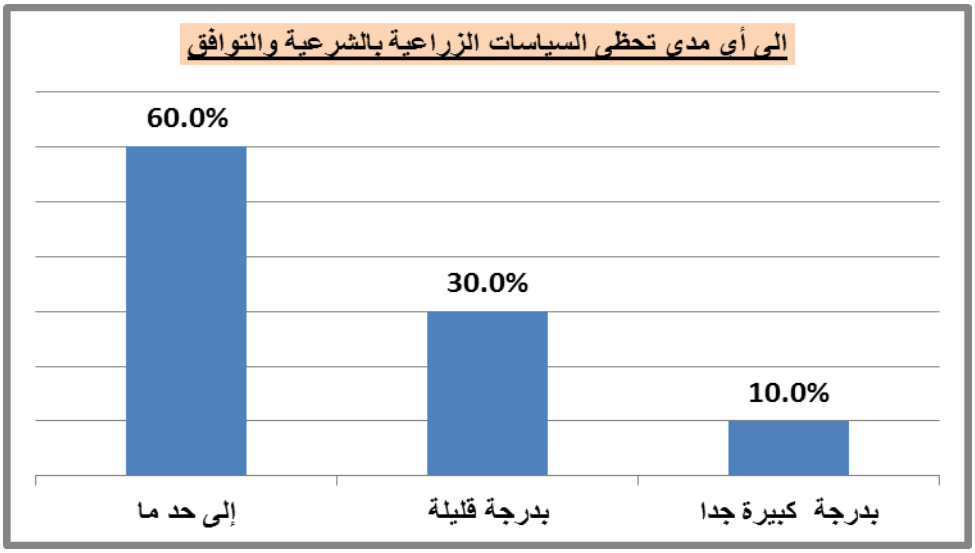


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت نتائج المقابلات أن السياسات الزراعية تحظى بدرجة قليلة من الشرعية والتوافق، حيث أفاد 10% فقط من المستجوبة ارائهم بأنها تحظى بالشرعية والتوافق بدرجة كبيرة, و30% بدرجة قليلة, و60% إلى حد ما. يعود ذلك إلى الانقسام السياسي وتعطل المجلس التشريعي الذي كان بدوره يعتمد الخطط الوطنية, ويقر التشريعات, ويصادق على الموازنة ويتابع عمل الوزارات المعنية.

**السؤال الثالث: الى أي مدى تلبي السياسات الزراعية مصالح المزارعين والفاعلين المعنيين؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| أغلب المزارعين ناقمين على الأداء الحكومي الرسمي ويتوقعون دعم أكبر.<br>**تلبي بدرجة قليلة** | السياسات الزراعية جيدة وتوازن بين المزارعين وبين المواطنين.<br>**تلبي بدرجة كبيرة** | لم تلبي السياسات الزراعية مصالح المزارعين لعدم إقرار نظام الرقابة الزراعية الذي يشكل أهمية كبرى في حماية المزارعين.<br>**تلبي بدرجة قليلة** | بسبب الظروف الاستثنائية للشعب الفلسطيني فإن السياسات الزراعية لا تلبي مصالح المزارعين بالوجه المطلوب.<br>**تلبي بدرجة قليلة** | **تلبي بدرجة متوسطة** |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| إن تطبيق السياسات في معظم مفرداتها وشروطها غير معمول به، خاصة ما يتعلق بالتركيب المحصولي، وإدارة المزرعة.<br>**تلبي بدرجة قليلة** | السياسات الزراعية المفروض أن تلبي مصالح جميع الأطراف وخصوصاً المزارعين لكن بشكل متوازن وليس على حساب أطراف أخرى.<br>**تلبي بدرجة قليلة** | إن السياسات الزراعية المتوافقة مع طبيعة المنطقة يدعم الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية وبالتالي دعم استمرار تطوير قدرات المزارعين ودعم القدرة التنافسية لديهم.<br>**تلبي بدرجة قليلة** | **تلبي بدرجة كبيرة** | السياسات الزراعية تسعى الى تعظيم الفائدة من الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية.<br>**تلبي بدرجة متوسطة** |

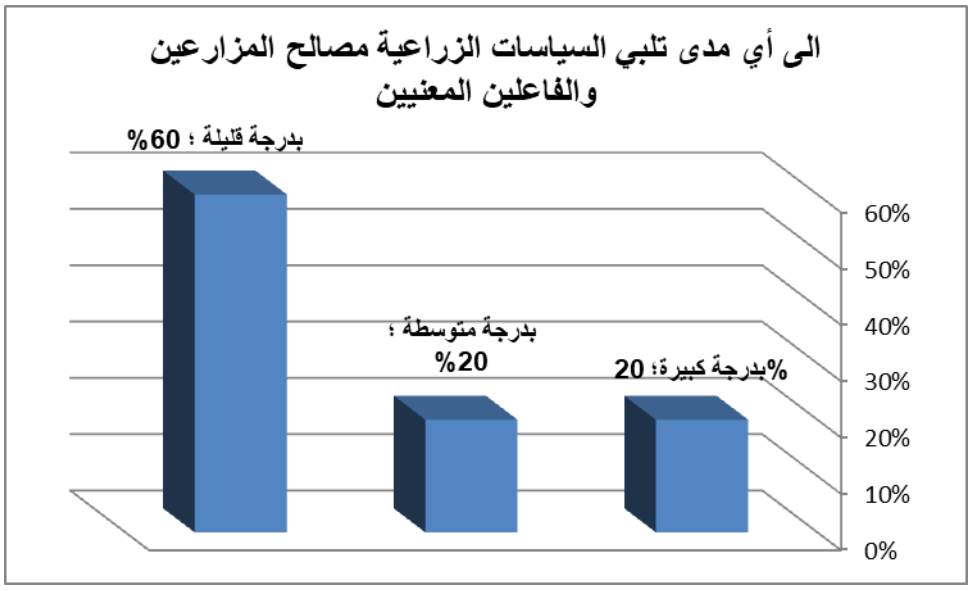


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت نتائج المقابلات أن 60% من المستجوبة آرائهم يرون بأن السياسات الزراعية تلبي بدرجة قليلة مصالح المزارعين والفاعلين المعنيين، بينما يرى 20% فقط أن السياسات الزراعية تلبي بدرجة متوسطة مصالح المزارعين والفاعلين المعنيين في حين يرى 20% فقط أن السياسات الزراعية تلبي بدرجة كبيرة مصالح المزارعين والفاعلين المعنيين. ويعود ذلك لغياب التوافق والشرعية ولعدم مشاركة الفاعليين في إعداد وتنفيذ السياسات بالإضافة الى ضعف التمويل اللازم لتمويل هذه السياسات حيث يعتمد تمويل الخطط والبرامج والمشاريع على المانحين بدرجة كبيرة.

**السؤال الرابع: ما مدى تطبيق السياسة الزراعية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| تطبق الى حد ما | تطبق بدرجة كبيرة | تطبق بدرجة قليلة | تطبق بدرجة متوسطة | تطبق الى حد ما |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| تطبق بدرجة قليلة | تطبق بدرجة متوسطة | تطبق بدرجة كبيرة | تطبق بدرجة كبيرة | تطبق بدرجة قليلة |

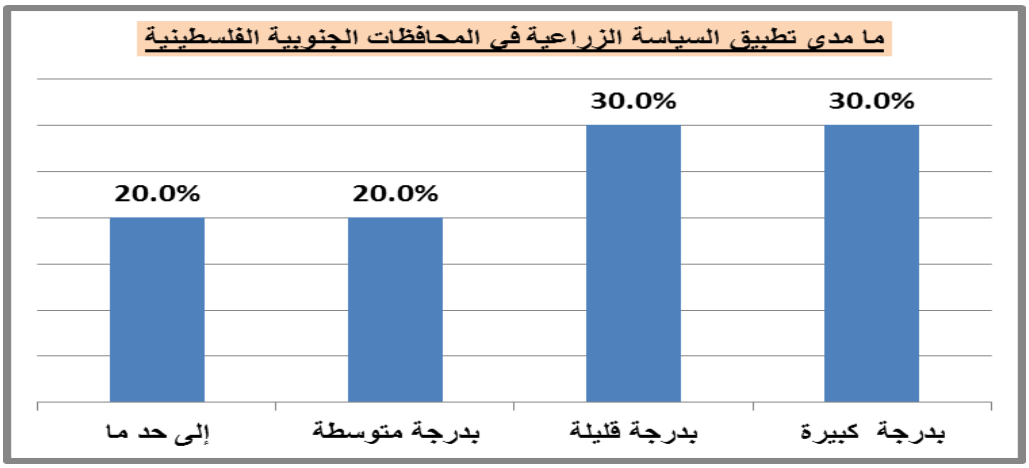


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن 30% فقط من المستطلعة آرائهم يرون أن السياسات الزراعية تطبق بدرجة كبيرة في المقابل يرى 30%, 20%, 20%, أن هذه السياسات تطبق بدرجة قليلة ومتوسطة والى حد ما على الترتيب. ويعزو الباحث ذلك إلى المعوقات التي يضعها الاحتلال, خاصة الوصول إلى المناطق الحدودية والوصول الى الموارد المائية, بالإضافة إلى سيطرته على المعابر التي يتحكم من خلالها في الصادرات والواردات. أضف الى ذلك ضعف التمويل الذي يعرقل تنفيذ كثير من السياسات. كما يعزو الباحث ذلك إلى الإقتصار فقط على التوجيه والإرشاد. كما ولا يتم فرض السياسات على المزارعين، أو الجهات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي.

**السؤال الخامس: ما أثر تطبيق السياسية الزراعية على التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| أثر محدود | أثر كبير | أثر كبير | أثر كبير | أثر كبير |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| أثر محدود | أثر محدود | أثر كبير | أثر كبير | أثر كبير |

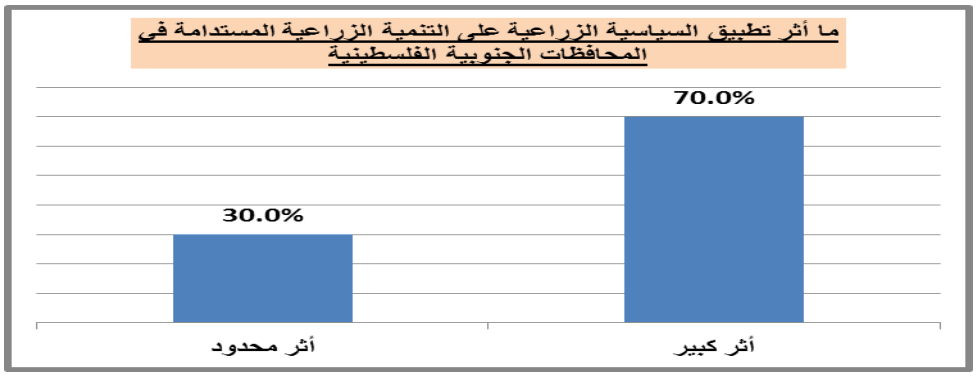


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

يرى 70% من المستطلع آرائهم أن فعلاً هناك سياسات زراعية بالرغم من أنها لا تحظى بالتوافق والشرعية بدرجة كبيرة, إلا أنه لو توفر لها فرص كاملة من حيث التمويل لكان لها دور كبير في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة, كذلك الحفاظ على الموارد المائية وحماية الأراضي الزراعية وزيادة إنتاجيتها وحماية الإنتاج المحلي لبعض المحاصيل وتحسين دخل المزارع وتعزيز الوعي والثقافة الزراعية. هذا يعني أن تطبيق السياسات الزراعية مؤثر إيجابي بشكل عام على التنمية الزراعية من خلال الحفاظ على القطاع الزراعي وتطويره من ناحية وتطوير الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي من ناحية أخرى، بينما 30% يرون بأن الأثر محدود، ولم يلمس المزارع ولا القطاع الزراعي آثاره في كل قطاعات الإنتاج الزراعي التقليدية، وإن كان واضحاً أكثر في مجالات الإنتاج الحيواني.

**السؤال السادس: ما هو واقع استخدام المبيدات الزراعية وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| **الواقع:**<br>• استخدام جائر للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• تدهور المصادر الطبيعية | **الواقع:**<br>• استخدام عادل للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• الحفاظ على المزروعات ووقاية النبات | **الواقع:**<br>• استخدام عادل للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• ضمان أمان المزارع والمواطن. | **الواقع:**<br>• استخدام عادل للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• يؤثر على التنمية الزراعية المستدامة | **الواقع:**<br>• استخدام جائر للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• أثر سلبي على التنمية الزراعية المستدامة |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| **الواقع:**<br>• استخدام جائر للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• تدهور المصادر الطبيعية. | **الواقع:**<br>• استخدام جائر للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• تدهور المصادر الطبيعية | **الواقع:**<br>• استخدام جائر للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• أثر على عامل الجودة في سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية وعدم تحقيق استدامة وتنمية تساعد في زيادة دخل المزارع. | **الواقع:**<br>• استخدام المبيدات يحتاج الى ضبط ومراقبة أكبر.<br>**الأثر:**<br>• ضمان أمان المزارع والمواطن | **الواقع:**<br>• استخدام جائر للمبيدات<br>**الأثر:**<br>• تدهور المصادر الطبيعية. |

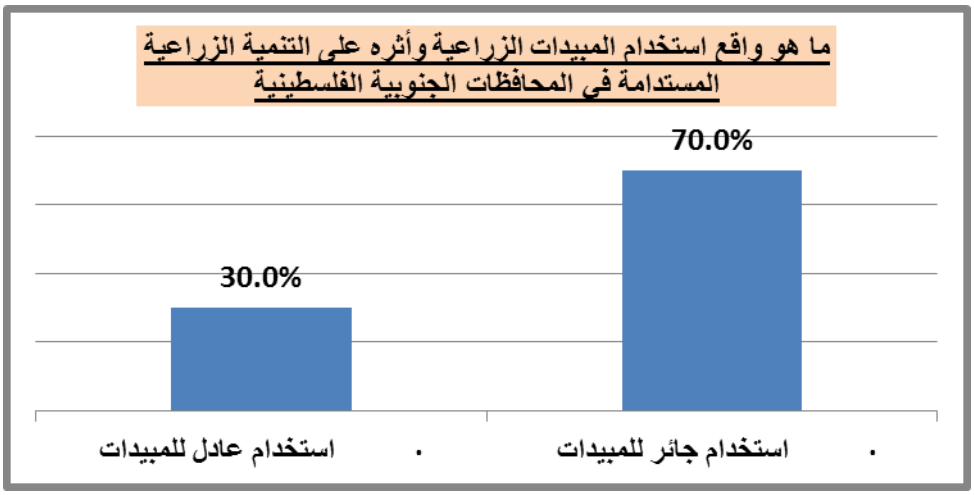


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن (70%) من الأفراد المستطلع ارائهم يرون أن هناك استخدام جائر للمبيدات، مما يؤثر على جودة التربة وتلوث الهواء والماء والبيئة وبالتالي هذا الاستخدام الجائر لا يساعد في تحقيق الاستدامة البيئية, بالرغم أن المزارعين أحياناً يعتقدون أن استخدام المبيدات يحقق دخل اضافي, وهذا اعتقاد خاطئ يجب العمل على تصحيحه.

**السؤال السابع: الى أي مدى تساهم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| بدرجة متوسطة | بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة | الى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| الى حد ما | بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة |

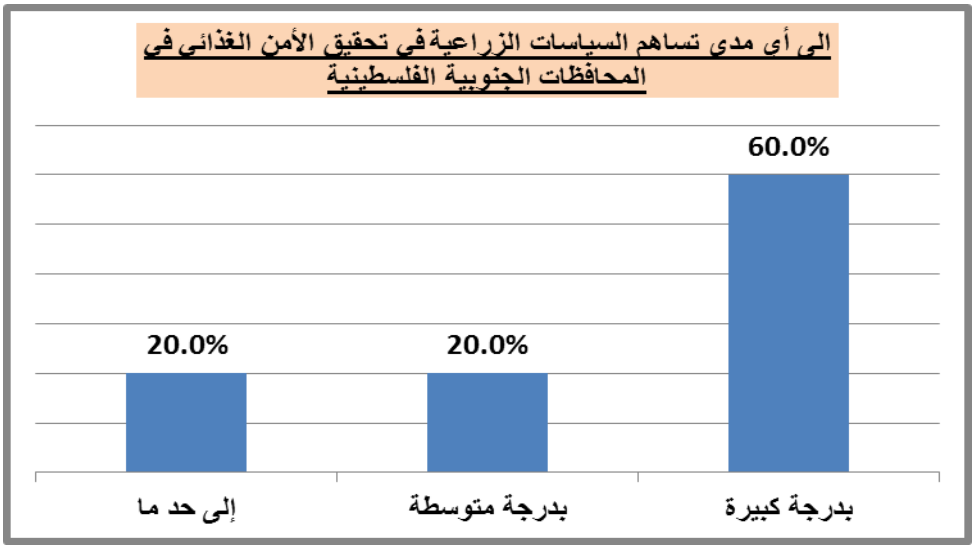


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن (60%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن السياسات الزراعية تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية. وهذا يتناقض مع واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة, حيث يعاني 60% من سكان القطاع من انعدام الأمن الغذائي. هذا التناقض يعود إلى أن المستطلع آرائهم يرون أنه لو تم تنفيذ السيات الزراعية فانها سوف تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. ولكن في الحقيقية أن السياسات الزراعية لم تنفذ بالكامل كما ذكر سابقاً نتيجة المعوقات أنفه الذكر.

**السؤال الثامن: ما هو دور السياسات الزراعية في الحد من تأثير التغير المناخي على الزراعة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | دور ضعيف | لها دور أساسي | ليس لها دور فعلي | ليس لها دور فعلي |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| ليس لها دور فعلي | لها دور أساسي | لها دور أساسي | لها دور أساسي | ليس لها دور فعلي |

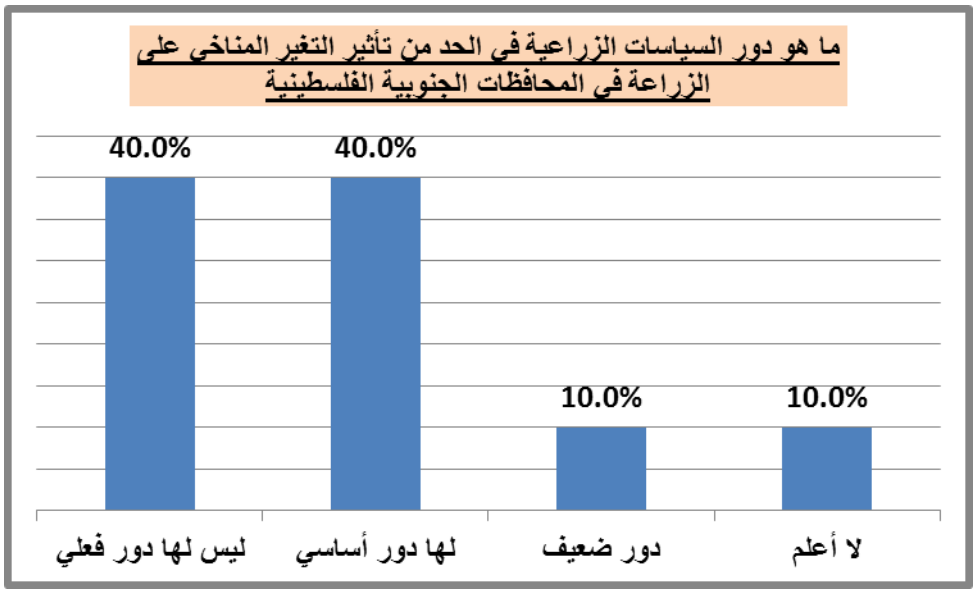


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

يرى (40%) من المستطلعة آرائهم بأن السياسات الزراعية لها دور أساسي في الحد من تأثير التغير المناخي, حيث يعي هذا الفريق أهمية القطاع الزراعي في مواجهة التغيرات المناخية من خلال ادخال أصناف جديدة تقاوم الجفاف, من خلال ترشيد استخدام المياه ومن خلال إعداد مزيد من الدراسات تتعلق بدراسة أثر التغير المناخي على القطاعات الزراعية المختلفة, بينما يرى 40% عكس ذلك تماماً, بأن هذه السيات الزراعية بواقعها الحالي غير قادرة على مواجهة تلك التغيرات

المناخية نتيجة عدم السيطرة على الموارد المائية وعدم القدرة على إدخال أصناف تتحمل الملوحة والجفاف.

**السؤال التاسع: ما مدى ملائمة السياسات الزراعية لاستخدامات الأراضي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| الى حد ما | جيدة | غير ملائمة | غير ملائمة | الى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| غير ملائمة | جيدة | جيدة | جيدة | الى حد ما |

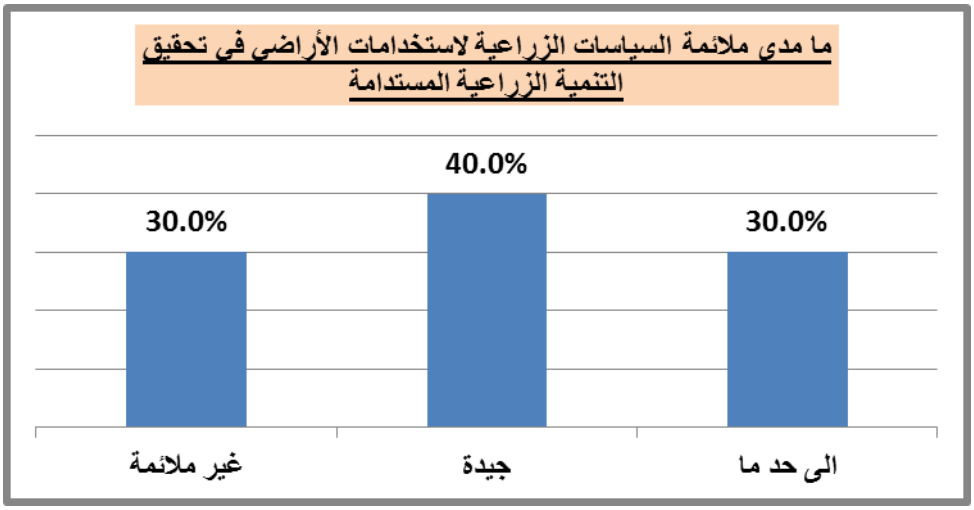


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

بالرغم من أن السياسات الزراعة تعمل على الحفاظ على الاراضي الزراعية إلا أن وزارة الزارعة غير قادرة على تنفيذ هذا التوجه بسبب الزحف العمراني والحاجة الماسة للبلديات لزيادة الاراضي العمرانية على حساب الاراضي الزراعية, كما أن دور وزارة الزراعة في لجنة التخطيط المركزي التابعة لوزارة الحكم المحلي محدود, وهذا نتج عنه عدم المحافظة على الحيازات الزراعية وتآكل مساحات هامة منها لصالح الزحف العمراني.

**السؤال العاشر: ما هو دور الاحتلال في عرقلة تطبيق السياسات الزراعية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| كبير | كبير | كبير جداً | كبير | كبير |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| كبير جداً | كبير | كبير | كبير | كبير |

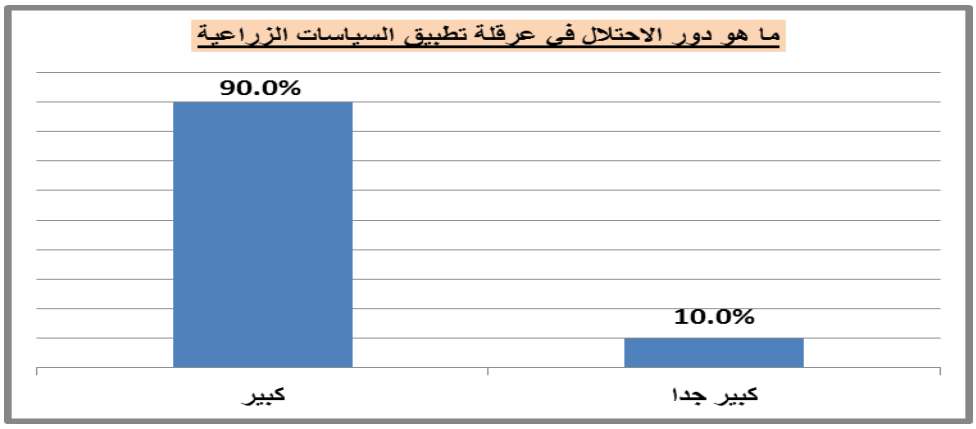


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن هناك إجماع على الدور الكبير للاحتلال في عرقلة تطبيق السياسات الزراعية، حيث يعتبر الاحتلال المساهم الأول في تعطيل كافة السياسات الزراعية والمانع لتفعيلها ولتطويرها، وتتمثل الاجراءات التي تعرقل تطبيق السياسات الزراعية في:

- التحكم في المعابر ومساحات الصيد.
- التحكم في جميع المدخلات للاستدامة الزراعية.
- مصادرة آلاف الدونمات لصالح المستوطنات.
- القيود المفروضة على حركة الاستيراد والتصدير.
- الاستيلاء على الأراضي
- تجريف الأراضي الزراعي.
- الإغلاقات المتكررة.

## 2.1.4 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الثاني: ما واقع السياسات المائية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتحليل نتائج المقابلات والاجابة الأسئلة الفرعية للسؤال الثاني كما يلي:

**السؤال الأول: ما هو الواقع المائي للمحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| سيء | سيء | سيء | سيء | عجز كمي وملوحة |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| عجز كمي وملوحة | سيئ جدا | سيئ جدا | سيء | سيئ جدا |

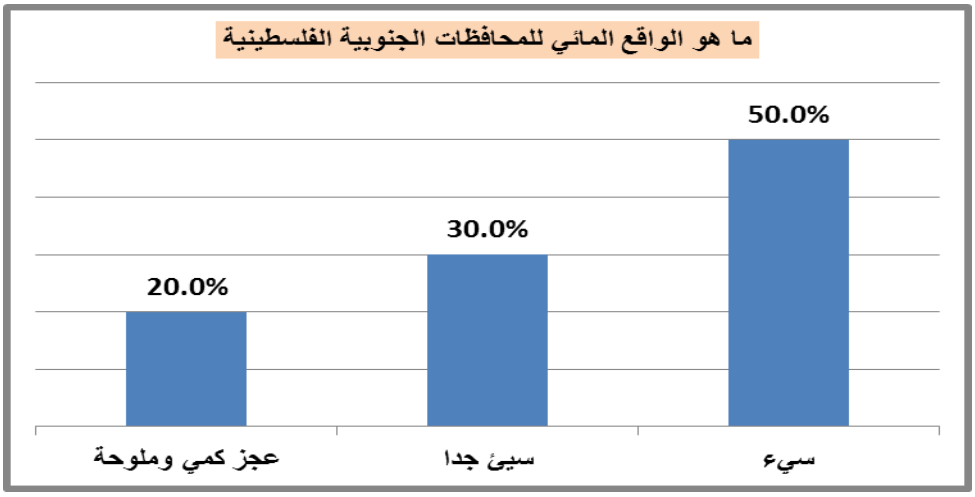


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 80% من المستجيبين يرون أن الوضع المائي بين سيء وسيء جداً, بالإضافة إلى 20% يرون أن هناك عجز كمي وملوحة في المياه.

يعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها الاستخدام الجائر للخزان الجوفي, حيث يوجد الأف الآبار العشوائية دون مراقبة, ويقدر العجز السنوي المائي بأكثر من 100 مليون متر مكعب سنوياً, وهذا أثر على جودة المياه, حيث يعتبر 95% من المياه في قطاع غزة غير صالحة للشرب, وهذا أدى إلى دخول مياه البحر للخزان الساحلي في مناطق غزة ودير البلح وبعض مناطق غرب خانيونس ورفح, وبالتالي أدى ذلك إلى أن جزء كبير من الأشجار لا تصلح زراعتها مثل الحمضيات والجوافة وهذا أثر على إنتاجية جزء كبير من المحاصيل الزراعية.

**السؤال الثاني: هل السياسات المائية تساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا | نعم | نعم | نعم | لا |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| نعم | نوعا ما | نعم | نوعا ما | نوعا ما |

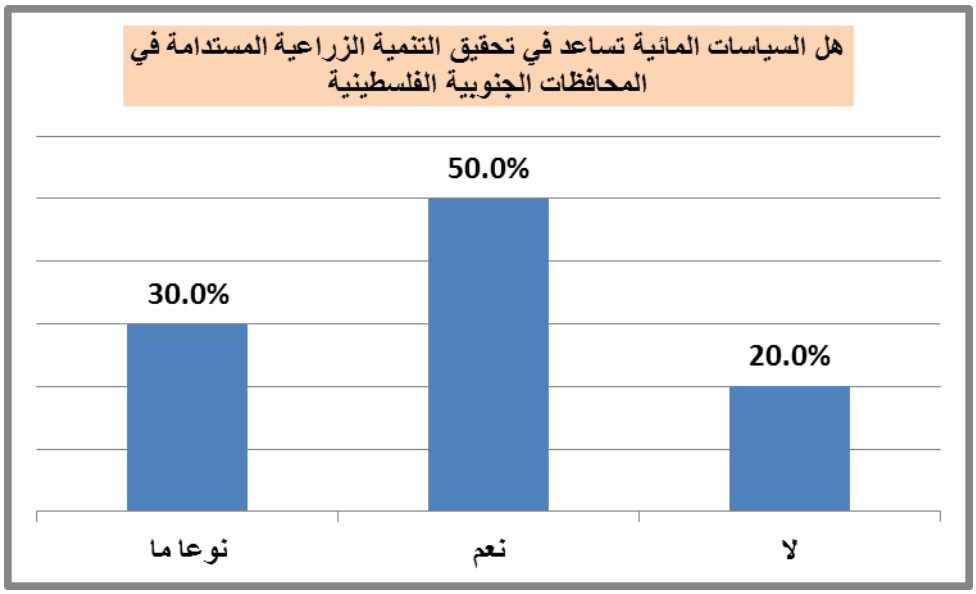


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

يرى 50% من عينة الدراسة أن السياسات المائية تساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، على الرغم من عدم وجود سياسات مائية مطبقة على أرض الواقع, فلو تم تطبيق هذه السياسات المائية سوف نصل الى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وخاصة اعادة استخدام المياه المعالجة, حيث هناك توجه كبير لدى سلطة المياه في رام الله وقطاع غزة وبالتعاون مع وزارة الزراعة لإستخدام 15 مليون متر مكعب من المياه المعالجة في شمال غزة لري مناطق زراعية شرق جباليا, وشرق غزة وشرق بيت حانون, وبالتالي لو طبقت هذه السياسات المائية ستساعد على حماية الخزان الجوفي, في المقابل هناك خطط مستقبلية لاستخدام أكثر من 15 مليون متر مكعب في شرق خانيونس كمياه استرجاعية للاستخدام الزراعية وهذا من شأنه أن يساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ على الخزان الجوفي, بالإضافة الى وجود توجهات الى استخدامات المياه شرق البريج لري بعض المحاصيل العلفية وري الأشجار التي تتحمل ملوحة عالية.

**السؤال الثالث: ما هو واقع تطبيق السياسات المائية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | تطبق | تطبق | تطبق بدرجة قليلة | لا تطبق |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| لا أعلم | تطبق بدرجة قليلة | تطبق | لا أعلم | تطبق |

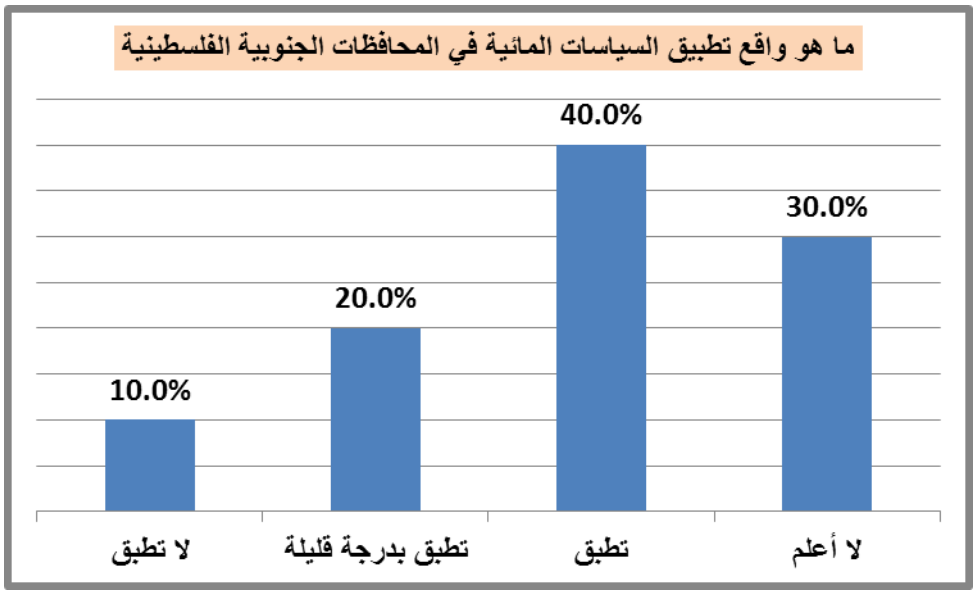


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

يرى 30% من المستجيبين أن السياسات المائية أما لا تطبق أو تطبق بدرجة قليلة ويعزو الباحث ذلك إلى وجود سلطتين مياه إحداها في قطاع غزة والأخرى في رام الله, فسلطة المياه في رام الله فعلاً تطبق بعض السياسات المائية فيما يتعلق بإيجاد مصادر مياه بديلة كما في خطة المياه الفلسطينية 2020-2030 بينما سلطة المياه في قطاع غزة كانت عاجزة عن تطبيق السياسات المائية التي تتعلق بالحفاظ على الخزان الجوفي ومنع حفر الابار, والتحكم في كمية المياه التي تضخها الابار, ويعود ذلك إلى عدم قدرتها على تنفيذ تلك السياسات بسبب الواقع المتردي للمزارعين وعدم قدرتها على فرض غرامات وأعباء مالية أخرى على المزارعين التي يعيشون أوضاع سيئة.

**السؤال الرابع: ما أثر استخدام السياسات المائية على جودة الواقع المائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| أثر قليل | أثر كبير | أثر كبير | أثر كبير | أثر متوسط |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| لا أعلم | أثر قليل | أثر كبير | لا أعلم | أثر كبير |

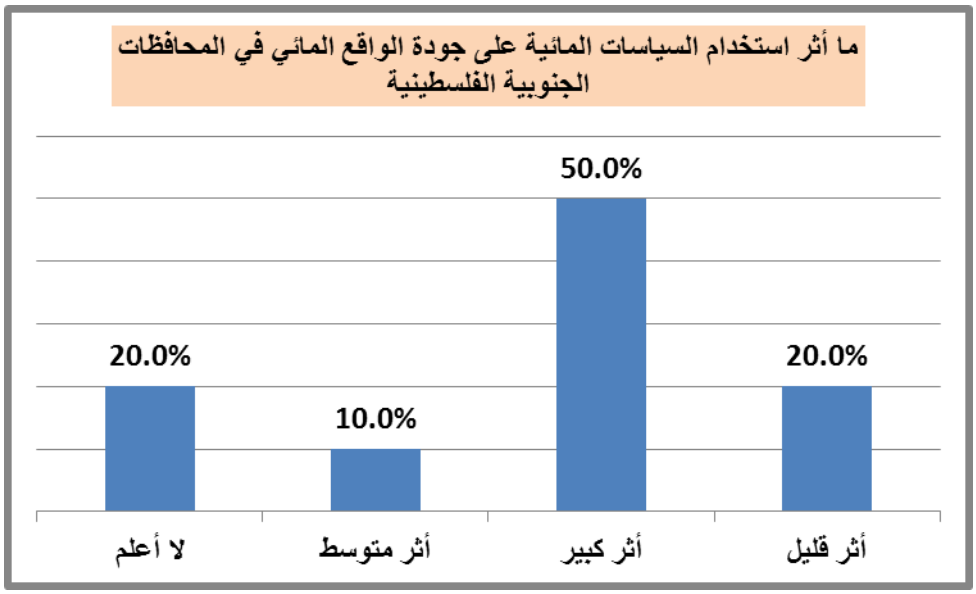


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

من النتائج تبين أن 50% من عينة الدراسة يرون أن استخدام السياسات المائية له أثر كبير على جودة الواقع المائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، فهي تعمل على:

- تحسين نسبة المياه الصالحة للشرب في الشبكات العامة للمياه.
- ضمان الوصول العادل للمياه لجميع المواطنين.
- الحد من الهدر واستغلال جميع مصادر المياه بالشكل الأنسب والأفضل.
- الحفاظ على جودة الواقع المائي في حالة تنفيذها بالشكل الكامل.
- التوجه نحو مشاريع مهمة من شأنها تحسين الجودة من خلال مشاريع التحلية ومشاريع معالجة المياه العادمة.
- الحفاظ على المياه من التلوث لتكون صالحة للاستخدام الآدمي.

من ناحية أخرى تبين أن 20% يرون بأن الأثر قليل، ويرجعون السبب إلى تدهور جودة المياه وعدم وجود سياسات تنظم استخدام الخزان الجوفي وأنواع المزروعات والأشجار في مناطق مائية حرجة مثل منطقة الشوكة والفخاري.

**السؤال الخامس: ما أثر السياسات المائية في الحد من حفر الآبار وعلاقتها بالتنمية الزراعية المستدامة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | أثر كبير | أثر كبير | أثر ضعيف | أثر كبير |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| لا أعلم | أثر متوسط | أثر متوسط | لا أعلم | أثر كبير |

سابقاً لم يكن هناك أي تنفيذ للسياسات المائية فيما يتعلق بالحد من حفر الآبار إلا انه فقط في العام الأخير بدأت سلطة المياه في قطاع غزة بتنفيذ القوانين المتعلقة بمنع حفر الآبار واغلاق أي أبار مخالفة, وهذا له أثر ولكنه قليل.

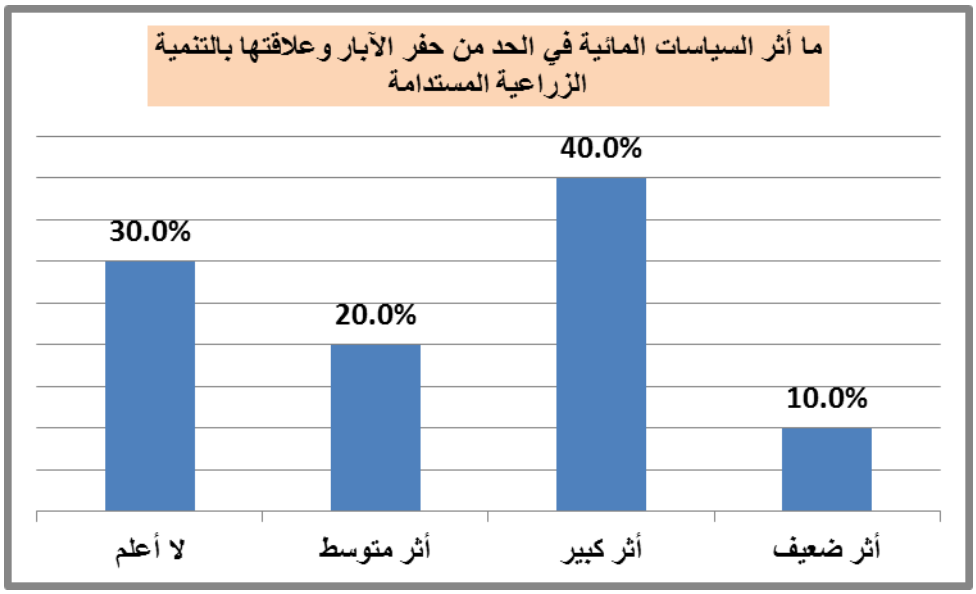


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

**السؤال السادس: ما مدى تطبيق الحصاد المائي في المحافظات الجنوبية للوصول الى التنمية الزراعية المستدامة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| يطبق الى حد ما | تطبيق ضعيف جداً | يطبق الى حد ما | تطبيق ضعيف جداً | يطبق الى حد ما |
| نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
| لا أعلم | يطبق الى حد ما | تطبيق ضعيف جداً | لا أعلم | تطبيق ضعيف |

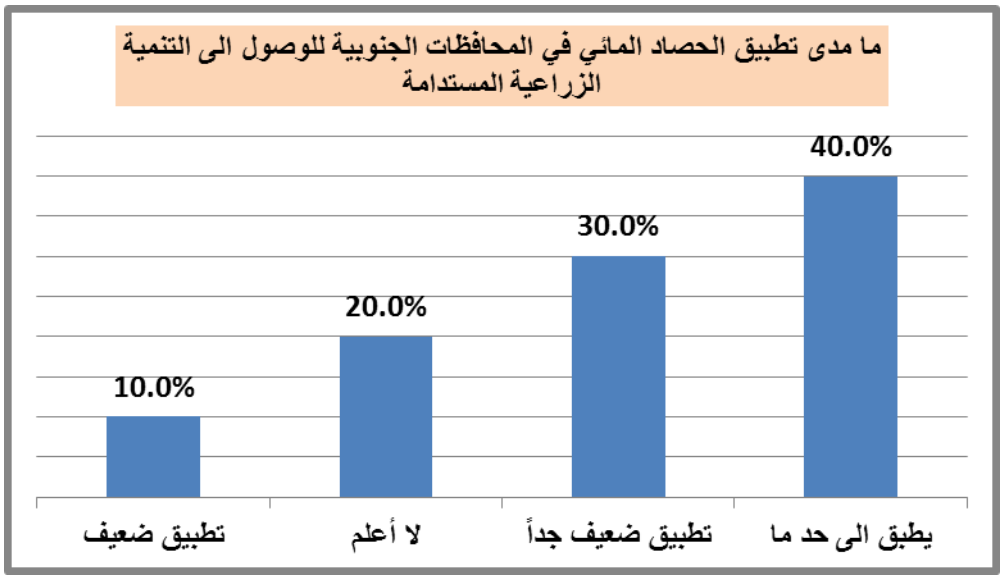


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 40% من المستجيبين يرون أن درجة تطبيق الحصاد المائي كانت ما بين ضعيفة وضعيفة جداً, فالحصاد المائي على المستوى الكبير (Large Scale) لا يتوفر إلا في بعض المشاريع الضعيفة مثل بركة الشيخ رضوان, وبركة خانيونس, كذلك عدم وجود مساحات واسعة, وإنما الحصاد المائي الشائع حالياً هو القائم على المقياس الصغير (Small Scale) لبعض الدفيئات, حيث بدأ تطبيقه في الآونة الاخيرة على الدفيئات الزراعية, حيث أن كثير من المشاريع الزراعية مثل مشاريع الفاو الأخيرة التي تستهدف أكثر من 1000 دفيئة زراعية في قطاع غزة كانت تشترط لتقديم التمويل أن تكون هذه الدفيئة ملحقة بشبكة حصاد مائي.

**السؤال السابع: هل تساعد السياسات المائية على تحقيق الوصول العادل للموارد؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| نعم | نعم | نعم | لا | نعم |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| لا أعلم | نعم | نعم | لا أعلم | نعم |

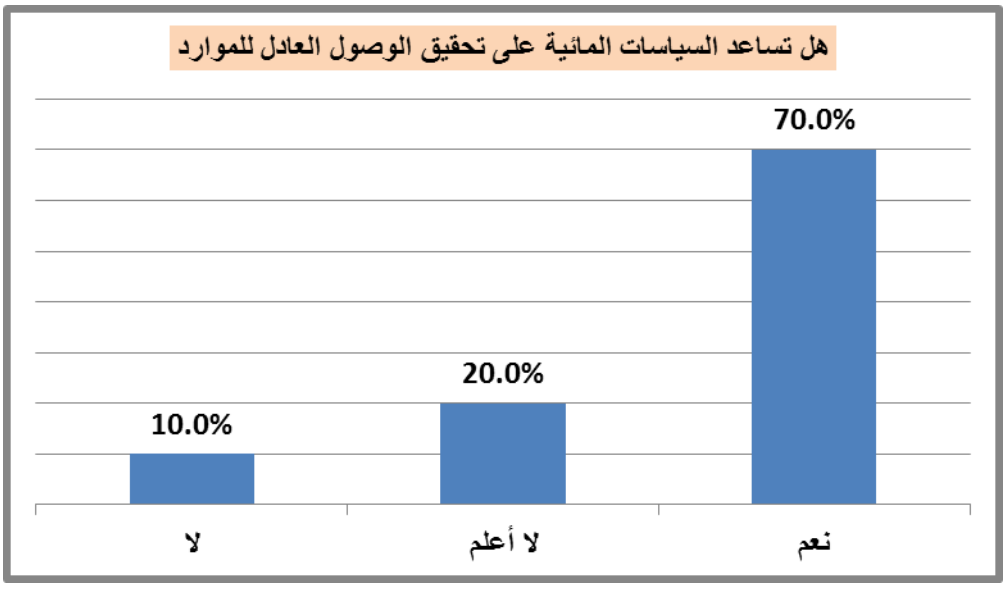


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

من النتائج تبين أن 70% من عينة الدراسة يرون أن السياسات المائية تساعد على تحقيق الوصول العادل للموارد، اذا تم استخدام المياه المعالجة, بحيث تمكن المزارعين من الوصل الى المياه بأي وقت وبأسعار مناسبة لا تزيد عن 65 شيكل, وهذا يمكن المزارعين الذين لا يمتلكون آبار أو طاقة شمسية من الوصول إلى المياه.

**السؤال الثامن: الى أي مدى ساهم الانقسام في عرقلة تطبيق السياسات المائية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة جداً | بدرجة كبيرة | لا تأثير | بدرجة كبيرة |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة جداً | بدرجة كبيرة | لا أعلم | بدرجة كبيرة |

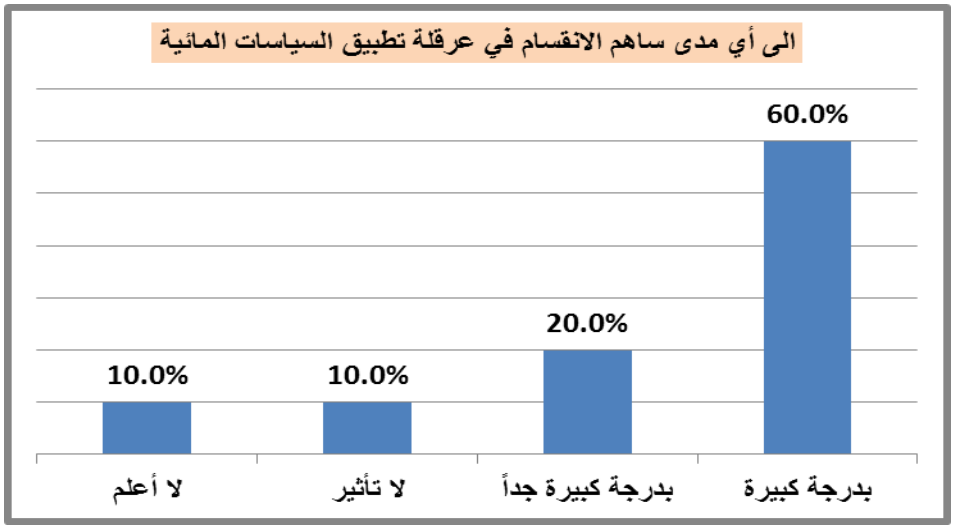


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أن التنسيق بين السلطتين يكاد أن يكون معدوماً, حيث أن سلطة المياه في رام الله تنفذ مشاريع معالجة دون التنسيق مع سلطة المياه في قطاع غزة فقد أظهرت نتائج تحليل المقابلات أن 80% من عينة الدراسة يرون أن الانقسام قد ساهم في عرقلة تطبيق السياسات المائية بدرجة كبيرة.

لزيادة الطلب على المياه المعالجة لابد من الحد من الآبار الجوفية وهذه المهمة تقع على عاتق السلطة في غزة, ولكن ضعف التنسيق أدى إلى ضعف الطلب على المياه المعالجة, نتيجة كثرة العرض للمياه الجوفية. إن الإنقسام عدو التنمية وبالتأكيد أثر على تنفيذ العديد من المشاريع المائية، هذا بالإضافة إلى عزوف العديد من الممولين لتنفيذ مشاريع الحصاد المائي، كذلك ساهم الانقسام والفصل الجغرافي بين شطري الوطن (غزة والضفة) على صعوبة الاستفادة من مصادر المياه في المقام الأول خاصة في ظل ندرة المياه في قطاع غزة وارتفاع كثافة السكان.

**السؤال التاسع: إلى أي مدى تساهم المشاريع الحالية في تحقيق التنمية المستدامة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | دور كبير | دور كبير | دور ضعيف | إلى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| دور كبير | إلى حد ما | بدرجة قليلة | دور كبير | إلى حد ما |

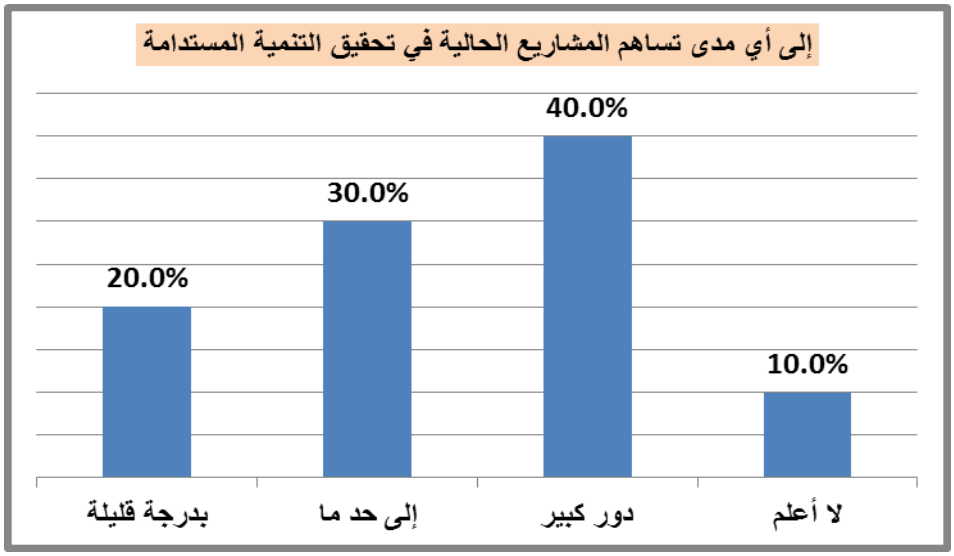


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت نتائج التحليل أن 40% من عينة الدراسة يرون أن المشاريع الحالية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يرون أن جميع المشاريع التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني تسعى للحد من الفقر والجوع والعدالة والمساواة وحماية البيئة كما تساهم المشاريع بتخفيف الأزمة المائية في الوقت الراهن ولكن لازال الوقت مبكراً والتحديات كبيرة. في حين أن 20% يرون

أن درجة مساهمة المشاريع الحالية في تحقيق التنمية المستدامة متدنية، ويرجعون ذلك إلى أن المشاريع الحالية والقائمة لعدم تكامل عناصر الخدمة المتكاملة وعدم تقدير الاحتياجات الفعلية للمشاكل والتحديات الموجودة على أرض الواقع لم يلمس أثرها بعد في تحقيق تنمية مستدامة. كما أن الدور المنوط بهذه المشاريع غير كافي ولابد من مشاركة المجتمع في عمل مشاريع ذاتية من اجتهادات الحكومة نفسها.

**السؤال العاشر: ما هي المعوقات التي تواجه تنفيذ تلك المشاريع؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| • لا أعلم | • المعابر<br>• قلة التمويل | • الانقسام الفلسطيني<br>• قلة التمويل | • عدم وجود سياسة موحدة للمؤسسات للاتفاق على نوعية المشاريع.<br>• قلة التمويل | • الإغلاق والعراقيل الإسرائيلية |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| • أزمة الطاقة، وتكلفة التشغيل والصيانة، وتوفر الطواقم المدربة | • الاغلاق والانقسام<br>• قلة التمويل | • عدم تكامل الخبرات وتنوعها من جميع المجالات.<br>• قلة التمويل | • الاغلاق والانقسام | • الاغلاق والانقسام |

أظهرت نتائج التحليل أن هناك اتفاق بين عينة الدراسة على أن من أهم المعوقات التي تعيق تنفيذ المشاريع تتمثل في الاغلاقات الاسرائيلية، والإنقسام الفلسطيني وقلة التمويل اللازم لهذه المشاريع. هذا بالاضافة إلى عدم تكامل الخبرات وتنوعها من جميع المجالات، كذلك أزمة الطاقة وتكلفة التشغيل والصيانة تعتبر من المعوقات الرئيسة لتنفيذ المشاريع.

**السؤال الحادي عشر: الى أي مدى تساهم المؤسسات الموجودة حالياً في تطبيق السياسة المائية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | دور محدود | دور كبير | دور ضعيف | دور محدود |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| لا أعلم | دور محدود | دور ضعيف | دور ضعيف | لا أعلم |

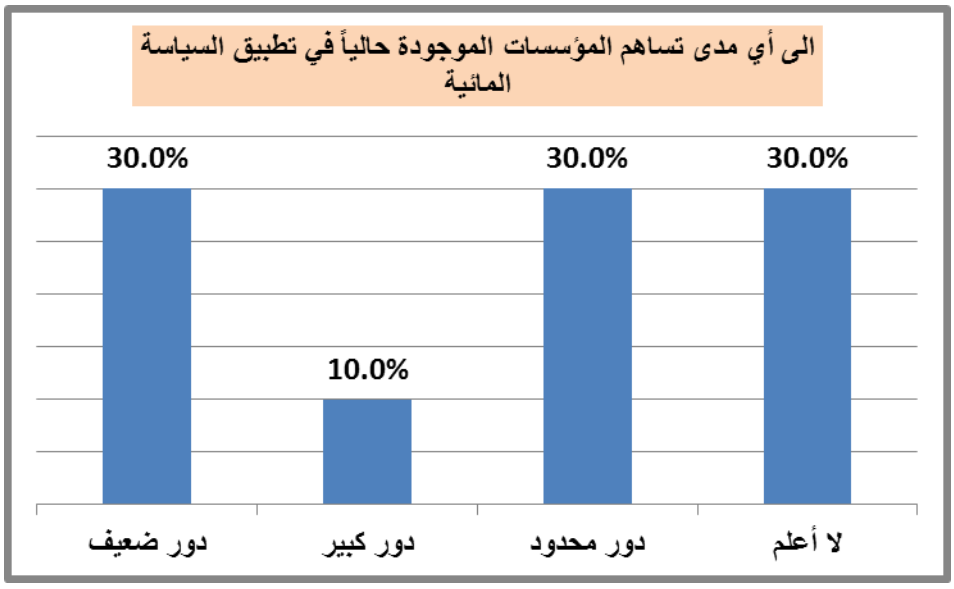


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت نتائج التحليل أن 30% يرون أن دور مساهمة المؤسسات الموجودة حالياً في تطبيق السياسة المائية ضعيف، حيث أن المؤسسات غير الحكومية لها دور محدود جداً وهي تعمل ضمن السياسات المائية لسلطة المياه، بينما 30% يرون أن دور المؤسسات لا يزال محدوداً في تطبيق السياسات، والكل مرتبط بما يتوفر من دعم وتغطية للبرامج والمشاريع التي تعتبر ضرورية لتنفيذ خطط ومشاريع الإدارة المستدامة للتنمية في مجال المياه.

**السؤال الثاني عشر: ما هو دور الاحتلال في عرقلة تطبيق السياسات المائية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | المعيق الكبير في تطبيق السياسات المائية. | سيطرة الاحتلال على الموارد المائية وعدم السماح بدخول الموارد لتنفيذ مشاريع للمياه والصرف الصحي | دور الاحتلال في عمل المصائد المائية وعمل السدود وحجر المياه | دور سلبي في عرقلة تطبيق السياسات المائية |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| منع تمويل المشاريع الكبرى وتعطيل برامج الإدارة المستدامة للموارد المائية. | الاحتلال يدمر أي امكانية تنموية بكل الطرق | السيطرة على مصادر المياه، ومنع تدفق المياه الجوفية بشكل كبير. | الإغلاقات والحصار | سرقة المياه وخفض نسبتها داخل الخزان الجوفي، تدمير الابار بكافة اشكالها خلال الاعتداءات المتكررة على قطاع غزة |

أظهرت النتائج أن هناك إتفاق بين أفراد عينة الدراسة على أن الإحتلال يعتبر المعرقل الرئيسي لتطبيق السياسات المائية، مما يمارسه من حصار وإغلاقات للمعابر وفصل للمناطق والإستيلاء على موارد المياه، وتعطيل برامج الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتدمير الآبار بكافة أشكالها خلال الإعتداءات المتكررة على قطاع غزة، بالإضافة إلى منع تمويل المشاريع الكبرى.

### 3.1.4 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الثالث: ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للعدالة الاجتماعية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتحليل نتائج المقابلات والاجابة الأسئلة الفرعية للسؤال الثالث كما يلي:

**السؤال الأول: هل تساعد السياسات الزراعية والمائية على تحقيق العدالة الاجتماعية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| نعم | نعم | لا أعرف | نعم | نعم |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| نعم | بدرجة قليلة | نعم | نعم | نعم |

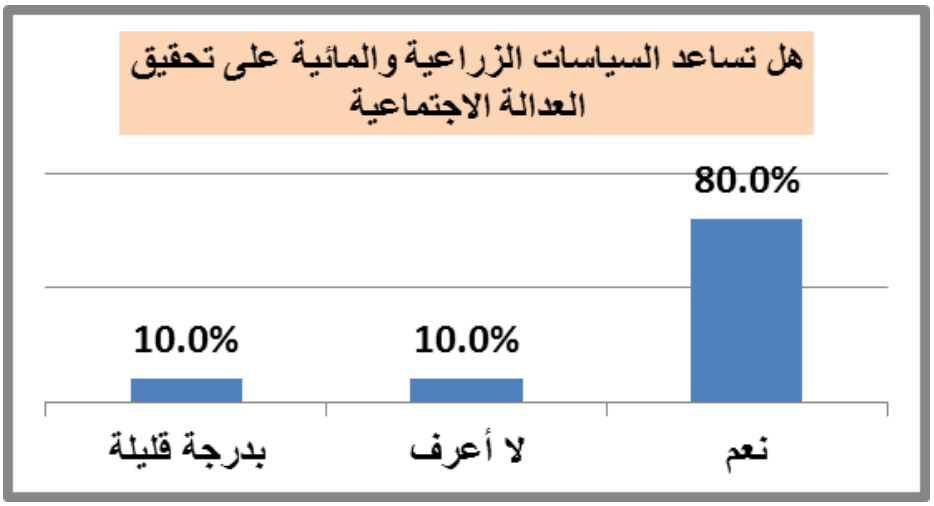


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أن إجابة 80% من المستجيبين بنعم لا تتفق مع الواقع, ولكن المستجيبين هنا يرون أنه لو تم تنفيذ السياسات الزراعية فان ذلك سيساعد على تحقيق العدالة الإجتماعية, في حين أن الواقع يوحي بعدم تحقق العدالة الإجتماعية حتى الآن, لأن كثير من المزارعين يحصلون على المياه بأسعار مرتفعة تصل الى 2 شيكل في رفح شرقاً (الشوكة والفخاري) في حين أن بعض المزارعين في الشمال (بيت حانون وبيت لاهيا) لا يكلفهم كوب المياه أكثر من نصف شيكل, وهذا يدل على عدم العدالة الإجتماعية, كما أنه في قطاعات معينة مثل قطاع الدواجن نرى أن كبار المزارعين هم من يسيطرون على السوق ولديهم فرصة للإستثمار, بينما يعاني صغار المزارعين من ضعف البنية التحتية في مزارعهم, حيث أن مزارعهم بسيطة, غير مغلقة وغير حديثة, ولا يمكنها مواجهة التقلبات المناخية, وبالتالي نسبة وفيات أكبر, وهذا يعرضهم الى منافسة غير عادلة مع كبار المزارعين. ومن مظاهر عدم العدالة أن كثير من صغار المزارعين يقومون بشراء مدخلات الإنتاج بالبيع الأجل وبأعلى من الأسعار العادية, وذلك نتيجة عدم وجود صناديق للإقراض الزراعي.

**السؤال الثاني: إلى أي مدى تراعي السياسات المائية والزراعية مصالح صغار المزارعين؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| درجة قليلة | الى حد ما | لا أعلم | درجة كبيرة | الى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| درجة كبيرة | درجة قليلة | الى حد ما | درجة كبيرة | درجة كبيرة |

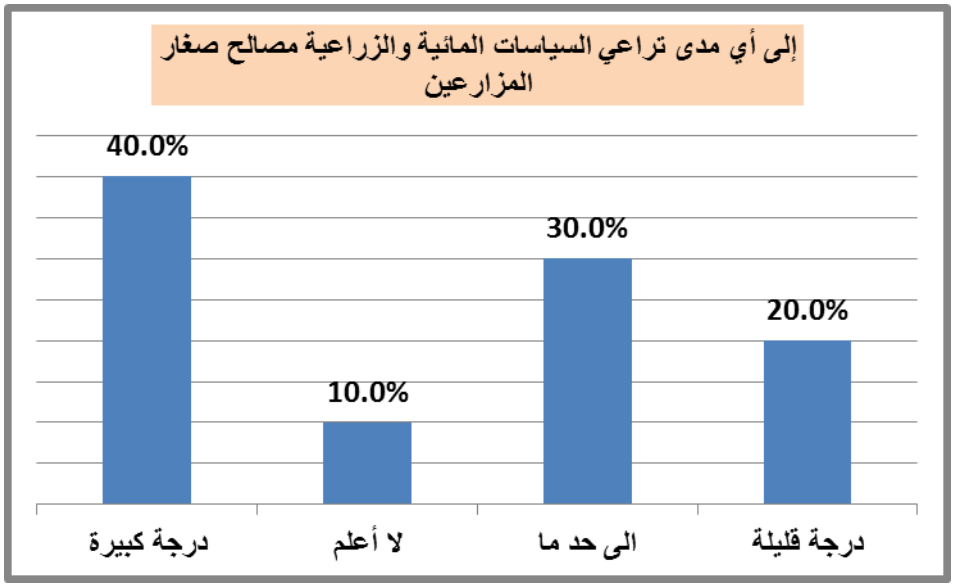


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 20% من عينة الدراسة يرون أن السياسات المائية والزراعية لا تراعي مصالح صغار المزارعين، لأن هناك مزارعين تستثمر في الآبار وتقوم بعمليات البيع, ولكن إذا تم تطبيق السياسات المائية المتعلقة باستخدام المياه الإسترجاعية فإن ذلك سوف يحقق مصالح المزارعين لأنها سوف تتيح الفرصة لإستغلالها والحصول عليها بأسعار منخفضة.

**السؤال الثالث: هل تساعد السياسات الحالية في الحصول على موارد الإنتاج بأسعار عادلة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | لا أعلم | لا | لا | إلى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| إلى حد ما | لا | لا | لا أعلم | نعم |

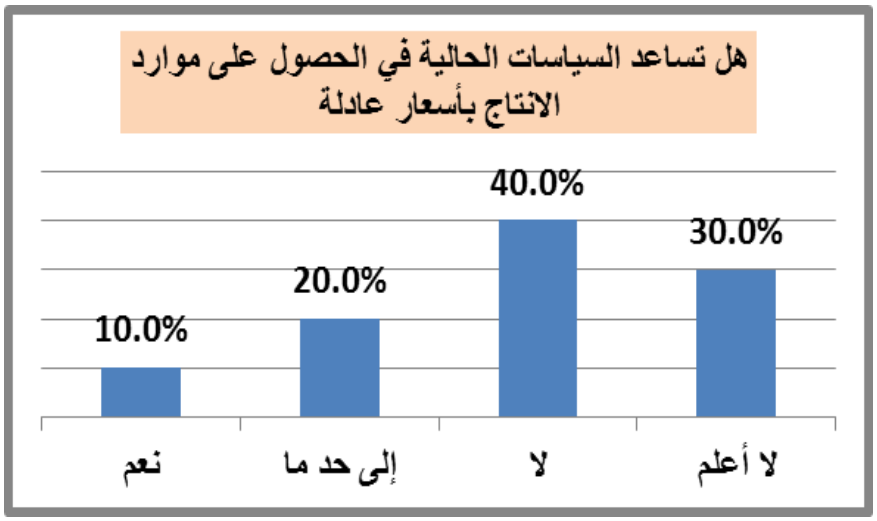


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 40% من عينة الدراسة يرون أن السياسات الحالية لا تساعد في الحصول على موارد الإنتاج بأسعار عادلة، وذلك لعدم قدرة الوزارات التنفيذية للسياسات من وضع تسعيرة ثابتة على موارد الإنتاج, كذلك لعدم توافر صندوق للإقراض الزراعي. إن عدم تطبيق هذه السياسات الحالية أو التي يمكن تطبيقها خاصة في مجال المياه والزراعة لم تصل مستوى القدرة والإستفادة العادلة لموارد الإنتاج، بينما 20% يرون أن السياسات الحالية إلى حد ما تساعد في الحصول على موارد الإنتاج بأسعار عادلة، حيث أن القطاع الزراعي قطاع إنتاجي حر، والسياسات الموضوعة لا تتعارض مع رغبات المنتجين، بإستثناء فرض الضريبة على مدخلات الإنتاج فإن باقي السياسات لصالح خفض أسعار موارد الإنتاج.

**السؤال الرابع: هل تساعد السياسات الحالية في الحصول على المياه بأسعار عادلة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | نعم | لا | لا | لا |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| نعم | لا | لا | لا أعلم | نعم |

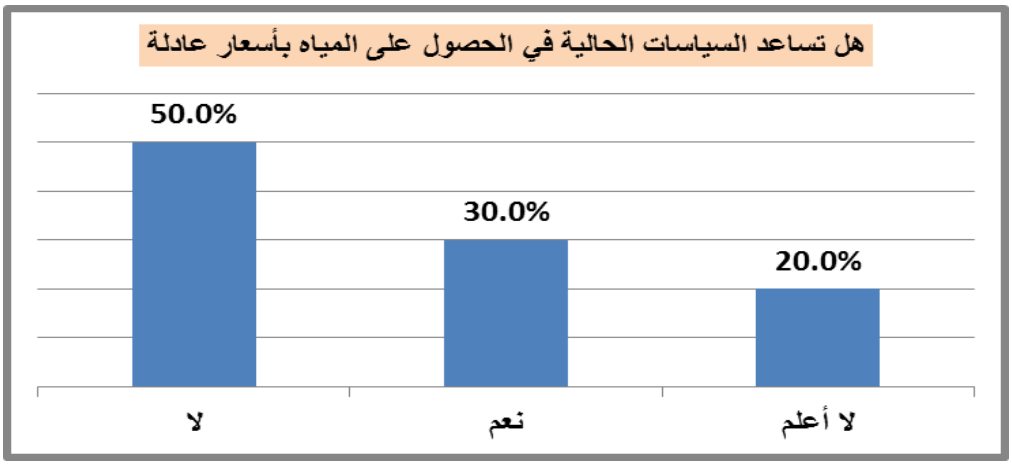


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن نصف عينة الدراسة (50%) يرون أن السياسات الحالية لا تساعد في الحصول على المياه بأسعار عادلة، فالمياه لا يوجد لها تسعيرة حقيقية تعكس قيمة السلعة الهامة وهي سلعة عامة للشعب، كما أن هناك غياب لتنفيذ السياسات المتعلقة بدعم مدخلات الإنتاج وأهمها المياه التي لا توجد تسعيرة واضحة لها فيما يتعلق بالزراعة. في حين أن 30% يرون أن السياسات الحالية تساعد في الحصول على المياه بأسعار عادلة، حيث أن تسعيرة المياه (التعرفة المائية) غير مفروضة، وسعر المياه هو تكلفة ضخ المياه.

**السؤال الخامس: هل تساعد السياسات الزراعية والمائية على تمكين الفئات والمناطق المهمشة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا | نعم | لا أعلم | لا | إلى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| نعم | نعم | نعم | لا أعلم | إلى حد ما |

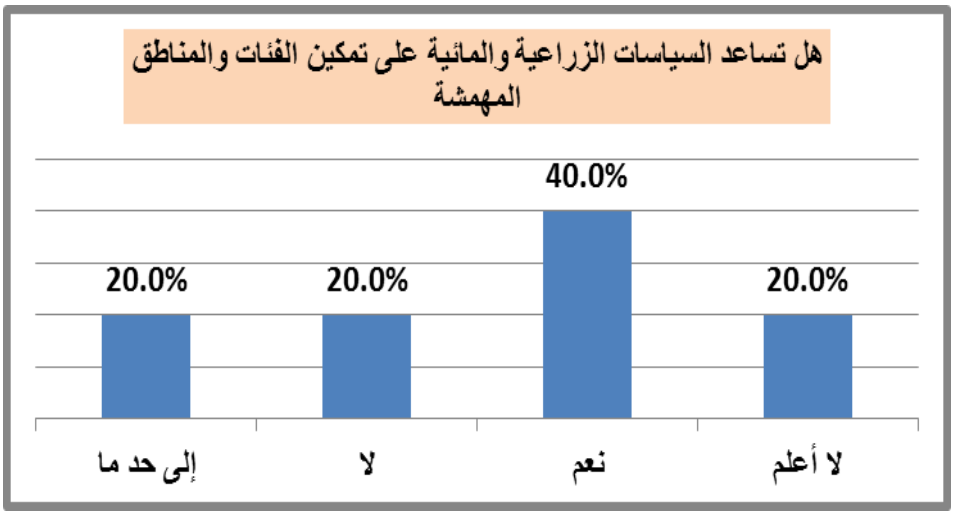


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 40% يؤكدون على أن السياسات الزراعية والمائية تساعد على تمكين الفئات والمناطق المهمشة، فقد أولت السياسات كل اهتمامها للفئات المهمشة، ودعمت المشاريع المقامة لأجلها ووجهت المشاريع التنموية إليها.

كما قامت وزارة الزراعة في سياستها الزراعية بوضع المناطق الحدودية ضمن أولوياتها في تنفيذ المشاريع وقامت بإعداد خطة التنمية المتوسطة المدى التي تستهدف تنمية المناطق الحدودية, كما وجهت الكثير من المؤسسات المحلية والدولية لتمويل مشاريع تنفذ في المناطق الحدودية.

**السؤال السادس: الى أي مدى تراعي السياسات المائية تضمين النوع الإجتماعي؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | نعم | لا أعلم | نعم | نعم |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| نعم | نعم | لا | لا أعلم | لا |

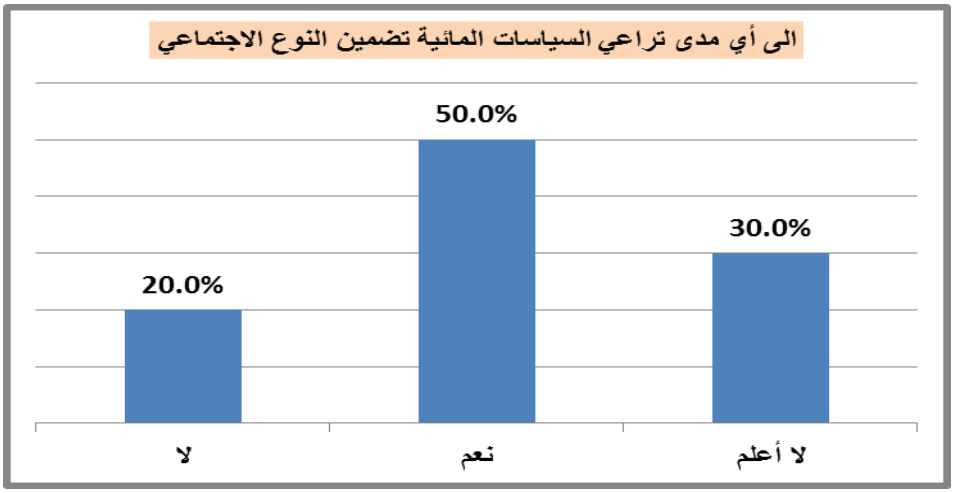


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

إلى حد ما تراعي السياسات المائية تضمين النوع الإجتماعي, حيث إشترطت كثير من المشاريع الدولية تضمين النساء وأن تكون الأولوية للنساء, وكانت تعطى نسبة خصم معينة, ولكن الواقع الإجتماعي والديني كان أكبر معرقل لتمكين النوع الإجتماعي. تبين من النتائج أن نصف عينة الدراسة يرون أن السياسات المائية تراعي تضمين النوع الإجتماعي، فهي تساعد في الحصول على حقوق النوع الإجتماعي في الحصص المائية للمشاريع الصغيرة (الزراعة الحضرية)، لا شك أن النوع الإجتماعي بحاجة إلى إهتمام أكبر، وأن السياسات المائية ساوت بين النوع الإجتماعي تماماً، فرضت السياسات مجموعة من الضوابط تمنع إقصاء أو تهميش النوع الإجتماعي.

**السؤال السابع: هل أثر استخدام السياسات الزراعية في تحقيق الوصول العادل للموارد؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا | لا أعلم | لا أعلم | نعم | إلى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |

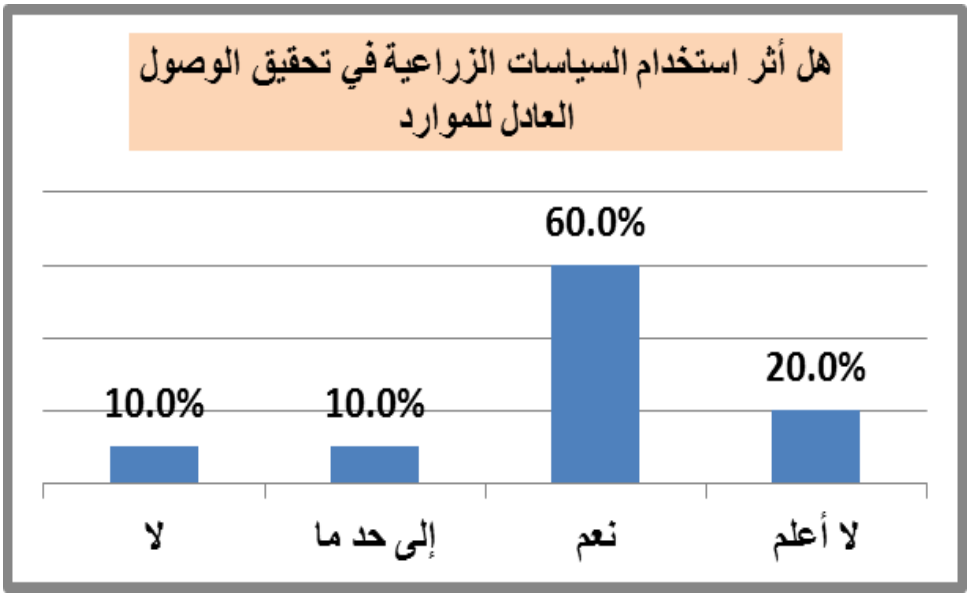


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 60% من أفراد عينة الدراسة يرون أن إستخدام السياسات الزراعية أثر في تحقيق الوصول العادل للموارد، حيث فرضت السياسات مجموعة من الضوابط تمنع إحداث أي ضرر على المستخدمين للموارد المائية، بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل منع حفر الآبار المتجاورة، ومنع الضخ الجائر)، ويرون أن الأثر هنا يكمن في خفض تكاليف المدخلات وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة ربح المزارعين.

**السؤال الثامن: هل تضمن السياسات الحالية فرصة عادلة للأجيال المستقبلية للوصول العادل للموارد ولماذا؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا<br>**السبب:** لا توجد استدامة للمصادر الطبيعية في ظل النظام الزراعي المكثف الحالي في قطاع غزة. | نعم | لا:<br>**السبب:** غياب سياسات جديدة ووجود التناقضات في التشريعات، وعدم وجود أدوات حقيقية تعمل على الرقابة والمتابعة في فرض واقع ينصف صغار المزارعين | لا<br>**السبب:** عدم تطبيق سياسات عادلة في الوقت الحالي. | إلى حد ما |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| لا:<br>**السبب:** الحد الأدنى للاحتياجات المائية أكبر بكثير من المطلوب لضمان استدامة الموارد المائية للأجيال القادمة، ولابد من إيجاد مصادر كبيرة. | نعم | نعم | إلى حد ما | لا |

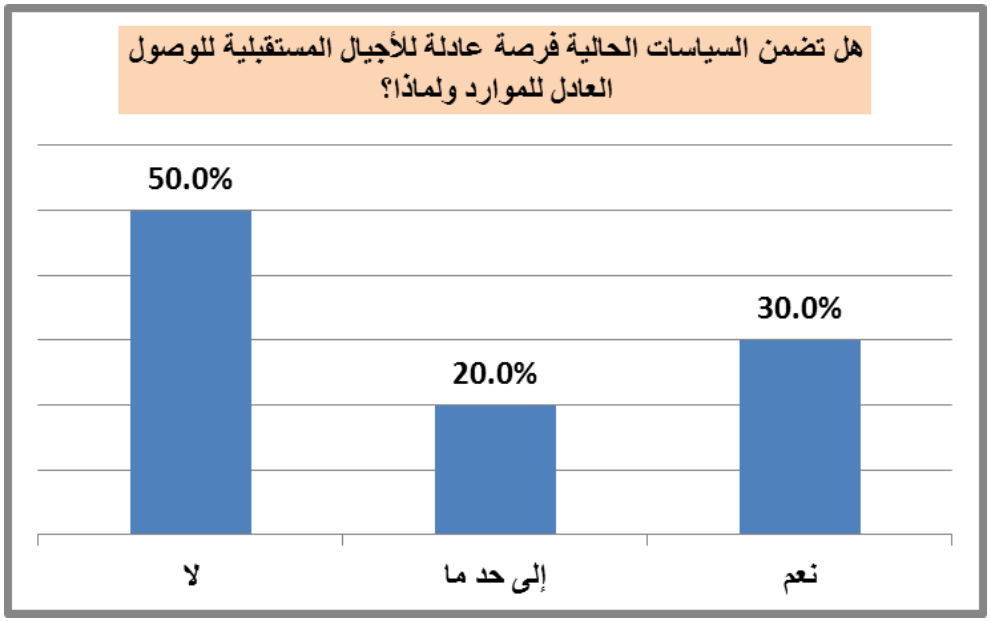


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن نصف عينة الدراسة 50% يرون أن السياسات الحالية لا تضمن فرصة عادلة للأجيال المستقبلية للوصول العادل للموارد، والسبب وراء ذلك أن:

- لا توجد إستدامة للمصادر الطبيعية في ظل النظام الزراعي المكثف الحالي في قطاع غزة.

- غياب سياسات جديدة ووجود التناقضات في التشريعات، وعدم وجود أدوات حقيقية تعمل على الرقابة والمتابعة في فرض واقع ينصف صغار المزارعين.
- عدم تطبيق سياسات عادلة في الوقت الحالي.

الحد الأدنى للاحتياجات المائية أكبر بكثير من المطلوب لضمان إستدامة الموارد المائية للأجيال القادمة، ولابد من إيجاد مصادر كبيرة.

**السؤال التاسع: ما هو دور السياسات الزراعية والمائية في القدرة على الوصول الى الخدمات الصحية بشكل أفضل في المناطق الريفية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | دور كبير | لا أعلم | دور كبير | دور كبير |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| دور محدود | دور محدود | دور محدود | لا أعلم | دور كبير |

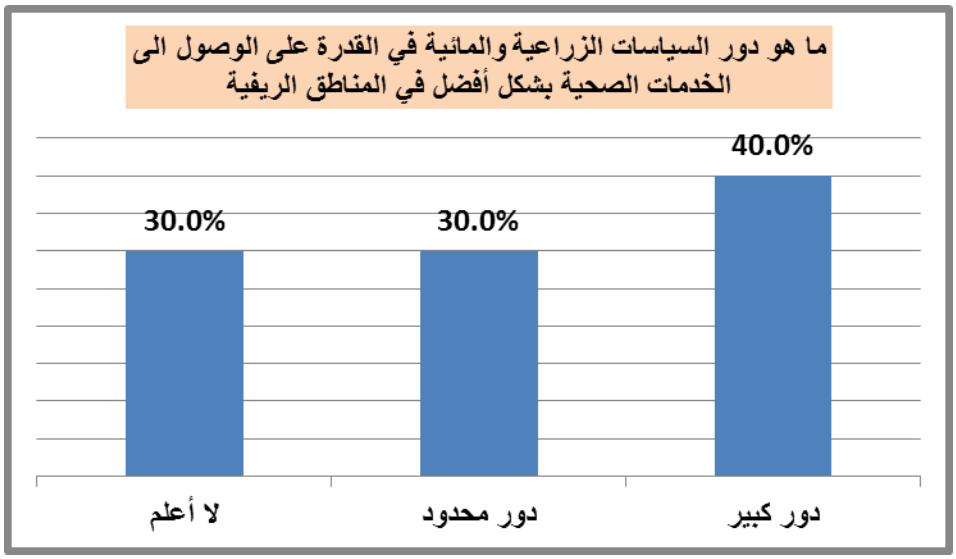


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 40% يرون أن هناك دور كبير للسياسات الزراعية والمائية في الوصول الى الخدمات الصحية بشكل أفضل في المناطق الريفية، حيث لا يتم الإستمرار في أي مشروع دون الأخذ في عين الاعتبار جميع الجوانب الصحية والبيئية والإجتماعية، كما ويساعد وصول المياه في منع الأمراض والأوبئة وبالتالي تقلل من المشاكل الصحية، بينما 30% يرون أن الدور محدود، ويتمثل في دور وزارة الصحة بصورة أساسية.

**السؤال العاشر: هل السياسات الزراعية والمائية تعمل على تعزيز فرص الحصول على الخدمات التعليمية في المناطق الريفية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف |
|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | دور كبير | لا أعلم | دور كبير | دور كبير |
| **نزار الوحيدي** | **هشام مطر** | **أحمد الصوراني** | **أدهم الخطيب** | **ابتسام سالم** |
| دور محدود | دور محدود | دور محدود | لا أعلم | دور كبير |

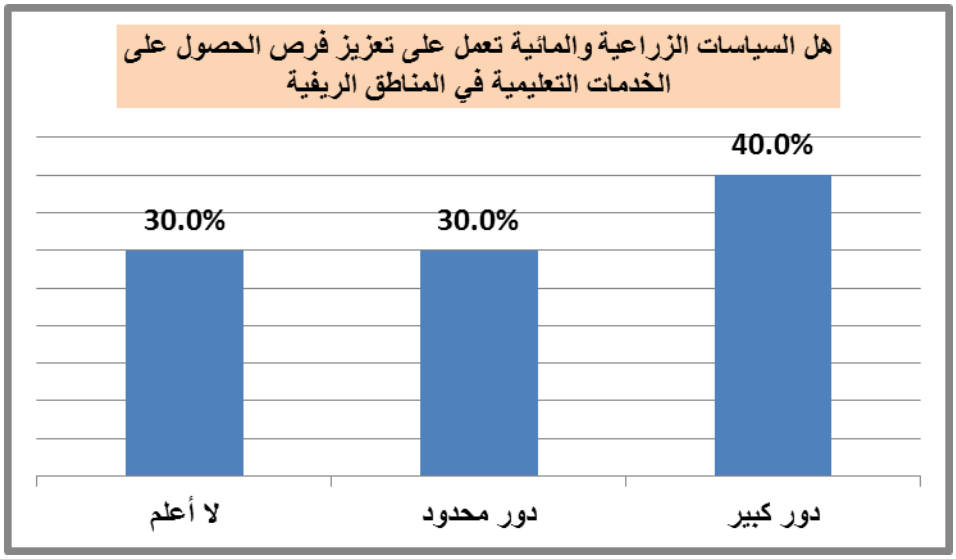


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من النتائج أن 40% يرون أن هناك دور كبير للسياسات الزراعية والمائية في تعزيز فرص الحصول على الخدمات التعليمية في المناطق الريفية، فهي تساعد وتعمل على زيادة دخل الأسر في المناطق الريفية مما يتيح فرص التعليم في جميع المراحل. بينما 30% يرون أن الدور محدود، حيث أن السياسات الزراعية لا تتدخل سوى في تحسين حياة المناطق الريفية زراعياً بينما تتولى وزارة التعليم رسم السياسات المتعلقة بالتعليم.

## 4.1.4 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الرابع: ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للتمكين الاقتصادي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتحليل نتائج المقابلات والإجابة الأسئلة الفرعية للسؤال الرابع كما يلي:

**السؤال الأول: هل تساعد السياسات المائية والزراعية المزارعين على المساهمة في الحياة العامة الاقتصادية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |

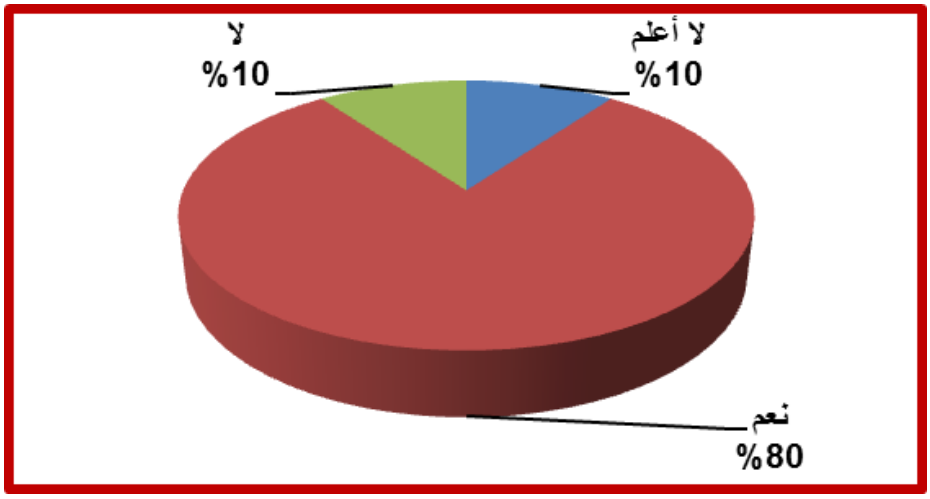


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

يتضح من النتائج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن السياسات المائية والزراعية تساعد المزارعين على المساهمة في الحياة العامة الإقتصادية، حيث يعتبر النشاط الزراعي نشاط رئيسي يساهم بما نسبته 5% من إجمالي الناتج المحلي بالإضافة الى خلق فرص عمل لحوالي 50 ألف عامل, كما يساهم بحوالي 60 مليون دولار سنوياً من الصادرات الزراعية.

**السؤال الثاني: هل تساعد السياسات المائية والزراعية المزارعين من تحقيق دخل شهري مناسب؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | لا | نعم | نعم |

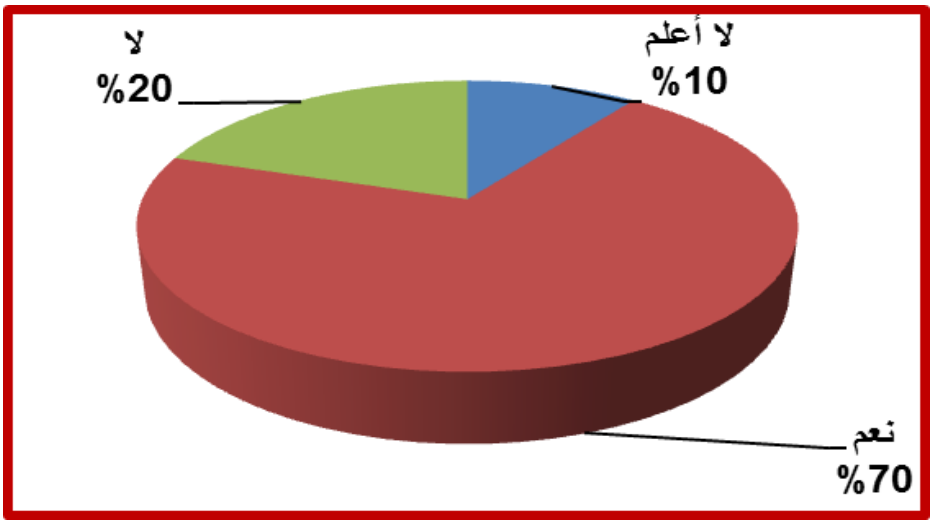


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

من النتائج يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن السياسات المائية والزراعية تساعد المزارعين من تحقيق دخل شهري مناسب، فالإدارة المتكاملة الجيدة للموارد وتطبيق السياسات الزراعية والمائية تساهم في خفض تكلفة المنتج وبالتالي زيادة الأرباح، مما يسهم في تحقيق دخل شهري مناسب، وبالتالي فان هذه السياسات تهدف بشكل عام إلى تعزيز صمود المزارع.

**السؤال الثالث: هل تساعد السياسات المائية والزراعية المزارعين على تلبية المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | لا | نعم | نعم |

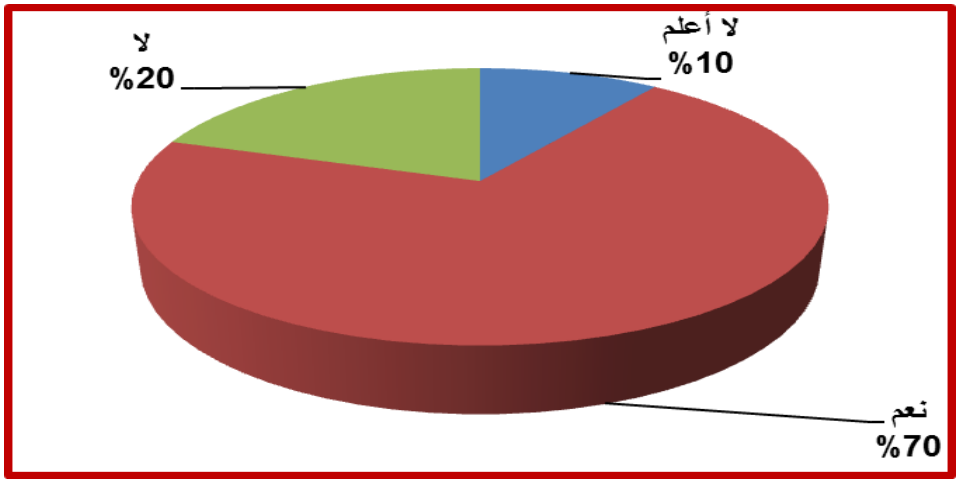


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

من النتائج يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن السياسات المائية والزراعية تساعد المزارعين على تلبية المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الإنفاق المتنوعة، فهي تهدف للحد من النفقات والوصول لحدود الإنفاق المناسبة وتعزيز النمو الإقتصادي، بينما 20% يرون أن هذه السياسات لا تساعد المزارعين على تلبية المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة، وذلك بسبب قلة الإمكانيات والموارد.

**السؤال الرابع: هل تساعد السياسات المائية والزراعية على الاستقلال الاقتصادي للأسر المنتجة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | لا | إلى حد ما | لا |

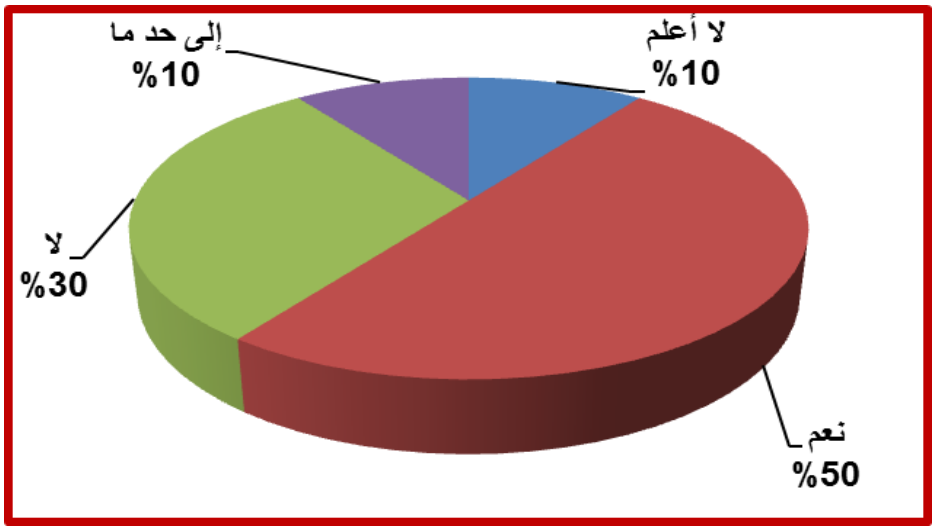


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

من النتائج يتضح أن 50% من أفراد عينة الدراسة يرون أن السياسات المائية والزراعية تساعد على الاستقلال الاقتصادي للأسر المنتجة، حيث من أهداف السياسات هو التمكين الإقتصادي لصغار المنتجين والمزارعين، بينما 30% يرون على أن السياسات المائية والزراعية لا تساعد على الإستقلال الإقتصادي للأسر المنتجة، وذلك لعدم وجود إمكانيات وقدرات.

**السؤال الخامس: هل تمكنت السياسات الزراعية والمائية من تخطي حالة العوز للاعتماد على الذات لدى المزارعين؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا | نعم | إلى حد ما | نعم | لا | نعم | لا | لا | إلى حد ما | لا |

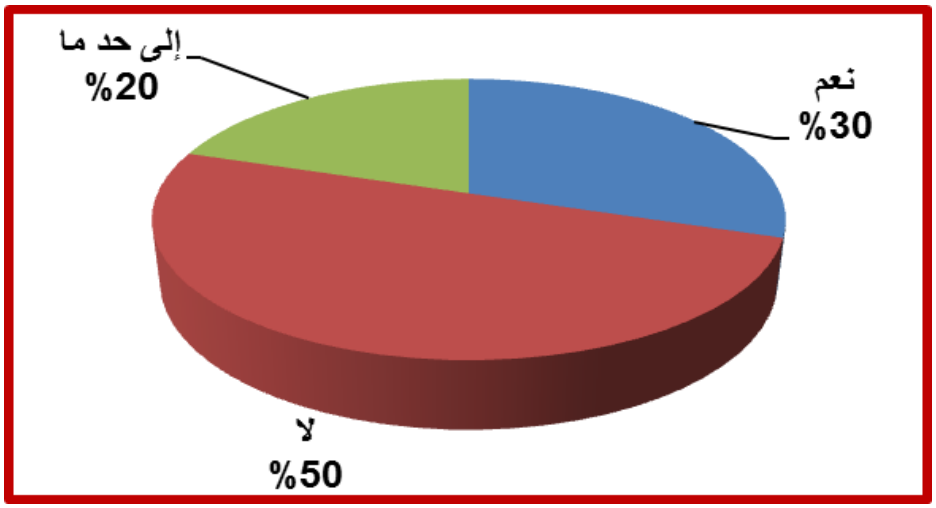


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

توضح نتائج المقابلات أن نصف عينة الدراسة يرون أن 50% من أفراد عينة الدراسة يرون أن السياسات الزراعية والمائية لم تتمكن من تخطي حالة العوز للإعتماد على الذات لدى المزارعين، حيث لازال هناك العديد من صغار المزارعين يحتاجون لتدخل مباشر لتوفير موارد زراعية أساسية.

**السؤال السادس: هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على تعزيز الأفكار الإقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | نعم | إلى حد ما | نعم |

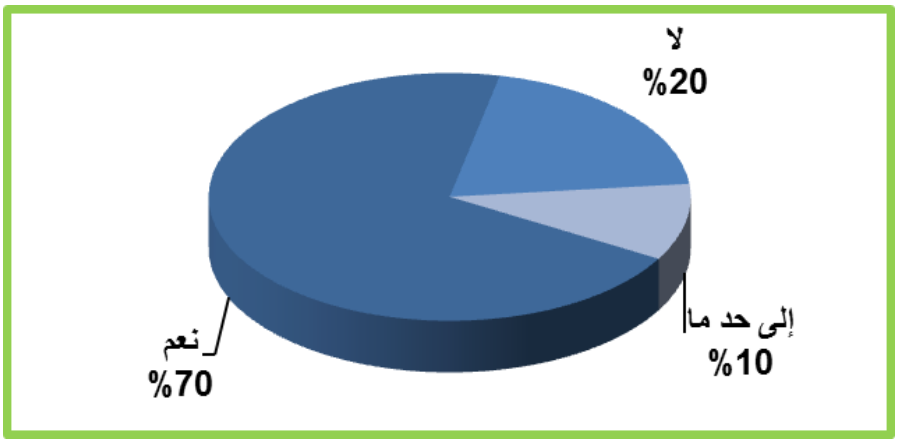


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

توضح نتائج المقابلات أن نسبة كبيرة من المستجيبين (70%) يرون أن السياسات الزراعية والمائية تعمل على تعزيز الأفكار الإقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال، حيث تساهم السياسات الزراعية والمائية في توفير الموارد ضمن سياسة واضحة لصغار المنتجين والمزارعين

وتعزز من فرص التوسع بمشاريعهم الحالية أو مشاريع أخرى. إن فرض السياسات الزراعية والمائية هي العنصر الأساسي نحو التوجه لمشاريع مستدامة وإقتصادية، والقدرة على توفير فرص عمل مستدامة، وسيظهر جلياً على أرض الواقع في حال تم التركيز عليه، في حين أن 20% يرون أن السياسات الزراعية والمائية لن تعزيز الأفكار الإقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال.

**السؤال السابع: هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على توليد شعور إيجابي بالرضى وتحقيق الذات؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | إلى حد ما | نعم | إلى حد ما | نعم |

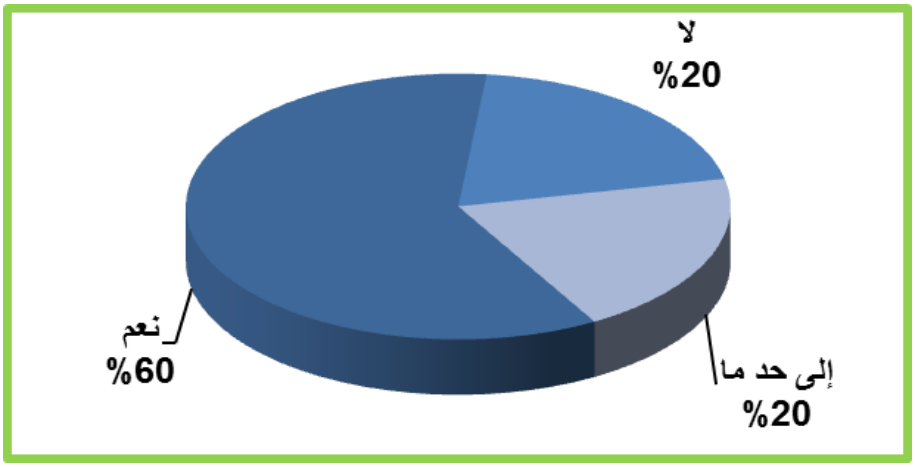


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

توضح نتائج المقابلات أن 60% من أفراد عينة الدراسة يرون أن السياسات الزراعية والمائية تعمل على توليد شعور إيجابي بالرضى وتحقيق الذات من خلال تحقيق الفرص المناسبة، وزيادة المعرفة، وزيادة الدخل، وزيادة فرص التعليم، والتطبيق الفعلي على أرض الواقع للوصول الى شعور إيجابي وتحقيق الذات خاصة على قطاع المزارعين.

**السؤال الثامن: ما مدى تعزيز السياسات الزراعية والمائية لنظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة وريادة الاعمال؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | كبيرة | لا أعلم | كبيرة | لا تعزز | كبرة | كبيرة | كبيرة | إلى حد ما | كبيرة |

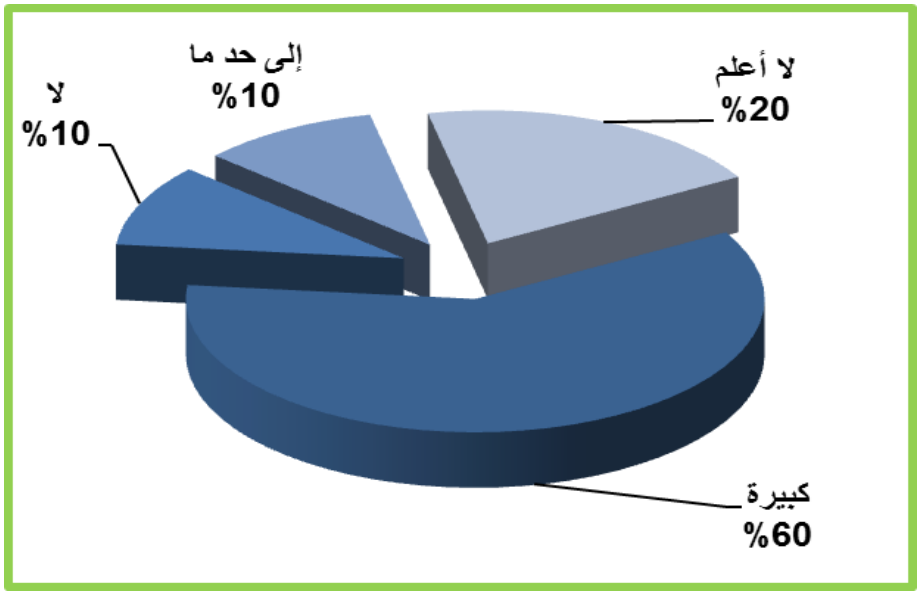


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن 60% من أفراد عينة الدراسة يرون أن السياسات الزراعية والمائية تعزز بدرجة كبيرة نظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة وريادة الاعمال، فهي تساهم الى حد كبير في تعزيز دور المرأة في الزراعة والمشاريع الريادية، وتعمل على تساوي الفرص بين الجنسين. لقد أبرزت السياسات الزراعية والمائية دعمها للمرأة من خلال المشاريع الزراعية وتطوير مهاراتهم في القدرة على الإنخراط في المجال الزراعي وريادة الأعمال خاصة من خلال مشاريع التصنيع الغذائي. وتشجع وصول النساء للموارد وإدارة المشاريع المنتجة ودعم النساء بشكل عام.

**السؤال التاسع: ما هو دور السياسات الزراعية والمائية في تعزيز مكانة الفرد داخل الأسرة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | كبير | لا أعلم | كبير | ليس لها دور | كبير | كبير | كبير | إلى حد ما | كبير |

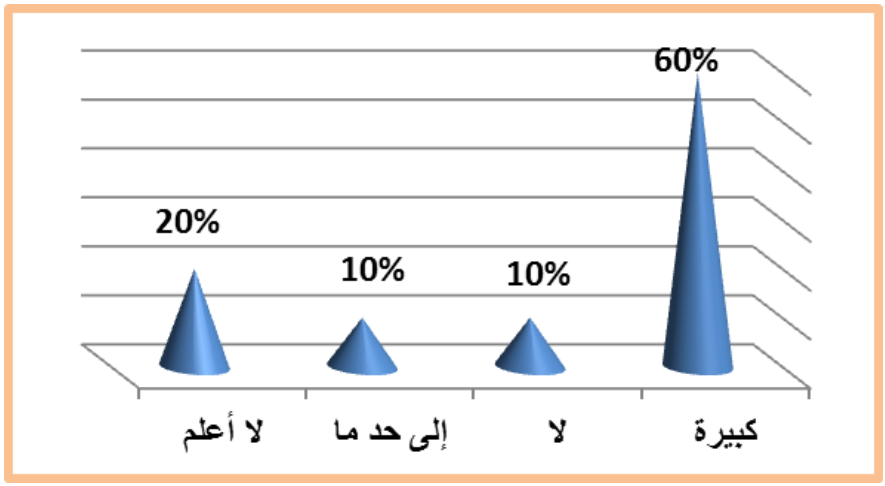


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن 60% من أفراد عينة الدراسة يرون أن السياسات الزراعية والمائية تعزز بدرجة كبيرة مكانة الفرد داخل الأسرة، فهي تسهم في تحسين الحياة عامة ودعم الأسرة الريفية ككل ودعم وتمكين المرأة، وهذا ينعكس إيجابا على الاستقرار والقدرة على الثبات والصمود وهذا يعزز من مكانة الفرد في المجتمع داخل وخارج الاسرة.

**السؤال العاشر: هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على تعزيز المشاركة في الاسهام بصنع القرارات الاقتصادية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نعم | نعم | لا أعلم | نعم | لا | إلى حد ما | إلى حد ما | إلى حد ما | إلى حد ما | نعم |

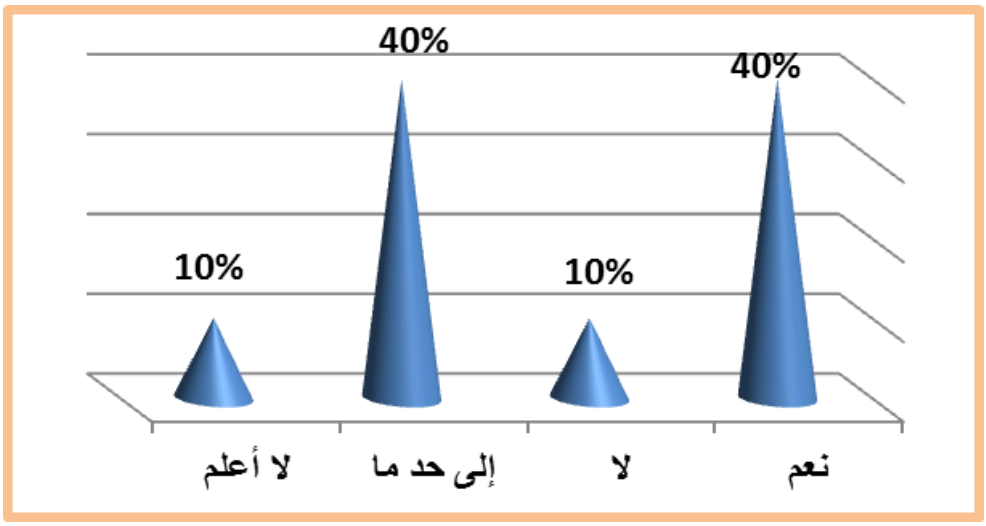


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

من خلال المقابلات تبين أن 40% من أفراد عينة الدراسة يرون أن السياسات الزراعية والمائية تعمل على تعزيز المشاركة في الإسهام بصنع القرارات الإقتصادية، بينما 40% يرون أنه إلى حد ما في ظل غياب المجلس التشريعي لا تضمن المشاركة الإقتصادية في صنع القرار.

**السؤال الحادي عشر: ما هو دور السياسات الزراعية والمائية في ضمان فرص الحصول على التمويل؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | كبير | كبير | ضعيف | الى حد ما | كبير | كبير | كبير | الى حد ما | ضعيف |

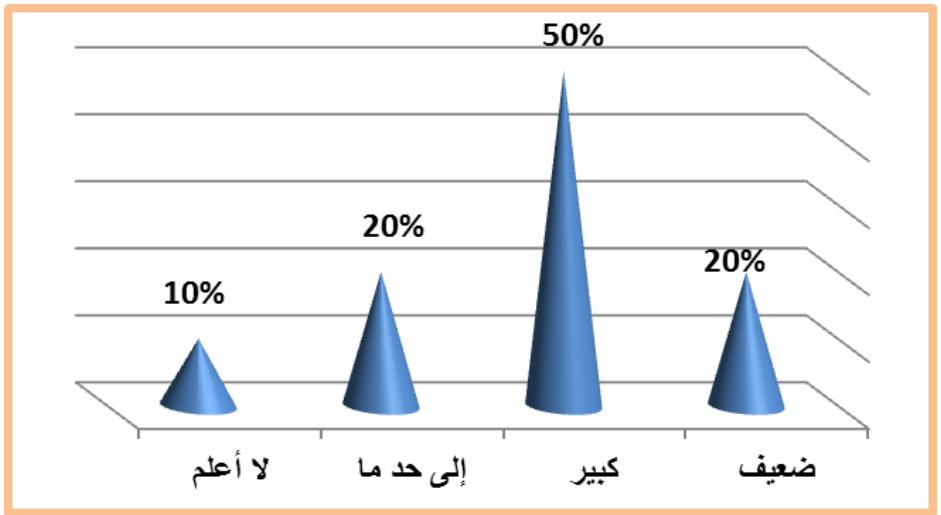


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن نصف عينة الدراسة يرون أن السياسات الزراعية والمائية لها دور كبير في ضمان فرص الحصول على التمويل، حيث يبرز دور السياسات المائية والزراعية في ضمان الحصول على التمويل في بعض المشاريع في إثبات ودراسة الإحتياجات الفعلية خاصة لقطاع المزارعين وبالتالي التوجه لمشاريع حقيقية تدعم وتقدم حلول للمشاكل التي تواجههم، حيث يعتبر تمويل القطاع الزراعي أهم أسباب الإستمرار والصمود للمزارعين.

**السؤال الثاني عشر: إلى أي مدى تساعد السياسات الزراعية والمائية على الاستثمار في أنشطة متنوعة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | بدرجة كبيرة | لا أعلم | بدرجة متوسطة | إلى حد ما | بدرجة كبيرة | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | إلى حد ما | إلى حد ما |

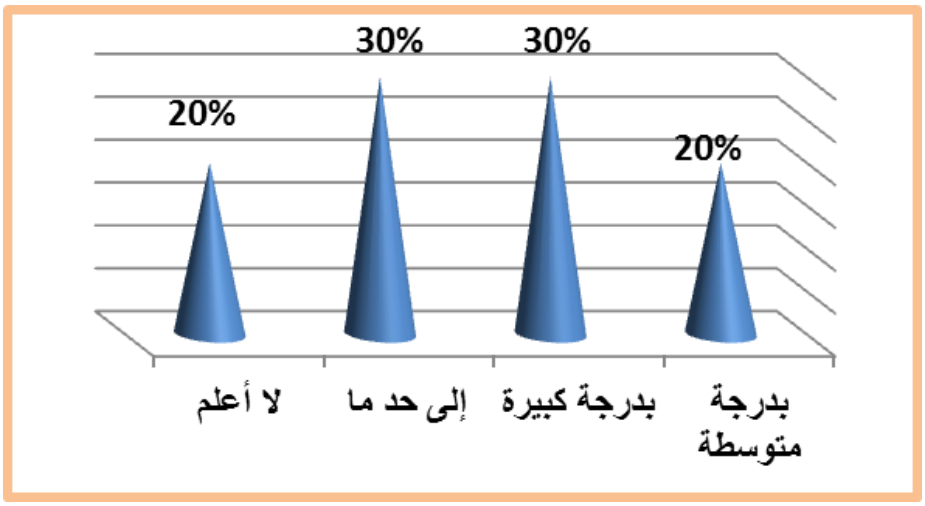


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج أن 30% من عينة الدراسة ترى أن السياسات الزراعية والمائية تساعد بدرجة كبيرة على الاستثمار في أنشطة متنوعة، فهي تساعد في الصناعات المبنية على المنتج الزراعي، بينما 30% يرون أن السياسات الزراعية تسهم لحد ما في تحقيق أنشطة متنوعة كالأنشطة التجارية وخلق فرص عمل والتسويق.

**السؤال الثالث عشر: هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على تعزيز القدرة على الإسهام في تشغيل الأيدي العاملة؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا | نعم | نعم | نعم | إلى حد ما | نعم | نعم | نعم | إلى حد ما | نعم |

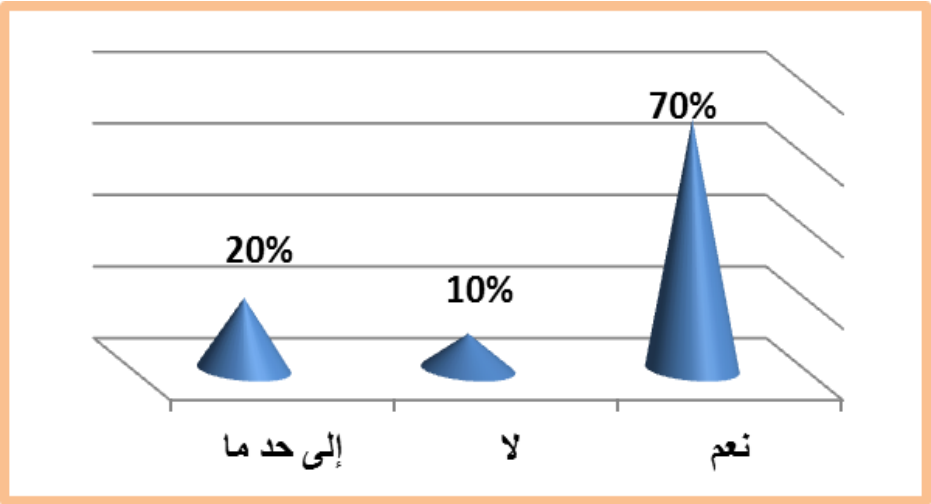


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج على أن هناك إتفاق بين أفراد عينة الدراسة على أن السياسات الزراعية والمائية تعمل على تعزيز القدرة على الإسهام في تشغيل الأيدي العاملة، حيث أن زيادة المساحات الزراعية والصادرات والمنشآت الإنتاجية توفر أيدي عاملة.

**السؤال الرابع عشر: هل السياسات الزراعية و المائية تمكن المؤسسات الأهلية الزراعية والمجتمع المدني من المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية الخارجية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | نعم | إلى حد ما | نعم |

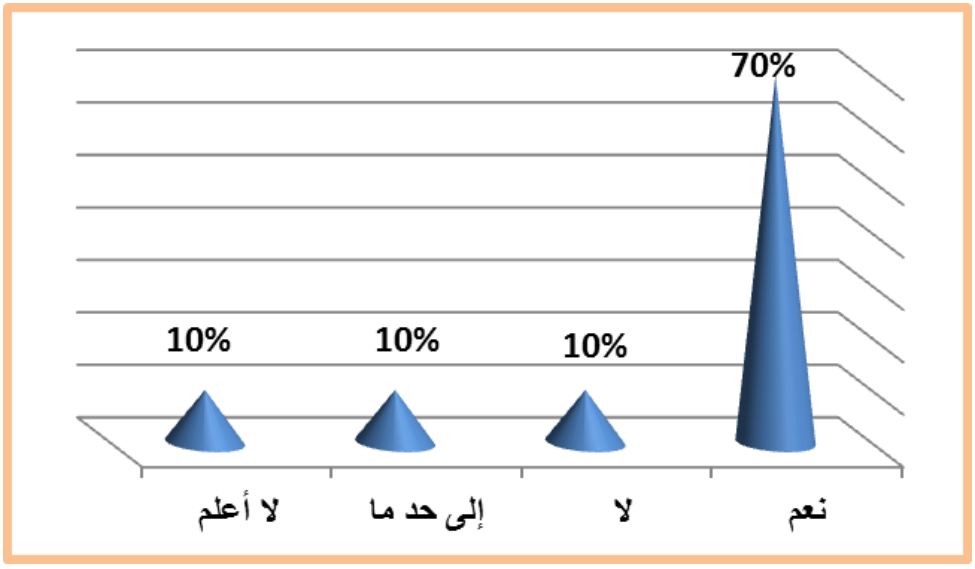


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج على أن هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة على أن السياسات الزراعية والمائية تمكن المؤسسات الأهلية الزراعية والمجتمع المدني من المشاركة في المؤتمرات الإقتصادية الخارجية. إن وجود السياسات الزراعية والمائية تمكن بشكل كبير من تطوير المؤسسات الأهلية والمجتمعات المحلية في القدرة على توصيل مشاكلهم وإحتياجاتهم الى العالم الخارجي. كما أن الواقع يعطي المؤسسات الاهلية الدور الكبير ومنها المشاركة في المؤتمرات الخارجية.

**السؤال الخامس عشر: ما مدى قدرة السياسات الزراعية والمائية من تعزيز قدرات المهندسين الزراعين على العمل في إطار القطاع الخاص الفلسطيني؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لا أعلم | كبيرة | كبيرة | ضعيفة | ضعيفة | كبيرة | كبيرة | كبيرة | كبيرة | كبيرة |

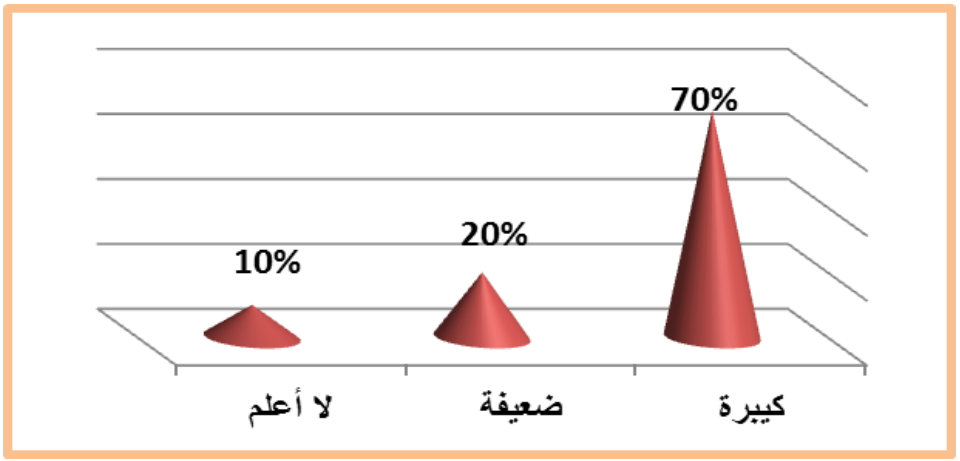


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

أظهرت النتائج على أن هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة على أن السياسات الزراعية والمائية قادرة بدرجة كبيرة على تعزيز قدرات المهندسين الزراعين على العمل في إطار القطاع الخاص الفلسطيني. إن تطبيق السياسات التي تدعم مدخلات الإنتاج الزراعي مع توفر أدوات حقيقة لحماية المنتج يساهم على زيادة دور المهندسين الزراعيين وبناء قدراتهم من خلال دمجهم بمشاريع ريادية. فالسياسات الزراعية تدعم برامج التدريب، وتعنى ببناء القدرات، من خلال الدورات التدريبية ودمج مؤسسات المجتمع المدني في برامج التدريب الحكومية وتوجيه المهندسين الزراعيين للتدريب والتدرب في المؤسسات المختلفة. كما تعمل السياسات على دعم دمج المهندسين الزراعيين كفئة رئيسية في القطاع الزراعي وكذلك القطاع الخاص ولكن بالمقارنة على ارض الواقع يتضح ان هذه الفئة لا تحظى بالتعزيز الكافي للدمج بالقطاع الخاص.

**السؤال السادس عشر: الى أي مدى تساعد السياسات الزراعية والمائية في الوصول الى الأسواق الخارجية؟**

| أسامة المخللاتي | سامي حمدان | علي الديراوي | ناصر ديب | محمود عبد اللطيف | نزار الوحيدي | هشام مطر | أحمد الصوراني | أدهم الخطيب | ابتسام سالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درجة كبيرة | إلى حد ما | درجة كبيرة | لا أعلم | إلى حد ما | إلى حد ما | درجة كبيرة | درجة كبيرة | إلى حد ما | درجة كبيرة |

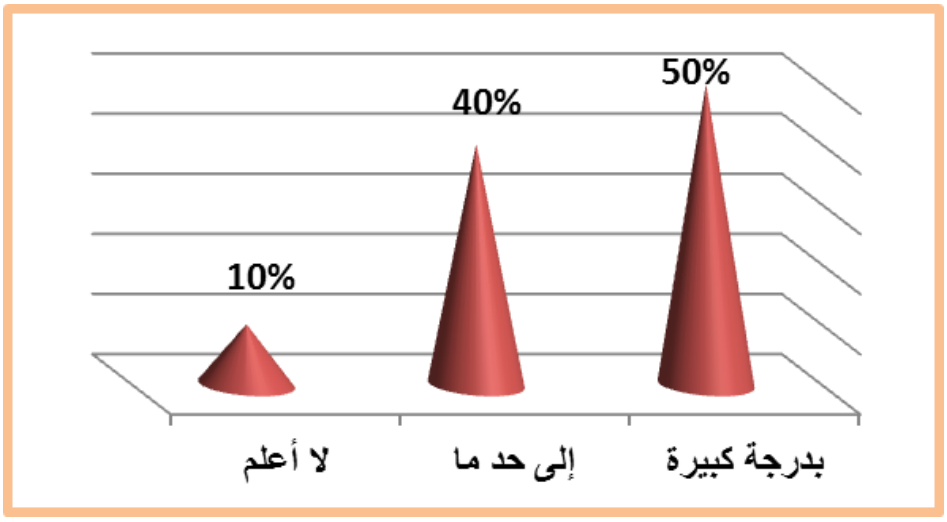


تم حساب النسبة المئوية من خلال قسمة عدد درجة الاجابات على المجموع الكلي وهو (10) * 100

تبين من نتائج المقابلات أن نصف عينة الدراسة يرون أن السياسات الزراعية والمائية تساعد بدرجة كبيرة في الوصول الى الأسواق الخارجية. إن قطاع غزة يصدر حوالي ثلث الناتج المحلي من الخضار والأسماك الطازجة والوزارة ساهمت بإيصال منتجاتنا لأسواق الدول العربية. كما تسعى السياسات الى توفير منتج زراعي يصل الى الأسواق الخارجية من خلال إنشاء نظام للمعلومات والخدمات التسويقية وتسهيل حركة التجارة الزراعية. كذلك تساهم السياسات الزراعية

والمائية في القدرة على تلبية إحتياجات قطاع الزراعة والتي من شأنها أن تساهم في دعم موارد الإنتاج والموارد البشرية في سبيل الوصول الى منتجات متلائمة تلبي الأسواق الخارجية.

## 2.4 مناقشة نتائج المقابلات الهيكلية (المجموعة البؤرية):

قام الباحث بعرض نتائج المقابلات على مجموعة من الخبراء في مجال الزراعة والمياه التالية أسماؤهم (أحمد الصوراني، رياض جنينة، اسامة أبو ندى، محمد صيام، نداء أبو العطا، ايهاب الزعيم، ناصر ديب، محمد البكري، محسن أبو رمضان، خليل طبيل، وائل ثابت)، وذلك لمناقشة النتائج ومدى واقعيتها.

ومن خلال عرض نتائج المقابلات أشارت المجموعة البؤرية إلى أنه لكي تساهم السياسات في تحقيق التنمية فهي تحتاج لتوافق وشرعية ويجب أن تلبي مصالح المزارعين ومشاركة جميع الفاعلين، كما أن السياسات الحكومية يجب أن تأخذ جانبين إقرار وتطبيق من جميع الجهات.

وهذا يستوجب الضغط على صناع القرار للتأكيد على تطبيق سياسات متوافقة تلبي إحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية ويساهم الجميع في تطبيقها بما فيهم القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

أجمع المشاركون على أن استخدام المياه الاسترجاعية في الري الزراعي يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير مصدر ري مستدام والوصول العادل لكافة المزارعين لتلك المياه, بالإضافة الى الأسعار العادلة, وتوفيرها في جميع الأوقات, ولكن التحدي الأكبر لتنفيذ هذه البرامج والمشاريع يكمن في مدى التنسيق بين سلطة المياه في غزة ورام الله, وكذلك وزارة الزراعة في غزة ورام الله, كما نجد ذلك في مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئة في شمال غزة (الانجست NGEST), حيث أن التنسيق لم يصل إلى المستويات المطلوبة مع الجهات المعنية.

إضافة إلى ذلك فإن المحافظات الجنوبية الفلسطينية تمر بأزمات إضافية تتمثل في الأراضي الزراعية وصغر حجمها وندرة المياه وملوحتها، لذلك يجب أن يكون هناك سياسات واضحة ورشيدة للتغلب على هذه التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق تنمية زراعية مستدامة. لا زال الوعي بالسياسات الزراعية ضعيف على مستوى صناع القرار والفاعلين.

ومع ذلك أفاد المشاركون بأن الوزارات المعنية لا تألوا جهداً في تنفيذ السياسات حسب الإمكانيات المتوفرة والمتاحة من الموارد البشرية والموارد المائية.

كما أفاد لمشاركون أيضاً أن هناك معيقات كثيرة تواجه تطبيق السياسات الزراعية, يتمثل أهمها في الحصار والزحف العمراني, النمو الديموغرافي, محدودية الأراضي, وأزمات الأمراض والكوارث الطبيعية ويتطلب ذلك زيادة حصة الزراعة من الموازنات العامة، وتفعيل وتوفير صندوق لتعويض المزارعين عن الكوارث والتدخل الفوري، ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن ترتبط بعناصر فتح فرص عمل وإستثمار الموارد المحلية بشكل رشيد وتوفير الأمن الغذائي وإحلال الواردات وتوفير إحتياطي غذائي وضمانات بما يتعلق في التصدير وضمان الحفاظ على المزارع الصغير أمام شركات أو أشخاص قد تكون أكبر منه وبالتالي يجب حمايته لأنه من ضمن السياسات والحماية الاجتماعية.

أفاد المشاركون أيضاً بأن مشاركة أصحاب الشأن من المزارعين والقطاع الخاص والمؤسسات يجب أن تكون حاضرة عند وضع السياسات الزراعية, وكذلك عند تنفيذها على أرض الواقع.

كما أن هذه السياسات يجب أن تأخذ بعين الإعتبار التغيرات الديناميكية وخاصة ما لوحظ أخيراً من أثر التغيرات المناخية في العالم وخاصة على القطاع الزراعي سواء كان نباتي أو حيواني أو سمكي.

وبخصوص الإرشاد الزراعي نحتاج الى تدريب كوادر ومختبرات وإمكانيات وتأهيل كي نحتك بشكل أكبر مع أرض الواقع والمزارع والتكنولوجيا لها دور كبير في الزراعة وللحد من الخسائر الزراعية سواء في جانب القطاع الحيواني أو النباتي وتحتاج مزارعنا الى تطوير وتأهيل للمنشآت بما يتلاءم مع التكنولوجيا لتمكينها وزيادة نسبة إنتاجيتها وتقليل نسبة الأمراض الناتجة عن التغير المناخي.

إن وجود الخطة العشرية وخطة متوسطة المدى 2021– 2025 التي تم تعميمها على جميع المؤسسات وسميت الخطة التشاركية للنهوض بالقطاع الزراعي، حيث يواجه هذا القطاع عدة تحديات وكان هناك من السياسات التي تم تبينها هي إحلال الواردات ولوحظ في السنوات السابقة عدم وجود إستيراد للبصل والشمام والبطيخ وكان هناك حماية للمنتج المحلي وكان من السياسات تقليل تكلفة الإنتاج وتطبيق نظام الطاقة الشمسية للآبار والآن يتم تطبيقها على ثلاجات التخزين ومشروع الأطلس الزراعي ورفع المساحات الزراعية.

ولو نظرنا نظرة شمولية في المشاريع التي يتم تنفيذها في قطاع غزة، ولكن السؤال هنا هل المشاريع التي تتم في ظل الأزمات الممتدة من 2008-2021 ساهمت في تعزيز صمود المزارعين (التنمية المستدامة) ودمجها مع مشاريع تنموية في القطاع الزراعي أم كانت مشاريع إنعاشيه وإغاثية، ولتحديد الأولويات للتدخل في القطاع الزراعي يجب جمع جميع المؤسسات وتحديد أولويات التدخل وتعميمها على جميع المؤسسات على أساس أن تعمل في هذا السياق والاتجاه، ولكن عملية التطبيق على أرض الواقع نظراً للأزمات الممتدة والمتلاحقة تنعكس بدلاً من تعزيز صمود المزارعين والتنمية تنحرف للمشاريع الإغاثية. وهذه الأمور تتطلب من جميع العاملين في القطاع الزراعي أن يتناقشوا في الأمور وعمل عملية ضغط على الممولين في قطاع غزة لتوجيه المشاريع حول تعزيز الصمود للمشاريع التنموية بما يخدم القطاع الزراعي.

## 3.4 مطابقة النتائج مع أسئلة الدراسة:

**التساؤل الرئيس الأول: ما واقع السياسات الزراعية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

الواقع أن السياسات الزراعية تساهم في بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية لو نفذت بالكامل, ولكن واقع الأمر أن هذه السياسات لا تنفذ بالكامل, وبالتالي لا تزال مساهمة هذه السياسات في التنمية محدودة.

كما أن السياسات الزراعية لا زالت لا تحظى بدرجة كبيرة من الشرعية والتوافق بسبب الانقسام الفلسطيني والمعوقات التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي بالإضافة إلى ثقافة المزارعين تجاه السياسات الزراعية، وضعف المشاركة بين الجهات المعنية, وبالتالي فأن هذه السياسات تلبي مصالح المزارعين بدرجة قليلة.

كما أن استخدام المبيدات الزراعية جائراً ولايزال مفرطاً ويؤثر على التربة والنظام الحيوي المتوازن. وللسياسات الزراعية دور في الحد من تأثير التغير المناخي على الزراعة، كما أن الاحتلال له دور في عرقلة تطبيق السياسات الزراعية.

**ويرى الباحث** أن السياسات الزراعية تساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، كما أن هذه السياسات تحظى إلى حد ما بالشرعية والتوافق، وتلبي مصالح المزارعين والفاعلين المعنيين بدرجة قليلة، كما أن تطبيق هذه السياسات له أثر كبير على

التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، كما أن هناك استخداماً جائراً للمبيدات، وكذلك للسياسات الزراعية دور أساسي في الحد من تأثير التغير المناخي على الزراعة، كما يعتبر الإحتلال المساهم الأول في تعطيل كافة السياسات الزراعية والمانع لتفعيلها ولتطويرها وهو المؤثر الأكبر والعائق في أي عملية تنموية، كما يعتبر الإنقسام الفلسطيني من المعوقات التي تواجه عملية التنمية الزراعية.

كما يرى بأنه يجب أن تأخذ السياسات الزراعية مصلحة المزارعين واحتياجاتهم للتغلّب على جملة المعوقات والمشاكل التي يواجهونها، كما يجب أن تعمل السياسات الزراعية على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، وبشكل خاص الأرض والمياه بكفاءة اقتصادية، وبما يضمن استمراريتها، والمحافظة على البيئة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة وتحسين القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في الأسواق المحلية والأجنبية، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التنمية الزراعية.

**التساؤل الرئيس الثاني: ما واقع السياسات المائية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

تبين أن هناك سياسات مائية ولكنها لا تطبق بشكل عادل بدليل عدم وجود تحكم في حفر الآبار, ولا يوجد تقنين لاستخدامات المياه, ولكن يوجد سياسات مائية جيدة بدأت فيما يتعلق بإعادة استخدام المياه المعالجة, ولو نفذت مشاريع المياه المعالجة فسوف يساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة بشكل كبير.

**ويرى الباحث** أن الوضع المائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية سيء فهناك شح في مخزون المياه وعدم الاستفادة من مياه الامطار كما يجب، بالإضافة للتلوث الكبير في مياه الشرب، في الوقت نفسه هناك إستهلاك مكثف للماء، كما أن تطبيق هذه السياسات في المحافظات الجنوبية الفلسطينية يعتبر ضعيفاً، كما أن تطبيقها يساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

كما أن استخدام السياسات المائية له أثر كبير في الحد من حفر الآبار وعلاقتها بالتنمية الزراعية المستدامة، حيث أن التوافق بين وزارة الزراعة وسلطة المياه في تطبيق السياسات يعمل على الحد من حفر الابار بشكل عشوائي، وبالتالي الحفاظ على مصادر المياه وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، كما أن تطبيق هذه السياسات يعمل على تحقيق الوصول العادل للموارد.

وتساهم المشاريع المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ولكن تواجه هذه المشاريع جملة من المعوقات تتمثل في الإغلاقات الإسرائيلية، والإنقسام الفلسطيني وقلة التمويل اللازم لهذه المشاريع. هذا بالإضافة إلى عدم تكامل الخبرات وتنوعها من جميع المجالات، كذلك أزمة الطاقة وتكلفة التشغيل والصيانة تعتبر من المعوقات الرئيسة لتنفيذ المشاريع، كما أن وجود سلطتين مياه في الضفة الغربية وقطاع غزة يمثل عائق حول ذلك، كما أن تطبيق هذه السياسات به مشكلة حيث أنه لا يوجد سياسة مائية للحد من حفر الآبار وإستنزاف المياه الجوفية.

كما يرى الباحث بأنه يجب إدارة مصادر المياه بطريقة متكاملة مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وآراء جميع المستخدمين الحاليين والمحتملين وضمان استدامة هذه المصادر على المدى الطويل، كما يجب أن تتماشى المشاريع الزراعية وغيرها من المشاريع التنموية والإستثمارية مع كمية المصادر المائية، وينبغي أن يستند تطوير مصادر المياه وإدارتها على منهج تشاركي يشمل جميع الجهات المعنية وعلى كافة المستويات، كما يفضل الفصل المؤسسي بين مسؤوليات حكومة مصادر المياه بوصفها وظيفة تنظيمية وادارة خدمات المياه بوصفها وظيفة تشغيلية.

**التساؤل الرئيس الثالث: ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للعدالة الاجتماعية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

إن السياسات الزراعية والمائية تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية في بعض الأمور مثل موضوع المياه المعالجة, ولكن من ناحية أخرى فهي لا تحقق العدالة في كثير من الأمور منها أسعار مدخلات الانتاج, وأسعار المياه, وحجم الاستثمار, قطاع الدواجن.

فهي لا تراعي بالشكل المطلوب مصالح صغار المزارعين، ولا تساعد بالشكل المطلوب الحصول على موارد الانتاج بأسعار عادلة، وتسهم إلى حد ما في تمكين الفئات والمناطق المهمشة، كما إن هذه السياسات لم تحقق العدالة الاجتماعية لفترة طويلة.

ويؤثر استخدام السياسات الزراعية في تحقيق الوصول العادل للموارد، كما أنها تضمن إلى حد ما فرصة عادلة للأجيال المستقبلية للوصول العادل للموارد، ولهذه السياسات دور في القدرة على الوصول الى الخدمات الصحية بشكل أفضل في المناطق الريفية، وتعمل على تعزيز فرص الحصول على الخدمات التعليمية في المناطق الريفية.

**ويرى الباحث** أن السياسات الزراعية والمائية تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتراعي إلى حد ما مصالح صغار المزارعين، كما أن السياسات الحالية لا تسهم بالشكل المطلوب في الحصول على موارد الانتاج والمياه بأسعار عادلة، كما أن هذه السياسات لا تساعد بشكل كافي على تمكين الفئات والمناطق المهمشة، ولا تراعي بالشكل الكافي تضمين النوع الاجتماعي، كما أنها تؤثر في تحقيق الوصول العادل للموارد.

ولا تضمن السياسات الحالية فرصة عادلة للأجيال المستقبلية للوصول العادل للموارد ويرجع ذلك لعدم استدامة المصادر الطبيعية في ظل النظام الزراعي الحالي، وغياب سياسات جديدة ووجود التناقضات في التشريعات، وعدم وجود أدوات حقيقية تعمل على الرقابة والمتابعة في فرض واقع ينصف صغار المزارعين، وعدم تطبيق سياسات عادلة في الوقت الحالي.

ويعتبر دور السياسات الزراعية والمائية محدوداً في القدرة على الوصول الى الخدمات الصحية بشكل أفضل في المناطق الريفية، كما أن هذه السياسات لا تعمل بالشكل الكافي على تعزيز فرص الحصول على الخدمات التعليمية في المناطق الريفية.

كما يرى الباحث بأنه يجب أن تهدف هذه السياسات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع السلع بطريقة منصفة، فهي لا تُستخدم دائمًا بهذا الشكل، كما أن تحقيق العدالة في مجال توفير المياه وتوزيعها كحصص على مستوى الأفراد والشرائح الاجتماعية والقطاعات وتحقيق العدالة في التوزيع يجب ألا يقتصر على إمدادات مياه الشرب وإنما أن يتم تحقيقه أيضاً في مشاريع الري، كما أن السياسات والإجراءات الزراعية والمائية يجب أن تعمل على تقدم لتغير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يحقق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه.

**التساؤل الرئيس الرابع: ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للتمكين الاقتصادي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

تساعد السياسات المائية والزراعية المزارعين بشكل كبير على المساهمة في الحياة العامة الاقتصادية وبنسبة (80%)، وتساعد المزارعين بنسبة (70%) من تحقيق دخل شهري مناسب،

وتلبية المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة، وحديثاً بدأت السياسات المائية للمياه المعالجة واستخدماها وتطبيقها مع وجود شبكات ري لجميع المزارعين مع الوصول المناسب لمصادر الري المناسبة.

وتعمل هذه السياسات على تعزيز الأفكار الاقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال، وتوليد شعور إيجابي بالرضى وتحقيق الذات، وتعزيز نظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة وريادة الاعمال، كما أن لها دور في تعزيز مكان الفرد داخل الأسرة، وتعمل إلى حد ما على تعزيز المشاركة في الاسهام بصنع القرارات الاقتصادية.

وللسياسات الزراعية والمائية قدرة على تعزيز الإسهام في تشغيل الأيدي العاملة، وتمكن المؤسسات الأهلية الزراعية والمجتمع المدني من المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية الخارجية، وتعزز قدرات المهندسين الزراعين على العمل في إطار القطاع الخاص الفلسطيني.

**ويرى الباحث** أن السياسات الزراعية والمائية المزارعين على المساهمة في الحياة الاقتصادية وتحقيق دخل شهري مناسب وتلبي المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة، وتعزز الأفكار الاقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال، وتعزز نظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة، وتعزز مكانة الفرد داخل الأسرة، وتسهم في تشغيل الأيدي العاملة.

كما أن هذه السياسات لا تساعد بالشكل الكافي على الاستقلال الاقتصادي للأسر المنتجة، وتخطي حالة العوز للاعتماد على الذات لدى المزارعين، ولا تعمل بالشكل المطلوب على تعزيز المشاركة في الاسهام بصنع القرارات الاقتصادية، وضمان فرص الحصول على التمويل، والاستثمار في أنشطة متنوعة، والوصول الى الأسواق الخارجية.

كما يرى الباحث أن هذه السياسات يجب أن تعمل على تحسين مستوى المنافسة الاقتصادية، والتأثير على النمو الاقتصادي، والحفاظ على مستويات منخفضة من البطالة، والحفاظ على مستوى منخفض من التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

## الفصل الخامس

---

## النتائج والتوصيات

### 1.5 مقدمة

بناءً على الدراسة التي أجريت بالإضافة إلى ما تم جمعة من بيانات المقابلات، وبعد نتائج تحليل تساؤلات الدراسة، سيتم عرض نتائج وتوصيات الدراسة كما يلي:

### 2.5 النتائج

تساعد السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية لو تم تطبيقها بشكل كامل, وهذا ما لم نشهده على أرض الواقع، كما أن هذه السياسات تحظى بدرجة قليلة من الشرعية والتوافق، حيث الضعف في التنسيق بين المحافظات الشمالية والجنوبية فيما يتعلق بالسياسات الزراعية. إن تطبيق السياسات الزراعية له أثر كبير على التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، كما أن هناك استخداماً جائراً للمبيدات. إن السياسات الزراعية لها دور أساسي في الحد من تأثير التغيرات المناخية على القطاع الزراعي سواء النباتي أو الحيواني أو السمكي. ومن الجدير بالذكر أن السياسات الزراعية تواجه معوقات عديدة يتمثل أهمها في سيطرة الاحتلال, والزحف العمراني, والتغيرات الديناميكية, والانقسام السياسي. أما على صعيد الوضع المائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية فإن الوضع سيء, فهناك شح في مخزون المياه وعدم الاستفادة من مياه الأمطار كما يجب، بالإضافة للتلوث الكبير في مياه الشرب،

وعدم تقنين استخدام المياه. كما يمكن القول أن تطبيق السياسات المائية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية يعتبر ضعيفاً. إن استخدام السياسات المائية له أثر كبير على جودة الواقع المائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية فهي تعمل على تحسين نسبة المياه الصالحة للشرب في الشبكات العامة للمياه، وضمان الوصول العادل للمياه لجميع المواطنين، والحد من الهدر واستغلال جميع مصادر المياه بالشكل الأنسب والأفضل، والحفاظ على جودة الواقع المائي في حالة تنفيذها بالشكل الكامل. كما أن استخدام السياسات المائية له أثر كبير في الحد من حفر الآبار وعلاقتها بالتنمية الزراعية المستدامة، حيث أن التوافق بين وزارة الزراعة وسلطة المياه في تطبيق السياسات يعمل على الحد من حفر الابار بشكل عشوائي، وبالتالي الحفاظ على مصادر المياه وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، كما أن تطبيق هذه السياسات يعمل على تحقيق الوصول العادل للموارد. أما على صعيد أثر السياسات الزراعية والمائية على العدالة الاجتماعية, فإنها لا تحقق العدالة إلا في أمور قليلة مثل موضوع المياه المعالجة, أما من ناحية أسعار مدخلات الانتاج وأسعار المياه, وقطاع الدواجن, وحجم الاستثمار فإنها في الغالب لا تحقق العدالة, بل يستفيد فئة معينة ولا سيما كبار المزارعين على حساب فئات أخرى (صغار المزارعين). إن السياسات الزراعية والمائية لا تساعد بشكل كافي على تمكين الفئات والمناطق المهمشة، ولا تراعي بالشكل الكافي تضمين النوع الاجتماعي نظرا للمبادئ الدينية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى السياسات الزراعية والمائية يجب أن تضمن فرصة عادلة للأجيال المستقبلية للوصول العادل للموارد ويرجع ذلك لعدم استدامة المصادر الطبيعية في ظل النظام الزراعي الحالي، وغياب سياسات جديدة ووجود التناقضات في التشريعات، وعدم وجود أدوات حقيقية تعمل على الرقابة والمتابعة في فرض واقع ينصف صغار المزارعين، وعدم تطبيق سياسات عادلة في الوقت الحالي. أما على صعيد دور السياسات الزراعية في التمكين الاقتصادي فإن السياسات الزراعية والمائية تساعد العاملين في القطاع الزراعي على تحقيق دخل شهري مناسب وتلبي المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة، وتعزز الأفكار الاقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال، وتعزز نظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة، وتعزز مكانة الفرد داخل الأسرة، وتسهم في تشغيل الأيدي العاملة. كما لا تساعد السياسات الزراعية والمائية بالشكل الكافي على الاستقلال الاقتصادي للأسر المنتجة، وتخطي حالة العوز للاعتماد على الذات لدى المزارعين، ولا تعمل بالشكل المطلوب على تعزيز المشاركة في الاسهام بصنع القرارات الاقتصادية، وضمان فرص الحصول على التمويل، والاستثمار في أنشطة متنوعة، والوصول الى الأسواق الخارجية.

## 3.5 الاستنتاجات

استنتج الباحث من خلال الدراسة ما يلي:

- أن السياسات الزراعية تعمل على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية اذا ما تم تطبيق هذه السياسات بشكل مناسب، حيث لاحظ الباحث ضعف تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع.
- أن السياسات المائية تعمل على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية اذا ما تم تطبيق هذه السياسات بشكل مناسب، حيث لاحظ الباحث سوء الوضع المائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، بالإضافة للتلوث الموجود في مياه الشرب، وعدم الاستفادة من مياه الأمطار كما يجب،.
- ضعف تحقيق السياسات الزراعية والمائية للعدالة الاجتماعية حيث أنه هذه السياسات لا تحقق العدالة إلا في أمور قليلة تمثلت في المياه المعالجة، ولا تحقق العدالة في أسعار المياه وقطاع الدواجن حيث تستفيد فئة معينة من ذلك لاسيما كبار المزارعين.
- تساعد السياسات الزراعية والمائية على التمكين الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق دخل شهري مناسب وتلبيتها للمتطلبات الحياتية الأساسية وتعزيزها للأفكار الاقتصادية الخاصة بالتوسع المستقبلي في الأعمال الزراعية.

## 4.5 التوصيات

1. يجب أن تعطي الحكومة للقطاع الزراعي والمائي أولوية في موازناتها وتدخلاتها وسياساتها أسوة بباقي القطاعات الأخرى التي تهتم بها الحكومة من خلال:

أ- الاهتمام بسياسة زراعية أكثر تكاملية وفاعلية

ب- زيادة المخصصات المالية للقطاع الزراعي والمائي ضمن موازنة الحكومة.

ت- ترسيخ سياسات داعمة للقطاع الزراعي والمائي من خلال:

- الضغط والمناصرة لتفعيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وإعادة هيكلته بما يتناسب مع وظيفته، وتعديل القرار بقانون رقم 12 لسنة 2013 حيث يعنى بالتخفيف من شروط التأمين لدى صندوق درء المخاطر والتأمين الزراعية حتى يستطيع صغار المزارعين الاستفادة منه.

- تعديل القرار بقانون رقم 8 لسنة 2015 لمنح تسهيلات للمزارعين في عمليات الإقراض من صندوق الإقراض على أساس تكافؤ الفرص.
- العمل على تعويض المزارعين عن الأضرار التي تلحق بهم جراء الاعتداءات الاسرائيلية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص.

2. العمل على تضمين القطاع الزراعي ضمن الأجندات والسياسات الوطنية، حيث إن أجندة السياسات الوطنية (2017–2022) لم تذكر بالشكل الكافي استهدافها للقطاع الزراعي و المائي ودعمها له.
3. الاتجاه نحو محاكم دولية وتفعيل الضغط والمناصرة لاسترداد الحق في الأرض والمصادر المائية الفلسطينية ومنع إنفاذ خطة الضم.
4. العمل على إنهاء الانقسام السياسي لما له من تداعيات طالت كافة القطاعات الاقتصادية، فقد أضعف الأطر القانونية والمؤسساتية بسبب وجود فجوة قانونية نتيجة غياب المجلس التشريعي تتجلى في عدم ملاءمة القوانين الموجودة للظروف الراهنة وعدم تقديمها الحماية الكافية للمزارعين في ظل الانتهاكات الاسرائيلية التي يتعرض لها.
5. تفعيل عمل المجلس التشريعي، بحيث يتم من خلاله اعتماد كافة الخطط والسياسات والتشريعات والقوانين الزراعية لكي تحظى بالشرعية والفاعلية وتكون موحدة بين شطري الوطن، ولا يكون هناك فجوة بينهما (القضاء على فجوة الشرعية).
6. خلق بيئة قانونية واقتصادية موائمة وداعمة للمؤسسات من خلال وضع أنظمة قانونية موحدة – بين شطري الوطن–تشمل جوانب القطاع الزراعي مع مراعاة التطورات وتعديل تلك الأنظمة كلما استدعت الحاجة لذلك.
7. العمل على تطوير قوانين حماية المستهلك وسن الأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية وتطوير المنتج من أجل رفع معدلات نسبة الاكتفاء الذاتي.
8. ضرورة السرعة في سن الأنظمة التي تحكم عمل المجالس الزراعية لتعزيز وجودها وتفعيل دورها تحت رقابة وسيادة القانون.
9. إيجاد بيئة عمل قانونية واقتصادية حاضنة وداعمة لعمل الجمعيات الزراعية من خلال تشريعات وأنظمة تنظم وتكفل الحقوق والواجبات.

10. إلزام البلديات من خلال وزارة الحكم المحلي بالحفاظ على الأراضي الزراعية من التفتت و من الزخف العمراني.
11. تبني منهج شمولي متكامل يجمع بين السير في طريق الوصول لحل سياسي عادل يضمن الحقوق المائية الفلسطينية، وتطبيق تقنيات ترشيد الاستهلاك وإعادة استخدام المياه المعالجة والرمادية.
12. اعتماد خطط صغيرة لا مركزية لإدارة المياه الزراعية، حيث تمنح مثل هذه الخطط السلطة الفلسطينية القدرة على الالتفاف على المعيقات الإسرائيلية ويسمح لها بالعمل بشكل منفرد.
13. الاستفادة من مياه الجريان السطحي من خلال:

- المطالبة باسترجاع هذه الحقوق المسلوبة بكل الطرق، والضغط الإقليمي والدولي على الجانب الإسرائيلي لإعادة هذه الحقوق للجانب الفلسطيني.
- رفع مستوى الأداء الحكومي والتنسيق بين القطاعات المختلفة بخصوص هذه المطالبات.
- وضع الخطط القابلة للتنفيذ في مجال المياه والري.
- أن تكون المشاريع التي تنفذها الجهات المانحة تنسجم مع السياسات والخطط التي تضعها الحكومة.
- تشديد الرقابة للحد من تلوث المياه السطحية.

14. إعادة النظر بقانون هيئة العمل التعاوني وبشكل جذري حيث أنه أنشئ تحت مسمى قانون بقرار، ووضعت له معايير إدارية وتدخلات في القطاع التعاوني في حال طبقت سوف تسهم في القضاء على القطاع التعاوني في فلسطين.
15. التركيز على برنامج التنمية الاقتصادية الشامل المبني على العناقيد الاقتصادية وأهمها تطوير العناقيد الزراعية، في مدن الضفة وغزة.
16. ضرورة وجود قاعدة بيانات للمزارعين وأجهزة تنبؤ ورصد للكوارث الطبيعية لحماية المزارع قبل حدوثها.
17. ضرورة أن تضمن السياسات الزراعية والمائية فرصة عادلة للأجيال المستقبلية للوصول العادل للموارد وذلك من خلال استدامة المصادر الطبيعية وتطبيق سياسات عادلة للتطبيق.
18. العمل على تنشيط وتفعيل مركز البحوث الزراعية والمحطات الإرشادية والتجارب الزراعية.

19. ضرورة أن تساعد السياسات الزراعية والمائية بالشكل الكافي على الاستقلال الاقتصادي للأسر المنتجة، وتخطي حالة العوز للاعتماد على الذات لدى المزارعين.
20. ضرورة أن تعمل السياسات الزراعية والمائية على تعزيز المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية، وضمان فرص الحصول على التمويل، والاستثمار في أنشطة متنوعة، والوصول الى الأسواق الخارجية.
21. ضرورة توجه صناع القرار في الدولة نحو تبني سياسات الخيار الاجتماعي في سبيل كسب المزيد من التأييد الشعبي للسياسات الحكومية.
22. مراجعة آليات دعم القطاع الزراعي والعمل على تنسيق الجهود فيما بين الأطراف التي لها صلة بتمويل هذا القطاع.

## 5.5 دراسات مستقبلية مقترحة

- دور السياسات الحكومية في دعم القطاع الزراعي الفلسطيني.
- أثر السياسات الحكومية على تنمية القطاع المائي الفلسطيني.
- دور المنظمات الأهلية في تعزيز الأمن الغذائي في فلسطين.

# المصادر والمراجع

## أولاً: المراجع العربية:


- أبو اليزيد، أحمد وآخرون (2020). الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي، جامعة الاسكندرية، كلية الزراعة.
- أبو حلوب، فادي (2016). محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين: دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- أبو سمرة، محمود (2014). القطاع الزراعي كالمشاريع الإنمائية لتطوير كفاءة سياسة الاكتفاء الذاتي، ورقة مقدمة لليوم الدراسي حول الفصل العنصري، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- أبو شمالة، نبيل (2020). سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع، مركز إدكو، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- أبو منديل، غسان (2011). الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة: دراسة حالة قطاع غزة 1996-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017- 2022 (2016). المواطن أولاً.
- الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين نحو بناء دولة فلسطينية من منظور مائي في عام (2014). مبادئ السياسة المائية.
- الأشرم، محمود (2007). التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الأمين، محمد (2016). السياسات الزراعية، موقع الهندسة الزراعية.
- بوريش، رياض (2014). السياسات العامة من منظور حكومي، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- الجبوري، مهدي (2020). واقع وأهداف السياسات المائية العربية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.
- الجعبري، محمد (2017). مدى تطبيق الجمعيات الزراعية بقطاع غزة لأسلوب الادارة بالنتائج وأثرها على نجاح المشاريع الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، رام الله – فلسطين.
- الحمزة، عبد الحليم (2012). دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوزن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- الخطيب، جبريل (2020). التخطيط الاستراتيجي لمنطقة العقبة الأردنية ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.
- الخولي، محمد، باشا، رانيا (2018). وعي المزارع ببعض ممارسات التنمية الزراعية المستدامة بمحافظة الشرقية. مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية 45 (5).
- دليل تحليل السياسات (2016). برنامج الشراكات مع المجتمع المدني.
- دليل تحليل السياسات، 2016
- سالم، رغد (2021). مستوى وعى الزراع بأبعاد التنمية الزراعية المستدامة المصرية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية 12 (8).
- سمور، ابراهيم (2013). أثر السياسات الاقتصادية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- السيد، محمد (2009). خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة للعالم العربي. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 109.
- الشريف، خالد (2019). أثر رأس المال الفكري على عملية التنمية الاقتصادية في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- صالح، ماهر (2012). ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.
- عبد الحميد، السعيد وآخرون (2017). الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر. جامعة الاسكندرية، مصر.
- عبد الرسول، ريان (2014). أثر السياسات الحكومية علي إنتاج واستهلاك وتصدير البطاطس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- عجاج، أحمد (2016). متطلبات التنمية المكانية وأثرها على التنمية الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- العزاوي، مهند (2019). مفهوم وخصائص السياسة العامة الحكومية، موقع ميدل ايست أون لاين.
- العكشية، أدهم (2015). قياس مدى فعالية النهج التشاركي لتخطيط وتقييم ورقابة الموارد البشرية في تحقيق استدامة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- العكيدي، رسول (2020). استراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة المتكاملة في جمهورية العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- علوان، فاطمة (2017). استخدام حصاد مياه الأمطار للأغراض الزراعية والمنزلية في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- الغزالي، ممدوح (2017). العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الخدمة: دراسة تطبيقية على جودة خدمة المياه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- الفرا، بركات (2019). أهمية وكفاءة قواعد البيانات في دعم التدخلات التنموية والإغاثية للقطاع الزراعي نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية 2008–2018، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- فؤاد، وليد (2017). التدريب ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في مصر، المؤتمر العربي الدولي الثالث والعشرون للتدريب والتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- ماهر، اسعد (2017). التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات. مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 4.
- مجاهري، محمد (2019). صنع السياسات الحكومية: بين المنفعة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 3، العدد 16.
- محمد، محمد (2017). أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

- مخزومي، لطفي (2016). آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا (2022). استراتيجيات وخطط التنمية الزراعية، فلسطين.
- منتدى فلسطين الدولي الأول للمياه (2018). التقنيات والممارسات الحديثة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، رام الله – دولة فلسطين.
- الواعر، لخميسي (2019). دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، الجزائر.

## ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Alami, A. M. (2015). Simulating future wheat yields' response to climate change and evaluating the efficiency of early sowing in Spain (Master's thesis, University of Twente).
- Fantauzzi, C., Colasanti, N., Fiorani, G., & Frondizi, R. (2021). Sustainable strategic planning in Italian higher education institutions: a content analysis. International Journal of Sustainability in Higher Education.
- Foguesatto, C. R., & Machado, J. A. D. (2021). Adoption of sustainable agricultural practices in Brazil: understanding the influence of socioeconomic and psychological factors. Journal of Agribusiness in Developing and Emerging Economies.
- Jérémy LHERBIER, Valorisation de l'information géographique en agriculture de précision, Thèse de doctorat, département de géographie, Université Joseph Fourier-Genoble 1, France, 2005.
- Oliveira Claro, P. B., & Esteves, N. R. (2021). Sustainability-oriented strategy and Sustainable Development Goals. Marketing Intelligence & Planning.
- Reijntjes ،Coen، Haverkort ،Bertus،Waters_ Bayer،Ann (1992) Farming for the future،An Interoduction to low _Eternal Input And Sustainable Agriculture،Macmeillan Press LTD London، UK.

- Soliman,I.(2015): Diagnosis and Challenges of Sustainable Agricultural Development in Egypt, Munich Personal RePEc Archive, Sustainable Agricultural Development, Cooperative Management.
- Stefan, G. (2015). The Place Of A agriculture In Economic Growth ( Unpublished Master Thesis ). University of Agricultural Sciences & Veterinary Medicine, Seria Agronomie .

## الملاحق

## ملحق رقم (1) أسئلة المقابلة

**جامعة القدس**
**عمادة الدراسات العليا**
**بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية**
**معهد التنمية المستدامة**

**أخي الفاضل ..... أختي الفاضلة**

**تحية طيبة و بعد...**

يطيب لي أن أضع بين يديك هذا الأسئلة التي أعدت بهدف الحصول على بيانات لدراسة الماجستير بعنوان:

**السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية**

لذلك أرجو التكرم بتخصيص جزء من وقتكم، للإجابة على الأسئلة المرفقة، مع مراعاة الدقة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، والذي سيكون له أثر وفائدة في الوصول إلى نتائج أكثر دقة كونها ستستخدم للأغراض العلمية فقط.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير**

**الباحث:** جهاد نهاد جهاد الوحيدي

## المحور الأول: السياسات الزراعية الحكومية

1. الى أي مدى تساعد السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
2. الى أي مدى تحظي السياسات الزراعية بالشرعية والتوافق؟
3. الى أي مدى تلبي السياسات الزراعية مصالح المزارعين والفاعلين المعنيين؟
4. ما مدى تطبيق السياسة الزراعية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
5. ما أثر تطبيق السياسية الزراعية على التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
6. ما هو واقع استخدام المبيدات الزراعية وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
7. الى أي مدى تساهم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
8. ما هو دور السياسات الزراعية في الحد من تأثير التغير المناخي على الزراعة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
9. ما مدى ملائمة السياسات الزراعية لاستخدامات الأراضي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟
10. ما هو دور الاحتلال في عرقلة تطبيق السياسات الزراعية؟

**المحور الثاني: السياسات الحكومية المائية**

1. ما هو الواقع المائي للمحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
2. هل السياسات المائية تساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
3. ما هو واقع تطبيق السياسات المائية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
4. ما أثر استخدام السياسات المائية على جودة الواقع المائي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
5. ما هو أثر السياسات المائية في الحد من حفر الآبار وعلاقتها بالتنمية الزراعية المستدامة؟
6. ما مدى تطبيق الحصاد المائي في المحافظات الجنوبية للوصول الى التنمية الزراعية المستدامة؟
7. هل تساعد السياسات المائية على تحقيق الوصول العادل للموارد؟
8. الى أي مدى ساهم الانقسام في عرقلة تطبيق السياسات المائية؟
9. الى أي مدة تساهم المشاريع الحالية في تحقيق التنمية المستدامة؟
10. ما هي المعوقات التي تواجه تنفيذ تلك المشاريع؟
11. الى أي مدة تساهم المؤسسات الموجودة حالياً في تطبيق السياسة المائية؟
12. ما هو دور الاحتلال في عرقلة تطبيق السياسات المائية؟

## المحور الثالث: العدالة الاجتماعية

1. هل تساعد السياسات الزراعية والمائية على تحقيق العدالة الاجتماعية؟
2. إلى أي مدى تراعي السياسات المائية والزراعية مصالح صغار المزارعين؟
3. هل تساعد السياسات الحالية في الحصول على موارد الانتاج بأسعار عادلة؟
4. هل تساعد السياسات الحالية في الحصول على المياه بأسعار عادلة؟
5. هل تساعد السياسات الزراعية والمائية على تمكين المناطق المهمشة؟
6. هل تساعد السياسات الزراعية والمائية على تمكين الفئات المهمشة؟
7. الى أي مدى تراعي السياسات المائية تضمين النوع الاجتماعي؟
8. ما هو أثر استخدام السياسات الزراعية في تحقيق الوصول العادل للموارد؟
9. هل تضمن السياسات الحالية فرصة عادلة للأجيال المستقبلية للوصول العادل للموارد و لماذا؟
10. ما هو دور السياسات الزراعية والمائية في القدرة على الوصول الى الخدمات الصحية بشكل أفضل في المناطق الريفية؟
11. هل السياسات الزراعية والمائية تعمل على تعزيز فرص الحصول على الخدمات التعليمية في المناطق الريفية؟

**المحور الرابع: التمكين الاقتصادي**

1. هل تساعد السياسات المائية والزراعية المزارعين على المساهمة في الحياة العامة الاقتصادية؟
2. هل تساعد السياسات المائية والزراعية المزارعين من تحقيق دخل شهري مناسب؟
3. هل تساعد السياسات المائية والزراعية المزارعين على تلبية المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة؟
4. هل تساعد السياسات المائية والزراعية على الاستقلال الاقتصادي للأسر المنتجة؟
5. هل تمكنت السياسات الزراعية والمائية من تخطي حالة العوز للاعتماد على الذات لدى المزارعين؟
6. هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على تعزيز الأفكار الإقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال؟
7. هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على توليد شعور إيجابي بالرضى وتحقيق الذات؟
8. ما مدى تعزيز السياسات الزراعية والمائية نظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة وريادة الاعمال؟
9. ما هو دور السياسات الزراعية والمائية في تعزيز مكان الفرد داخل الأسرة؟
10. هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على تعزيز المشاركة في الاسهام بصنع القرارات الاقتصادية؟
11. ما هو دور السياسات الزراعية والمائية في ضمان فرص الحصول على التمويل؟
12. إلى أي مدى تساعد السياسات الزراعية والمائية على الاستثمار في أنشطة متنوعة؟
13. هل تعمل السياسات الزراعية والمائية على تعزيز القدرة على الإسهام في تشغيل الأيدي العاملة؟
14. هل السياسات الزراعية و المائية تمكن المؤسسات الأهلية الزراعية والمجتمع المدني من المشاركة في المؤتمرات الإقتصادية الخارجية؟
15. ما مدى قدرة السياسات الزراعية والمائية من تعزيز قدرات المهندسين الزراعين على العمل في إطار القطاع الخاص الفلسطيني؟
16. الى أي مدى تساعد السياسات الزراعية والمائية في الوصول الى الأسواق الخارجية؟

## ملحق رقم (2) أسماء المشاركين في المقابلة

| الاسم | المسمى الوظيفي |
|---|---|
| أحمد الصوراني | منسق منتدى الزراعة الحضرية |
| أدهم الخطيب | منظمة الأغذية والزراعة |
| أسامة المخللاتي | مهندس وخبير زراعي |
| ابتسام سالم | خبيرة تنموية |
| سامي حمدان | مدير التخطيط – سلطة المياه الفلسطينية |
| علي الديراوي | مهندس وخبير زراعي |
| محمود عبد اللطيف | خبير مياه – سلطة المياه الفلسطينية |
| ناصر ديب | مدير عام الارشاد – وزارة الزراعة |
| نزار الوحيدي | مهندس وخبير في التربة والري |
| هشام مطر | خبير مياه وري – وزارة الزراعة |

## ملحق رقم (3) أسماء المشاركين في المجموعة البؤرية

| الاسم | المسمى الوظيفي |
|---|---|
| أحمد الصوراني | منسق منتدى الزراعة الحضرية |
| اسامة ابو ندى | مهندس وخبير زراعي |
| ايهاب الزعيم | مجموعة الهيدرولوجيين – غزة |
| خليل طبيل | أستاذ في المياه والتربة – جامعة الأزهر |
| رياض جنينة | مجموعة الهيدرولوجيين – غزة |
| محسن أبو رمضان | خبير تنموي |
| محمد البكري | المدير العام لاتحاد لجان العمل الزراعي |
| محمد صيام | مهندس وخبير زراعي |
| ناصر ديب | مدير عام الارشاد – وزارة الزراعة |
| نداء أبو العطا | أستاذة وخبيرة – مؤسسة الاغاثة الزراعية |
| وائل ثابت | مدير عام التخطيط – وزارة الزراعة |

# قائمة المحتويات


إقـــرار ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

مصطلحات الدراسة ..... ج

ملخص الدراسة ..... د

Abstract ..... ه

**الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** ..... 1

1.1 مقدمة: ..... 1

1.2 مشكلة الدراسة: ..... 2

1.3 مبررات الدراسة ..... 3

1.4 أهمية الدراسة: ..... 4

1.5 أهداف الدراسة: ..... 4

1.6 تساؤلات الدراسة: ..... 5

1.7 متغيرات ونموذج الدراسة: ..... 5

1.8 مصطلحات الدراسة: ..... 6

**الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة** ..... 7

2.1 المبحث الأول: السياسات الحكومية ..... 7

2.1.1 مفهوم السياسات الحكومية: ..... 8

2.1.2 خصائص السياسات الحكومية: ..... 9

2.1.3 تحليل السياسات الحكومية: ..... 9

1.42. الإعتبارات الواجب مراعاتها عند التخطيط للسياسات الحكومية: ..... 01

2.1.5 السياسات الحكومية: ..... 11

2.1.5.1 السياسات الزراعية: ..... 11

2.1.5.2 السياسات المائية: ..... 31

2.1.6 مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ..... 61

2.1.7 أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017- 2022 ..... 81

2.2 المبحث الثاني: التنمية الزراعية المستدامة ..... 91

2.2.1 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:..... 91
2.2.2 مراحل التطور الزراعي في فلسطين: ..... 12
2.2.3 أهداف استراتيجية التنمية الزراعية الفلسطينية المستدامة:..... 22
2.2.4 أبعاد التنمية الزراعية المستدامة:..... 42
2.2.5 أساليب التنمية الزراعية المستدامة: ..... 52
2.2.6 مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة:..... 62
2.2.7 تحديات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة:..... 72
2.3 المبحث الثالث: التنمية الزراعية في فلسطين: ..... 82
2.3.1 عدد العاملين في قطاع الزراعة..... 92
2.3.2 معدل الأجر اليومي الحقيقي ..... 92
2.3.3 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي..... 03
2.3.4 مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين: ..... 13
2.4 المبحث الثالث: الدراسات السابقة ..... 43
2.4.1 الدراسات العربية: ..... 43
2.4.2 الدراسات الأجنبية:..... 24
2.4.3 التعقيب على الدراسات السابقة:..... 44
2.4.3.1 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: ..... 44
2.4.3.2 أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:..... 44
2.4.3.3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: ..... 54
2.4.4 الفجوة البحثية..... 54
**الفصل الثالث: الدراسة الكيفية**..... 64
3.1 مقدمة:..... 64
3.2 منهج الدراسة:..... 64
3.3 مجتمع وعينة الدراسة:..... 74
3.4 أداة الدراسة ..... 74
3.5 اجراءات أداة الدراسة:..... 74
**الفصل الرابع: نتائج الدراسة**..... 94
4.1 نتائج تحليل أداة الدراسة (المقابلات الهيكلية):..... 94

4.1.1 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الأول: ما واقع السياسات الزراعية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟ ..... 94
4.1.2 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الثاني: ما واقع السياسات المائية الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟ ..... 85
4.1.3 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الثالث: ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للعدالة الاجتماعية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟ ..... 96
4.1.4 نتائج تحليل التساؤل الرئيس الرابع: ما واقع تحقيق السياسات الزراعية والمائية الحكومية للتمكين الاقتصادي في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟ ..... 77
4.2 مناقشة نتائج المقابلات الهيكلية (المجموعة البؤرية): ..... 09
4.3 مطابقة النتائج مع أسئلة الدراسة: ..... 29
**الفصل الخامس: النتائج والتوصيات** ..... 79
5.1 مقدمة ..... 79
5.2 النتائج ..... 79
5.3 الاستنتاجات ..... 99
5.4 التوصيات ..... 99
5.5 دراسات مستقبلية مقترحة ..... 201
**المصادر والمراجع** ..... 301
**الملاحق** ..... 801
ملحق رقم (1) أسئلة المقابلة ..... 801
ملحق رقم (2) أسماء المشاركين في المقابلة ..... 311
ملحق رقم (3) أسماء المشاركين في المجموعة البؤرية ..... 411
قائمة المحتويات ..... 511